

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

العنوان :

أثر مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي

- دراسة تحليلية تقييمية للفترة 1990-2017

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص : تحليل اقتصادي و استشراف

تحت إشراف الأستاذ :

بوعافية رشيد

من إعداد الطالبة :

عزاز سارة

السنة الجامعية : 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

أثر مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي
دراسة تحليلية تقييمية للفترة (1990-2017)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية
تخصص التحليل الاقتصادي والاستشفاف

إعداد الطالبة

عزاز سارة

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا	جامعة البليدة 02	أستاذ التعليم العالي	بركان زهية
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي تيبازة	أستاذ التعليم العالي	بوعافية رشيد
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 02	أستاذ محاضر أ	بوخاري سمية
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 02	أستاذ محاضر أ	حوشين يوسف
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 02	أستاذ محاضر أ	ساطور رشيد
عضوا مناقشا	جامعة برج بوعريرج	أستاذ محاضر أ	بن خرناجي سمية

السنة الجامعية 2021/2020

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى من حرمت نفسها و أعطتني ... إلى من وهبتني الحياة و منحتني الحب

و الحنان ... إلى أُمي الحنونة حفظها الله .

إلى من كان حلمه أن يراني في هذه المرتبة ، إلى روح والدي أطل الله في

عمره .

إلى من شجعتني و أعاننتني على إتمام مشواري الدراسي إلى عمتي العزيزة .

إلى زوجي و ابنتي أطل الله في عمرهما .

إلى جميع إخوتي و صديقتي وحيدة حفظهم الله .

إلى كل أساتذتي .

شكر و عرفان

الشكر و الحمد لله وحده و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده .

من لا يشكر الناس لا يشكر الله ، أتوجه بأسمى عبارات الشكر و العرفان للأستاذ الفاضل

الدكتور بوعافية رشيد على توجيهاته القيمة و نصائحه البناءة التي ساهمت في انجاز هذا العمل،

و لما بذله معي من وقت و جهد خلال إشرافه ، كما أتوجه بخالص الشكر و التقدير إلى السادة

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث ، دون أن أنسى في ذلك

كل أساتذتي و كل من ساعدني من قريب أو من بعيد بالقليل أو بالكثير.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، في ظل الإصلاحات و البرامج التنموية التي انتهجتها الحكومة بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

وفق ما سبق ذكره لأهمية الموضوع حاولنا من خلال هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي و التحليلي و كذا بعض الأدوات الإحصائية و القياسية لتحليل واقع مركبات رأس المال في الجزائر، و معرفة أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، و التحقق تجريبيا من طبيعة العلاقة طويلة و قصيرة الأجل في نموذج.

حيث تم اجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) على بيانات سنوية للفترة (1970-2017). و النتيجة العامة المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تكمن في أن هناك تأثير كل من الاستثمار الخاص و مخرجات التعليم الثانوي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير و الطويل و طبيعة العلاقة بين المتغيرات إيجابية.

الكلمات المفتاحية: مركبات رأس المال ، النمو الاقتصادي ، الناتج المحلي الإجمالي، نموذج ARDL.

قائمة المحتويات	
الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر و التقدير
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-ك	المقدمة
الفصل الأول : التأسيس النظري لمركبات رأس المال	
2	تمهيد
3	المبحث الأول : الإطار النظري لمركبات رأس المال
3	المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول مركبات رأس المال
14	المطلب الثاني : تصنيفات و محددات مركبات رأس المال
23	المطلب الثالث : أهداف و أهمية مركبات رأس المال
31	المبحث الثاني النظريات المفسرة لمركبات رأس المال
31	المطلب الأول : النظريات المفسرة لرأس المال المادي
37	المطلب الثاني : رأس المال المادي في بعض النظريات الاقتصادية الأخرى

43	المطلب الثالث : النظريات المفسرة لرأس المال البشري
50	المبحث الثالث : علاقة مركبات رأس المال بالمتغيرات الاقتصادية
50	المطلب الأول : علاقة مركبات رأس المال بالحكم الراشد
53	المطلب الثاني : علاقة رأس المال المادي ببعض المتغيرات الاقتصادية
57	المطلب الثالث : علاقة رأس المال البشري بالتقدم التكنولوجي
60	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : الخلفية النظرية لعلاقة مركبات رأس المال بالنمو الاقتصادي
62	تمهيد
63	المبحث الأول : ماهية النمو الاقتصادي
63	المطلب الأول : أساسيات حول النمو الاقتصادي
70	المطلب الثاني : قياس و محددات النمو الاقتصادي
75	المطلب الثالث : النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
81	المبحث الثاني : علاقة رأس المال المادي بالنمو الاقتصادي
81	المطلب الأول : نموذج هارود- دومار
87	المطلب الثاني : نموذج كالكسكي و نموذج كالدور
91	المطلب الثالث : نموذج جوان روبنسون - نموذج مهالا نوبيس
97	المبحث الثالث : علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي

97	المطلب الأول : نموذج سولو
105	المطلب الثاني : نماذج النمو الداخلي
112	المطلب الثالث : أهم الدراسات حول علاقة التعليم برأس المال البشري
118	خلاصة الفصل
الفصل الثالث : واقع مركبات رأس المال و النمو الاقتصادي في الجزائر	
120	تمهيد
121	المبحث الأول : مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر
121	المطلب الأول : مرحلة الاقتصاد الموجه (1962 / 1989)
127	المطلب الثاني : مرحلة التحول و الإنتقال إلى اقتصاد السوق 1990/1999
134	المطلب الثالث : برامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2019)
144	المبحث الثاني : واقع رأس المال المادي في الجزائر
144	المطلب الأول : الإطار القانوني و التنظيمي للاستثمار في رأس المال المادي في الجزائر
152	المطلب الثاني : مجالات الاستثمار في رأس المال المادي و أثره على الاقتصاد الوطني
165	المطلب الثالث : المشاكل و المعوقات التي تواجه الاستثمار في رأس المال المادي في الجزائر
167	المبحث الثالث : الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر

168	المطلب الأول : تطور النظام التعليمي في الجزائر
176	المطلب الثاني : انفاق على التعليم في الجزائر
181	المطلب الثالث : مشاكل و معوقات التعليم العالي في الجزائر
184	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع : دراسة قياسية لأثر مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر
187	تمهيد
188	المبحث الأول:منهجية الدراسة القياسية
189	المطلب الأول: دراسة استقرار السلاسل الزمنية
190	المطلب الثاني: اختبار سكون و استقرار السلسلة الزمنية
194	المطلب الثالث : منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
198	المبحث الثاني : وصف متغيرات الدراسة و دراسة استقراريتها
198	المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة
203	المطلب الثاني : وصف نموذج الدراسة
204	المطلب الثالث : نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
207	المبحث الثالث : قياس أثر مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
208	المطلب الأول : اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود
209	المطلب الثاني : التوازن في المدى الطويل و القصير الأجل
210	المطلب الثالث : الاختبارات التشخيصية لسلامة النموذج

214	خلاصة الفصل
216	الخاتمة
223	قائمة المراجع
237	قائمة الملاحق

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
09	نموذج (Fleenor & Callaham 1988) لفئات الأفراد	(1-1)
68	الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية	(1-2)
133	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	(1-3)
135	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	(2-3)
136	توزيع الأغلفة المالية لبرنامج دعم النمو حسب كل باب	(3-3)
138	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي خلال الفترة (2000-2009)	(4-3)
140	يمثل البرنامج الخماسي للفترة (2010 - 2014) حسب مختلف القطاعات	(5-3)
153	تطور حجم الناتج الداخلي الخام و الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2014	(6-3)
155	تطور متوسط حجم تراكم رأس المال الثابت و كذا متوسط معدل نمو تراكم رأس المال الثابت خلال الأربعة عقود الأخيرة	(7-3)

157	تطور حجم و معدل نمو القطاع المحروقات و الصناعة خارج المحروقات و قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	(3-8)
161	تطور حجم الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة (2001-2017)	(3-9)
163	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2001-2017)	(3-10)
170	تطور عدد التلاميذ المسجلين في المراحل التعليمية للفترة (1980-2016)	(3-11)
174	تطور عدد المترشحين حسب أنماط التكوين المهني للفترة 1990-2016	(3-12)
176	تطور عدد الطلب المسجلين و الخريجين من الجامعة خلال الفترة 1980 - 2016	(3-13)
178	مخصصات قطاع التربية الوطنية للفترة (1970-2016)	(3-14)
180	تطور حجم الإنفاق الحكومي على قطاع التربية و التكوين و التعليم العالي خلال الفترة 1990-2016	(3-15)
181	تطور نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2016	(3-16)
203	نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS	(4-1)
204	نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات	(4-2)
205	نتائج اختبار PP لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات	(4-3)
206	نتائج اختبار NG-Peron لاستقرار السلاسل الزمنية	(4-4)

208	تقدير معادلة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	(5-4)
209	مقدرات معلمات الاجل الطويل و القصير	(6-4)
210	نتائج الاختبارات التشخيصية لسلامة النموذج	(7-4)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	قائمة الأشكال	رقم الشكل
10	مكونات رأس المال البشري	(1-1)
37	دالة الاستثمار	(2-1)
57	العلاقة العكسية بين زيادة حجم الاستثمارات و سعر الفائدة	(3-1)
84	العلاقة بين معدلات النمو عند هارود	(1-2)
90	يمثل نموذج كالدور	(2-2)
100	نموذج سولو	(3-2)
102	نموذج سولو القاعدي	(4-2)
107	نموذج AK	(5-2)
155	تطور حجم الناتج الداخلي الخام و الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2017	(1-3)
156	تطور حجم تراكم رأس المال الثابت و تغير في المخزون خلال الفترة 2000-2014	(2-3)
159	تطور حجم مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	(3-3)

162	تطور معدل نمو حجم الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة (2001-2017)	(4-3)
165	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2001-2017)	(5-3)
171	تطور عدد التلاميذ المسجلين في الأطوار الثلاث خلال الفترة 1980-2016	(6-3)
180	مخصصات قطاع التربية الوطنية للفترة 1970-2016	(7-3)
200	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017	(1-4)
201	تطور حجم الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1970-2017	(2-4)
203	تطور مخرجات التعليم الثانوي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017	(3-4)
212	اختبار Cusum لنموذج تصحيح الخطأ الغير المقيد	(4-4)

مقدمة

تمهيد:

ترجع أهمية دراسة موضوع مركبات رأس المال الذي يتمثل في رأس المال المادي و البشري من الدور الذي يلعبه، إذ يعتبر حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بإعتباره دافع أساسي للنمو الاقتصادي، حيث أصبحت العديد من الدول تنتظر إليه على أنه أداة للنمو و تحريك عملية التنمية الاقتصادية التي تشكل هدفا رئيسيا للسياسات الاقتصادية، و عنصر حساس و مهم للنهوض بالاقتصاد بما يحققه من مزايا في الطاقة الإنتاجية و استغلال الأمثل للموارد البشرية، كما أنه يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر أساس لأي تقدم اقتصادي .

إن الاستثمار في رأس المال المادي المتجسد في وسائل مادية التي تسمح بإضافة طاقات إنتاجية جديدة عن طريق إنشاء أنشطة اقتصادية جديدة أو التوسع في الأنشطة القائمة، إذ تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني. ولا شك أن زيادة معدل الإستثمار في دولة ما يعني أن الدولة تخضع مجهودا أكبر لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها. تكمن أهمية رأس المال المادي في خلق الطاقات الإنتاجية و من ثم رفع مستوى الإنتاج الوطني .

مع تطور الدراسات الاقتصادية و المفاهيم ، ظهرت أهمية رأس المال البشري حيث اعتبر حجر أساس في عملية التنمية كونه مسيطر على رأس المال المادي و ليس فقط أحد عناصر الإنتاج و محددات الإنتاجية بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية، إضافة إلى ذلك مازالت هذه الأهمية في تزايد مستمر و تأخذ مجراها في الدراسات و الفعاليات التي تنظم بشكل متواصل على كافة الأصعدة المحلية و الإقليمية و الدولية، خصوصا أن العالم يشهد تغيرات متلاحقة نتيجة للتطورات التقنية التي تحدث بفعل الإنسان و تنعكس عليه في نفس الوقت، فرغم دوره الكبير في زيادة إنتاج السلع و الخدمات، إلا أنه يختلف عن رأس المال المادي بشكل أساسي كونه غير مادي بطبيعته.

فالجزائر كغيرها من البلدان النامية أولت اهتمام كبير بتنمية مركبات رأس المال، فهي تسعى منذ الإستقلال إلى تحقيق التنمية الشاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية وتدارك التأخر الكبير الذي عانى منه الاقتصاد الوطني في فترة التسعينيات من القرن الماضي، و قد شجعها على ذلك الارتفاع في العوائد النفطية حيث تم استغلالها من خلال استثمارات عمومية كبيرة، بالإضافة إلى التركيز على التعليم العالي والبحث العلمي و جعلها من اهتمامات الدولة، و هذا من أجل المساهمة في تحقيق تنمية شاملة و مستدامة.

فمنذ مطلع القرن الحالي شرعت الجزائر بتطبيق جملة من الاستثمارات تهدف إلى دفع وتيرة التنمية، و تدارك التأخر الكبير الذي عانى منه الاقتصاد في فترة التسعينيات من القرن الماضي ، بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات الهيكلية و المؤسساتية بهدف تحقيق التوازنات الكلية. كما تسعى الحكومة إلى الاهتمام بالنظام التعليمي و تطوير مخزون رأس المال التعليمي في المجتمع ، من أجل تحقيق قاعدة تعليمية قوية تستند عليها في حركتها التنموية باعتبارها أهم عنصر من عناصر التنمية.

الإشكالية:

وفقا للطرح السابق و قصد تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة لمركبات رأس المال في الجزائر و دراسة أثرها على النمو الاقتصادي، يمكن صياغة السؤال الرئيسي لهذه الدراسة كما يلي:

• ما مدى تأثير مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

لإثراء هذا الموضوع يجدر بنا طرح مجموعة من الأسئلة تستدعي اهتماما أكثر لهذه الدراسة و تتمثل

فيما يلي:

- فيما تتمثل مركبات رأس المال و ماهي أهم النظريات المفسرة لها ؟
- ما أهمية مركبات رأس المال و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي؟

- ما هو واقع الاستثمار في مركبات رأس المال على الاقتصاد الجزائري ؟ و ما تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة على مركبات رأس المال ؟
- هل مركبات رأس المال تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ و هل توجد علاقة توازنية طويلة و قصيرة الأجل؟

الفرضيات:

انطلاقا من إشكالية الدراسة و التساؤلات الفرعية السابقة ، تم وضع مجموعة من الفرضيات و تتمثل فيما يلي :

- تتمثل مركبات رأس المال في رأس المال المادي الذي يعتبر عنصر من عناصر الطلب الكلي و مصدر للتوسع في الطاقات الإنتاجية ، و رأس المال البشري الذي يعد أفضل أنواع رؤوس الأموال التي تولد قيمة مضافة باعتباره حجر أساس في عملية التنمية كونه المسيطر على رأس المال المادي .
- لرأس المال أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي و دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، باعتباره عنصر حساس و أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد بما يحققه من مزايا في الطاقة الإنتاجية و استغلال الأمثل للموارد البشرية ، كما يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي .
- حظي موضوع مركبات رأس المال بأولوية ضمن الإصلاحات و البرامج و السياسات التي اعتمدت عليها الدولة للارتقاء بالاقتصاد الجزائري، باعتبارها أداة فعالة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- المتغيرات المفسرة لمركبات رأس المال في الجزائر تتمثل في الاستثمار الخاص و مخرجات التعليم الثانوي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل و القصير المدى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مجموعة من النقاط يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تقديم إطار نظري علمي منظم من خلال دراسة كل من رأس المال المادي و البشري ، و التطرق لأهم النظريات الاقتصادية المفسرة لهما .
- توضيح العلاقة بين مركبات رأس المال النمو الاقتصادي حسب ما جاءت به النظريات والدراسات الاقتصادية.
- محاولة تحليل واقع مركبات رأس المال في الجزائر ، و معرفة أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و كذا إبراز دور السياسات الجديدة المنتهجة في دفع عجلة النمو .
- تصميم نموذج قياسي يفسر متغيرات النشاط السياحي و تحديد العلاقة الطويلة و القصيرة الأجل ، ثم قياس أثر مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر .

أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من عدة اعتبارات يمكن اجمالها في النقاط التالية:

أسباب موضوعية:

تتمثل في:

- تزايد الأهمية الاقتصادية لمركبات رأس المال في ظل التطورات الراهنة .
- ضرورة مسايرة التطور التكنولوجي على الصعيد العالمي من خلال الاستثمار في العنصر المادي والبشري .
- الاهتمام بالعائد المحقق من الاستثمار في مركبات رأس المال .

- محاولة إبراز المشاكل و المعوقات التي مازالت تواجه القطاع و التي كانت سببا في تأخر انجاز المشاريع المبرمجة ضمن المخططات الوطنية.

دوافع ذاتية:

- باعتباره موضوع يتماشى مع التخصص.
- قلة الرسائل والبحوث الجامعية التي تناولت هذا الموضوع.
- إثراء معلوماتي و معلومات الطلبة المهتمين بالبحث في هذا الموضوع.

- أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في قياس مدى مساهمة مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 ، بالإضافة التركيز على نقطة رئيسية تكمن في دراسة إمكانية تولي مركبات رأس المال مهمة المحرك الاقتصادي من أجل تحفيز مختلف الطاقات الاقتصادية الكامنة و الاستفادة الفعلية من الموارد المتاحة، و هذا من أجل دفع عجلة النمو و التنمية الاقتصادية و القدرة على مواكبة التطورات الاقتصادية في العالم الخارجي .

الدراسات السابقة:

- محمد دهان ، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري : مقارنة نظرية و دراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينية ، السنة الجامعية 2009-2010 ، بينت هذه الدراسة أن رأس المال البشري المتراكم بفضل الاستثمارات التعليمية يساهم في النمو الاقتصادي في كل المقاربات التي اعتمدت عليها هذه الدراسة . فمن خلال المقاربة التكنولوجية المحاسبية للنمو الاقتصادي ، توصل الباحث إلى أن مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي للجزائر كانت إيجابية طول فترة دراسة .

• ساطور رشيد ، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية

- حالة الاستثمار الخاص - دراسة قياسية : 1970-2010 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية 2012-2013 ، توصلت

هذه الدراسة إلى نتائج عديدة منها :

- نجحت الجزائر إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد بفعل تطبيق برامج و إصلاحات

الاقتصادية التي تبنتها منذ التسعينيات ، حيث تحكمت في معدلات التضخم ، البطالة ، انخفاض المديونية

الخارجية .

- إن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع لجلب و نمو الاستثمارات الأجنبية و المحلية رغم الجهود

المبذولة من الحكومة و بالتالي فهي لم تحقق تقدما في مجال توفير الشروط المناسبة لاستقطاب الرأسمال

الأجنبي و المحلي ، مما انعكس سلبا على التدفقات المالية و جعل الاستثمار ضعيف خارج قطاع

المحروقات .

- بينت هذه الدراسة أن الاستثمار الخاص دورا أساسيا و إيجابيا في إحداث عملية النمو الاقتصادي ، أما

الاستثمار الحكومي فهو أقل فعالية و يعتبر مكملا للاستثمار الخاص .

• محمد موساوي ، الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر

(1970-2011) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، جامعة أبو بكر بلقايد

تلمسان، السنة الجامعية 2014-2015 . قامت هذه الدراسة بتحليل أثر الاستثمار في رأس المال

البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، و هذا من خلال قياس مساهمة كل مؤشرات النظام

التعليمي المتمثلة في عدد المسجلين في المراحل التعليمية المختلفة ، و نسبة الإنفاق على التعليم

الوطني ، و مخرجات التعليم الجامعي على النمو الاقتصادي .

• باشوش حميد ، الاستثمارات العمومية و دورها في التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2014 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية 2015-2016 ، تناولت هذه الدراسة الاستثمارات العمومية و الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد من خلال المخططات التنموية ، و تحليل مختلف البرامج التنموية التي تم إطلاقها في الجزائر منذ سنة 2001 بإستعراض مكونات هذه البرامج و الأهداف المسطرة في كل قطاع اقتصادي ، ثم تقييم مدى نجاح هذه البرامج من خلال دراسة و تحليل تأثير هذه البرامج على هذه البرامج على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي و مدى مساهمتها في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية و تنويع الهيكل الاقتصادي . توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- تأثير الاستثمارات العمومية في الجزائر محدود بسبب عدم كفاءة و مرونة القطاعات الإنتاجية و القيود التي تفرضها الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .

- ترتفع المخصصات المالية للبرامج التنموية مع ارتفاع العائدات النفطية و لا يتم التقيد بسقف المبالغ المحددة، و بالتالي فإن هذه البرامج تواجه مشكل التمويل و إتمام انجاز المشاريع التنموية بمجرد تدهور المداخل النفطية.

• بن لخضر عيسى ، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس ، للسنة الجامعية 2018-2019 . تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب الحقيقية و المشكلات الرئيسية التي تعاني منها عملية الاستثمار في الجزائر ، من

- أجل التوصل إلى استنتاجات دقيقة و صحيحة عسى أن تكون معينا و مرشدا لأصحاب القرار
- لإعادة النظر في السياسات و الإجراءات المتبعة . توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :
- وجهت الدولة تمويلها إلى قطاعات أخرى كالزراعة و الري ، السكن ، التربية و التكوين ، المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية ، المنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية و الخدمات المنتجة .
- تستعمل المشاريع الاستثمارية العمومية أساليب و مصادر جديدة في التمويل كإصدار الأسهم و السندات في السوق المالية .
- تحول الاقتصاد من اقتصاد تمويلي و هذا عن طريق مؤسسات تمويلية تأخذ صفة متعامل اقتصادي في هذا المجال .
- رملة حسام الدين ، دور رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر للفترة : 1981-2016 ، لأطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كلي و مالية دولية ، جامعة البليدة 2 ، للسنة الجامعية 2018-2019 ، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة توضيح دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي من خلال تأثير المباشر لدالة النمو الاقتصادي أو تحفيز محددات النمو الاقتصادي الأخرى حسب ما جاءت به النظريات و الدراسات الاقتصادية التي اهتمت بهذا المجال . توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :
- إن الاهتمام الحقيقي بالقدرات البشرية في عملية الإنتاج لم يعرف رواجاً إلا مع ظهور النظريات الاقتصادية الحديثة التي عرفت بنظريات النمو الداخلي ، حيث اهتمت بزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج و تحسين معدلات النمو الاقتصادي عن طريق زيادة كفاءة هذه العوامل أهمها : كفاءة القوة العاملة عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري

- بينت نتائج الدراسة القياسية أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرة النمو الاقتصادي و المتغيرات التفسيرية لرأس المال البشري في الجزائر، إلا أن بعض المحددات لم يظهر أثرها مثل الانفتاح التجاري نظرا لأن الصادرات لا تحمل أي قيمة تكنولوجية تتطلب دورا للكفاءة البشرية ، و أيضا النفقات الحكومية فهي لم تظهر كفاءتها على المدى الطويل .

المنهج المستخدم:

للإلمام و الإحاطة بعناصر البحث و حلا للإشكالية المطروحة ، اعتمدنا على المنهج الوصفي تحليلي عند عرض مختلف المفاهيم في الجانب النظري من خلال عرض الإطار النظري لمركبات رأس المال و علاقته بالنمو الاقتصادي و دراسة و تحليل واقع مركبات رأس المال في الجزائر ، ثم استعمال أدوات القياس الاقتصادي في الجانب التطبيقي و هذا من خلال دراسة استقرارية متغيرات دراسة ثم استخدام اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ، بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، باستعمال برنامج Eviews9 .

حدود الدراسة :

يتم تقسيم هذه الدراسة إلى حدود مكانية و أخرى زمانية على النحو التالي:

الحدود المكانية:

شملت دراستنا كلية لمركبات رأس المال في الجزائر.

الحدود الزمانية:

حددت فترة الدراسة من سنة (1970-2017) ، لاحتواء هذه الفترة على مجموعة من التحولات السياسية

و الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفت الجزائر، باعتبارها أيضا كافية لإجراء التقدير .

صعوبات الدراسة :

واجهتنا خلال قيامنا بهذا البحث عدة صعوبات نوجزها فيما سيلي:

- اتساع موضوع البحث و صعوبة اختصاره خاصة أنه يتكون من رأس المال المادي و البشري و النمو الاقتصادي.
- قلة الاحصائيات المتعلقة بالموضوع.

- هيكل الدراسة :

من أجل الوصول إلى الهدف و الإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية ، قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول حيث نتطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري لمركبات رأس المال ، و هذا من خلال دراسة المفاهيم الأساسية و الأسس النظرية لمركبات رأس المال ، ثم التطرق إلى علاقة مركبات رأس المال ببعض المتغيرات الاقتصادية .

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الأسس النظرية و المفاهيم الأساسية للنمو و التنمية الاقتصادية و كذا النظريات المفسرة لنمو اقتصادي ، لنبرز في المبحث الثاني علاقة رأس المال المادي بالنمو الاقتصادي و هذا من خلال أهم النماذج التي تفسر العلاقة بينهما . أما في المبحث الثالث سنظهر العلاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي .

وفي الفصل الثالث ، سنقوم بتحليل واقع مركبات رأس المال في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية و البرامج التنموية التي تبنتها لجزائر، ثم تقييم الاستثمارات في رأس المال المادي ، ثم دراسة و تحليل الاستثمارات التعليمية العمومية المبذولة في سبيل تكوين الرأس المال البشري.

و في الفصل الرابع ، تناولنا دراسة أثر مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي ، و هذا من خلال قياس العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين ، ثم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية .

في الأخير قمنا بقياس الكمي للعلاقة بين المتغيرات المفسرة لمركبات رأس المال و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1970-2017 و هذا بإستعمال منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

الفصل الأول : التأصيل النظري لمركبات رأس المال

تمهيد :

يعتبر رأس المال من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تطور البلدان و نموها بلا استثناء ، إذ أصبحت العديد من الدول تنظر إليه على أنه أداة للنمو و تحريك عملية التنمية الاقتصادية التي تشكل هدفا رئيسيا للسياسات الاقتصادية . تتمثل مركبات رأس في رأس المادي الذي يعد من عناصر الرئيسية في أي نظام اقتصادي بإعتباره عنصر من مكونات الطلب الكلي و مصدر للتوسع في الطاقات الإنتاجية للمجتمع ، و رأس المال البشري الذي يعد من أفضل أنواع رؤوس الأموال التي تولد قيمة مضافة ، هذا ما أدى إلى ضرورة الاهتمام بتنميته من خلال عدة وسائل (التعليم ، التدريب و رعاية الصحة) .

في ضوء أهمية هذا الموضوع، سوف نتناول في هذا الفصل المفاهيم الأساسية لمركبات رأس المال و كذا محدّداته، أهميته، أهدافه و أهم النظريات المفسرة له، ثم التركيز على علاقة مركبات رأس المال ببعض المتغيرات الاقتصادية.

سنتناول خلال هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية تتمثل في :

- المبحث الأول : الإطار النظري لمركبات رأس المال.

- المبحث الثاني: النظريات المفسرة لمركبات رأس المال.

- المبحث الثالث:علاقة مركبات رأس المال ببعض المتغيرات الاقتصادية.

المبحث الأول : الإطار النظري لمركبات رأس المال

تعد مركبات رأس المال في مقدمة القضايا التي تعنى بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها و مستويات نموها، حيث ثبت أنها من أهم عناصر الإنتاج و محددات الإنتاجية بل هي المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية، بحيث أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم. و منه لابد من تحديد مفاهيم أساسية حول مركبات رأس المال ، ثم التطرق لتصنيفات و محددات مركبات رأس المال و في الأخير التطرق لأهداف و أهميتهما، وهذا من أجل إعطاء نظرة شاملة حول مركبات رأس المال .

المطلب الأول : ماهية مركبات رأس المال

يعتبر رأس المال المادي من المحددات الأساسية للطاقات الإنتاجية التي تتمثل في قيمة الإنتاج الموجه فعليا للتكوين الرأسمالي في المجتمع من جهة و قيمة الإنتاج القومي من جهة أخرى . و لا شك أن زيادة معدل الإستثمار في دولة ما يعني أن الدولة تخضع مجهودا أكبر لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها و هذا من أجل رفع مستوى الإنتاج الوطني.

أولاً: مفاهيم أساسية حول رأس المال المادي

إن لرأس المال المادي دورا بارزا في الحياة الاقتصادية للمؤسسة و المجتمع ككل ، و هذا من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية و تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع و زيادة تشغيل اليد العاملة و بالتالي تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

أ - مفهوم رأس المال المادي (الإستثمار) : هو عبارة عن استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعملية إنتاج السلع و الخدمات ، و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها¹. كما أن هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات عبارة عن سلع إنتاجية ، أي سلع لا تشبع أغراض

¹ - حسين عمر، الإستثمار و العولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى 2000 ص 37 .

الاستهلاك بل تساهم في إنتاج غيرها من السلع و الخدمات. تسمى هذه السلع "بالسلع الرأسمالية " أي السلع التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه لأية عملية إنتاجية.

يستمد مفهوم رأس المال المادي (الاستثمار) أصوله من علم الاقتصاد و هو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية أهمها : الدخل و الاستهلاك و الادخار و الاقتراض . يعرف أيضا على أنه: " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة و لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقتصر و ربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تتخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول .
- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم .
- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها¹ .

كما يعني رأس المال المادي (الاستثمار العيني الحقيقي) الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة ، الذي يترتب عليه إنتاج إضافي و فرص عمل إضافية و زيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة . فهو من أحد مكونات الطلب الكلي الذي يتكون من جانبين هما الطلب الإستهلاكي و الطلب الاستثماري أو الإنفاق الاستثماري ، و الطلب الكلي يمثل المحدد الأساسي للدخل و الناتج القومي و الإنفاق الإستهلاكي يعتمد بدرجة الأساس على مستوى الدخل و على العوامل النفسية التي تدفع الأفراد بتوزيع دخلهم بين مجالي الإستهلاك و الادخار² .

¹ - زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر الطبعة الثانية ، 2002 ص 13 .

² ناظم محمد نوري الشمري ، طاهر فاضل البياتي ، أحمد زكريا صيام ، أساسيات الاستثمار العيني و المال، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص 26 .

يمكن تعريفه أيضا على أنه استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات انتاج السلع و الخدمات ، و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها . كما أن هذه الطاقات الإنتاجية أو الإستثمارات عبارة عن سلع إنتاجية ، أي السلع لا تشبع أغراض الإستهلاك بل تسهم في إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات . وتسمى هذه السلع بالسلع الرأسمالية أي السلع التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه لأية عملية إنتاجية ¹.

عرفه الكينزيون على أنه تلك الأموال المخصصة لإنتاج الآلات و المعدات و المباني و ماشابه ذلك من الأموال المخصصة لزيادة المخزون ، يفترض أن الاستثمار (رأس المال المادي) متغير خارجي ، أي أن قيمته تتحدد خارج النموذج كما أنه يساوي كمية ثابتة في كافة مستويات الدخل ² ، و من جانب آخر يعرف الإستثمار بمحدداته ، فهناك الاستثمار التلقائي الذي يتحدد كمتغير خارجي (معطى كقيمة ثابتة) أو حجم معين محدد سلفا ، و كذلك الاستثمار التبعي الذي يعامل كمتغير تابع أو متغير داخلي ، و قيمته تحدد من داخل النموذج الاقتصادي ، و يعتمد على متغيرات كالدخل و العائد (الربح) و غيرها من المتغيرات . و الاستثمار كمتغير داخلي يتم تحديده وفقا لقواعد تعظيم الأرباح عند اتخاذ القرار الاستثماري ³.

إن مفهوم رأس المال المادي (الاستثمار) ثلاثي الأبعاد :

- من وجهة نظر النظرية الاقتصادية .

- من وجهة النظر المالية .

- من وجهة النظر المحاسبية .

¹ حسين عمر ، الإستثمار و العولمة، مرجع سابق، ص 37 .

² عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص 66 .

³ محمد أحمد الأفندي ، النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة و الممارسة)، الطبعة الأولى، صنعاء 2012، ص 266 .

1- من وجهة النظرية الاقتصادية : في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالاستثمار معنى اكتساب الموجودات المادية ، و ذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى توظيف أو التثمين للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج . و الإنتاج هو ما يضيف منفعة أو خلق منفعة تكون على شكل سلع و خدمات، هذا الإنتاج له عدة عناصر مادية و بشرية و مالية ، و بالتالي فإذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة ¹. و حسب نموذج "solow" يمكن صياغته كالتالي:

$$I_t = K_t - (1 - \delta) K_{t-1} \quad (1-1)$$

حيث :

I_t - يمثل الاستثمار في نهاية الفترة t .

K_t - يمثل رصيد رأس المال في نهاية الفترة t .

K_{t-1} - يمثل رصيد رأس المال في نهاية الفترة $t-1$.

يمكن القول بأن الاستثمار كمتغير اقتصادي هو استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها ، كذا ارتباطه بعامل الزمن من أجل الحصول على عائد يتحدد في ظروف غير مؤكدة ² .

2- النظرة المالية : يقصد به التوظيفات الرأسمالية ، أي تسخير أموال من أجل اقتناء أصول التي من خلالها تولد مداخيل على المدى الطويل و تقسم على فترات زمنية يتم من خلالها استرداد الحصة الابتدائية للاستثمار . كما يعرف أيضا على أنه المبادلة بين الإنفاق الحالي أو المبدئي بالإيرادات المستقبلية ، فالإنفاق الاستثماري يحدث في الفترة الحالية ، إلا أن المكاسب التي يحققها تستمر لفترة زمنية طويلة الأجل .

¹ - طاهر حردان ، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل عمان ، السنة 2017 ص 14 .

² - ساطور رشيد ، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية -حالة الاستثمار الخاص ، دراسة قياسية 1970 - 2010 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص القياس الاقتصادي بجامعة الجزائر 3 ، السنة 2012 - 2013). بتصرف

3- النظرة المحاسبية : بمعنى الزيادة في أصول المؤسسة كسواء العقارات و الأسهم و التجهيزات و المعدات ، فهو أصل ثابت يتم تسجيله في الصف الثاني من المخطط المحاسبي الوطني و الذي عرفه على أنه جميع الأصول المنقولة المادية و غير المادية المحققة من طرف المؤسسة و الموجهة للبقاء طويلا على شكل نفسه داخل المؤسسة . كما أن عامل الزمن مهم جدا و مرتبط ارتباطا كبيرا بالاستثمار ، حيث هذا الأخير يؤثر على القيم الموظفة و المحققة التي تخص عدة دورات محاسبية . مما سبق ذكره يمكن التوصل إلى العلاقة التي تجمع بين التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت و الاستثمار الكلي :

$$I = ABFF + \Delta S \quad (2-1)$$

حيث :

I الاستثمار الكلي .

ABFF التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت

ΔS التغير في المخزون .

ثانيا - ماهية رأس المال البشري: يعتبر رأس المال البشري من أفضل أنواع رؤوس الأموال قيمة ، باعتباره مفتاح تقدم الأمم و الشعوب ، و محدد رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية .

1 - مفهوم رأس المال البشري: رأس المال البشري حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه المعرفة و المهارات و الكفاءات وغيرها من الصفات الفردية التي تعزز الرفاهية الشخصية والاجتماعية والاقتصادية.¹

" المعرفة والمهارات والكفاءات والخصائص الفردية التي تسهل خلق الرفاه الشخصي والاجتماعي والاقتصادي".

¹ Organisation de Coopération et de Développement économiques, « **Du bien-être des nations** » : le rôle du capital humain et social, Paris, 2001, p18.

يمكن تعريف رأس المال البشري أيضًا على أنه مجموعة من المهارات والمعرفة التي يمتلكها كل فرد، فطرية و موروثة عند الولادة (القدرات الفكرية المنقولة وراثيًا)، كما يتم الحصول عليها طوال الحياة. و منه فإن رأس المال البشري يمثل سلعة غير ملموسة يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية والابتكار وإدامتها. يمكن الجمع بين العناصر الأربعة (المعرفة و المهارات والكفاءات والصفات الشخصية الأخرى) بطرق مختلفة اعتمادًا على الفرد والسياق الذي تستخدم فيه.¹

فالتدريب الذي يتلقاه العمال في الشركات يساهم في تحسين صفات ومهارات رأس المال البشري، ومن ناحية أخرى تؤثر المشاكل الصحية للعمال الناشئة عن التعرض أو التعامل مع المنتجات الخطرة و التي تؤثر سلباً على توافر رأس المال وإمكاناته.

إن مفهوم رأس المال البشري مفهوم واسع ومتعدد الأوجه يشمل أنواعًا مختلفة من الاستثمارات في الموارد البشرية كالصحة والتغذية و التي تعد جانب هام من جوانب هذا الاستثمار ، خاصة في البلدان النامية، الجانب الرئيسي لرأس المال البشري هو المعرفة والمهارات التي يمتلكها الناس و التي تتراكم على مدار الزمن، كالتعليم، التدريب، و الخبرات المفيدة في إنتاج السلع والخدمات والمعرفة الجديدة².

2 - مكونات رأس المال البشري : يتكون رأس المال البشري من جميع القدرات و الخبرات و المهارات العاملة في المنظمة دون استثناء ابتداء من غير الماهرة وصولاً إلى أعلى مستويات الإدارية أو الابتكارية أو المهارية³. كما يمكن تجزئة رأس المال البشري إلى فئات بحسب مستويات أداء الأفراد العاملين ، فمنهم من يكون في قمة الأداء ، و آخر يكون في مستوى مقبول ، و الثالث يكون في مستوى منخفض رابع قد يكون غير منتج . حيث

¹ OCDE , Op.Cit, p20.

² N. Zuinen et S. Varlez (2004), «Développement durable: modes de production et capital humain», WORKING PAPER 22-04, Bureau fédéral du Plan, Bruxelles, p8. P7

³ -هاشم فوزي العبادي ، يوسف حجيم الطائي، التعليم الجامعي من منظور إداري ، قراءات و بحوث ، أهمية دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية بالتركيز على رأس المال البشري، دراسة تطبيقية في كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الكوفة ص37 إلى ص 39 .

ينسجم هذا التحليل كثيرا مع النموذج (Fleenor & Callaham 1988) لفئات الأفراد ، و الموضح في الشكل التالي :

الجدول رقم (1-1) : نموذج (Fleenor & Callaham 1988) لفئات الأفراد

Stars النجوم	Learners (New Comers) العاملون
و هم الأفراد الذين لديهم مستوى عالي جدا و لديهم قدرات و خبرات واسعة و يتحركون بسرعة نحو قمة الهرم التنظيمي و تهتم المنظمات بوضع برامج لتطوير كفاءاتهم و المحافظة عليها .	هم الأفراد الذين يشكلون الغالبية العظمى من العاملين في المنظمة و يعتمد عليهم في تنفيذ معظم الأعمال فيها و يكون مستوى أدائهم اعتياديا و مقبولا.
Dead Wood العاملون غير المنتجين	Solid Employees العاملون الذين يعتمد عليهم
هم الأفراد الذين ينصب أدأؤهم و يكونون غير منتجين و يشبهون أغصان الشجرة الميتة	هم الأفراد الذين يشكلون الغالبية العظمى من العاملين في المنظمة و يعتمد عليهم في تنفيذ معظم الأعمال فيها يكون مستوى أدائهم اعتياديا و مقبولا .

المصدر : هاشم فوزي العبادي ، يوسف حجيم الطائي، التعليم الجامعي من منظور الإداري ، قراءات و بحوث، أهمية دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية بالتركيز على رأس المال البشري، دراسة تطبيقية في كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، ص 38.

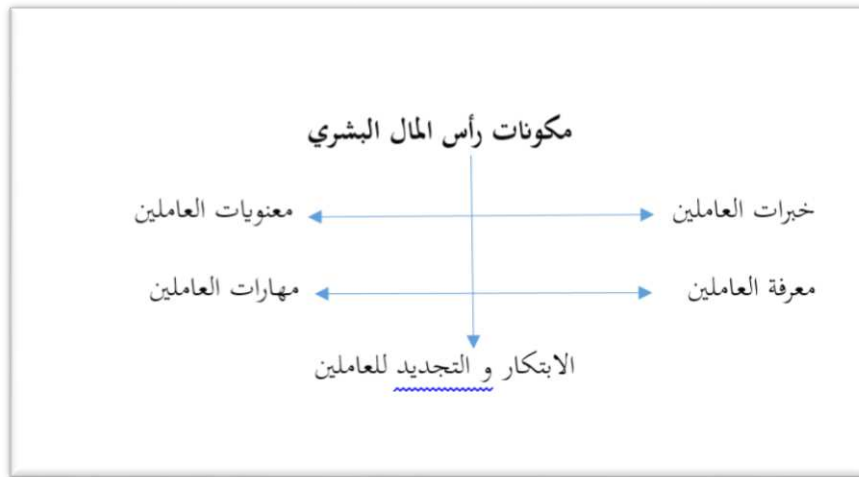
أن يتطبق عليه الحد الأدنى من وصف و مواصفات الوظيفية المنصوص عليها في المنظمة ، يعد هذا أمر في غاية الضرورة ، لأنه الأساس المباشر في تخطيط الموارد البشرية و إعداد مقاييس إنتاجية الوظائف و تحديد المسارات الوظيفية. حيث تعتبر إستراتيجية ربط المسار الوظيفي بالمسار التدريبي في منظمات الأعمال من المواضيع الحديثة بعد أن أدرك العلماء أهميته و علاقته بنشاطات التطوير و أداء الأفراد الذين يخطط

لتطويرهم المهني، باعتبار التخطيط المهني أحد المفاهيم الرئيسية لضمان نجاحهم من خلال تحديد أهدافهم و أسلوب تحقيقها.

- **فالمسار الوظيفي** : هو عبارة عن سلسلة متعاقبة من المتغيرات التي تحدث في حياة الموظف العملية سواء كانت هذه التغيرات مرتبطة بالتقدم الوظيفي و النجاح الذي يحرز في عمله الذي يرافقه للحصول على أجر أعلى أو مكانة وظيفية أفضل تحمل أعباء و مسؤوليات أكبر .

يعبر عن هذه التغيرات الوظيفية بالترقية إلى وظيفة أعلى ضمن الهيكل التنظيمي المعتمد ، أو قد تكون هذه التغيرات عبارة عن تعاقب في الوظائف التي يشغلها الموظف أو الفرد خلال حياته الوظيفية بغض النظر عن مكانته الوظيفية التي يشغلها أو مستواها في الهيكل التنظيمي التي تحدث عادة على مستوى أفقي أو دون ارتباطها بمراكز إشرافية أعلى . مما سبق يمكن تحديد مكونات رأس المال البشري من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (1-1) : يمثل مكونات رأس المال البشري



المصدر : هاشم فوزي العبادي ، يوسف حجيم الطائي ، مرجع سابق، ص 40 .

1-2 - المعارف : تتمثل في مختلف المعلومات المتراكمة عن طريق التكوين و التعليم ، يمكن تصنيفها إلى

أربعة أنواع رئيسية :

2-2- المعرفة الإدراكية : هي التي تذهب إلى ما بعد المهارات الأساسية و تحقيق الخبرة الأعلى في معرفة الموضوع و نطاق المشكلة و تعبر عن المعرفة حول الحقائق التي يمكن تمييزها ¹ .

2-3- المعرفة السببية : و هي المعرفة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات و الأنشطة المعقدة و الغير المؤكدة .

2-4- المعرفة الإجرائية : و هي المعرفة العلمية التي تتعلق بمعرفة كيفية عمل الأشياء أو القيام بها .

3- الكفاءات المرتبطة برأس المال البشري : تتمثل في مايلي :

- كفاءات الاتصال عن طريق السماع ، الكلام ، القراءة و الكتابة .

- الكفاءات العلائقية : روح الفريق ، فن الادارة .

- الكفاءات الضرورية مثل سهولة استعمال تقنيات الاعلام و الاتصال ، القدرة على حل المشاكل .

4- خبرة العاملين : ويقصد بها مستوى ما يتمتع به الأفراد العاملون من المعارف مكتسبة من الوظيفة الحالية و الوظائف السابقة .

5- الابتكار و التجديد : و يعكس مدى إدخال التحسينات على الخدمات و المنتجات التي تقدمها المنظمة ، كما يشير أيضا إلى العملية التي يمكن من خلالها نقل فكرة جديدة إلى الواقع العملي .

إذ تبدأ عملية اكتساب المعارف ، المؤهلات ، الكفاءات ، الخبرات و التجارب من ميلاد الفرد إلى وفاته ، فهي عملية تمتد مدى الحياة و تتطور عبر مراحل من خلال :

- العائلة و دور الحضانة و كل الهياكل التي تستقبل الأطفال قبل سن الدراسة .

- النشاطات الرسمية للتعليم و التكوين بكل مراحله في المؤسسات التعليمية الرسمية بكل أنواعها و مراحلها .

¹ - محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 2، العدد 12، جامعة الكوفة، 2009، ص 76 .

- التكوين و التدريب في مكان العمل .

- الحياة اليومية للفرد و علاقته الاجتماعية .

3 - الخصائص الأساسية لرأس المال البشري : يتميز رأس المال البشري بجملة من الخصائص يمكن

تلخيصها في النقاط التالية :

- يتكون رأس المال البشري من جزأين : جزء فطري ، و جزء مكتسب ¹.

- المعارف و الكفاءات تعد المركبات أكثر أهمية في رأس المال البشري ، و يمكن أن يصنف من حيث نوعية

المعارف و المؤهلات و الكفاءات إلى صنفين أساسيين هما :

* **رأس مال بشري عام :** و هو الذي ينشأ من اكتساب المعارف و الكفاءات العامة مثل : معرفة القراءة و

الكتابة و الحساب .

* **رأس مال بشري خاص :** و هو الذي ينشأ من اكتساب معارف و كفاءات خاصة بوظيفة أو بمهنة معينة ، أو

بمؤسسة بحد ذاتها .

- يتطلب اكتساب و تكوين الرأس المال البشري ما يلي :

* استثمار موارد مالية .

* تخصيص الوقت ، و بذل جهد لذلك .

- يتطور رأس المال البشري بالاستعمال و الخبرة في مجال العمل ، أو عن طريق التكوين و التعليم بكل أنواعه.

- يتعرض رأس المال البشري للتقادم و يحتاج للتجديد

- يختص رأس المال البشري بالفرد الذي يكتسبه .

¹ - محمد دهان ، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري : مقارنة نظرية و دراسة تقييمية لحالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، بجامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2010/2009 ، ص 58 ص 59.

- يعتبر رأس المال البشري مصدرا أساسيا من مصادر الدخل .

مما سبق يمكن القول أن رأس المال البشري يتشابه مع رأس المال المادي في كونه موضوع استثمار، و تراكم كونه يحتاج لمصاريف صيانة و الاهتلاك (تجديد المعارف و الكفاءات و تحيينها)، و يختلف عنه باعتباره خاصا بالفرد ، لا يمكن فصله عن صاحبه .

4 - العوامل المؤثرة في تنمية رأس المال البشري: هناك عدة عوامل تؤثر في تنمية رأس المال البشري تتمثل في النقاط التالية :

- التطور التقني خاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وصناعة المعرفة ، لذا يجب بذل جهد أكثر في تنمية الموارد البشرية وجعلها تواكب كل تطور جديد ¹.

- من العوامل المؤثرة على العنصر البشري التعليم والذي أصبح أكثر سهولة من قبل بتوفر وسائل الاتصال الحديثة التي تساهم في ظهور التعليم عن بعد.

- ارتفاع تكاليف جلب العنصر البشري من الخارج على شكل خبراء حيث كلف هذا خزينة الدولة أموال طائلة مما أدى إلى تفكير كثير من الدول بصناعة خبراء وطنيين.

- تنوع الأعمال التي تمارس داخل المنظمة يتطلب مواصفات معينة للأشخاص الذين يوظفون ، هذا ما ينعكس التنوع الأفراد ، وبالتالي التنوع في طريقة التعامل مع العنصر البشري عن طريق تصميم برامج تدريبية وعمل نظام لإدارة الموارد البشرية قادر على التنوع والتعدد.

- التغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية التي لها أثر مباشر على رأس المال البشري يتطلب ضرورة التعامل معها وذلك عن طريق زيادة في البرامج التدريبية .

¹ - أمينة بلحنافي و فيصل مختاري ، حول أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية من 1962 إلى

2012، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية - عدد 02 / 2014 ، ص 4 .

- الرعاية الصحية فإذا كان مستوى الرعاية الصحية المقدم للأفراد المجتمع جيدا فهذا ينعكس ايجابيا على رأس المال البشري .

- مستوى العناية بالتعليم الذي تقدمه الدولة مثل : توفير البنى التحتية ، عدد المدارس والمؤسسات التعليمية وانتشارها عبر كافة المناطق ، نسبة عدد المدارس وعدد المعلمين إلى عدد الطلبة ، طبيعة مناهج التعليم والتي لها أثر كبير في تكوين نوعية الطالب .

- التوجيه والإرشاد يعتبر من القضايا المهمة في توجيه الفرد إما في التخصص الدراسي الذي يلائم قدراته وميوله وذلك لضمان النجاح أو إرشاد الشباب إلى المهنة التي تناسبهم .

المطلب الثاني : تصنيفات و محددات مركبات رأس المال

لمركبات رأس المال تصنيفات و محددات عديدة و متشابهة ، فهذا الغرض سنحاول أن نتطرق إلى أهم التصنيفات و المحددات الخاصة برأس المال المادي ثم رأس المال البشري .

أولا - بالنسبة لرأس المال المادي:

1- تصنيفات رأس المال المادي : لرأس المال المادي عدة تصنيفات يمكن تقسيمها على أساس الوسائل و المدة و الغرض و الهدف ، أهمها :

* تصنيف على أساس الوسائل : يمكن تقسيم رأس المال المادي من حيث وسائله إلى :

- الاستثمار المباشر : هو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع بإستثناء المشاريع المتعلقة بالمساعدات و الإعانات المالية و الفنية و التقنية التي تقدم إلى الدولة ، كاستثمار الخاص أو الأجنبي المباشر¹ .

¹ فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، الدار الناشر مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الثانية ، مصر ، 2000، ص24.

- **الاستثمار غير المباشر:** هو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق المالية من سندات وأسهم لشركات تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق بيع هذه السندات أو الأسهم.

1-2- التصنيف على أساس المدة: يمكن التفريق بين أنواع الاستثمارات وفقا للمدة الزمنية للاستثمار¹، و

هو أمر اعتباري يختلف بين قطاع و آخر، و على هذا أساس يمكن تقسيم الاستثمار إلى أربعة أنواع و هي :

- **الاستثمارات الآنية :** هي الاستثمارات التي تؤتي أكلها في بضعة أشهر كالنواتج الموسم الزراعي الواحد أو تركيب آلة منتجة من بضع قطع سبق أن تم تصنيعها أو استيراد جهاز يوضع مباشرة في التشغيل الإنتاجي .

- **الاستثمارات قصيرة المدى :** هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن سنتين، كإشادة بناء أو استصلاح الأراضي أو تأسيس مصانع أو إقامة مرافق، و تكون نتائجها في نهاية الدورة المحددة لها .

- **استثمارات متوسطة المدى :** هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمسة سنوات و تزيد عن سنتين، و هي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة .

- **الاستثمارات طويلة المدى :** هي الاستثمارات التي تتراوح مدتها بين خمس و عشر سنوات و أحيانا أكثر، حيث أن هذه الاستثمارات تؤثر بشكل كبير على المؤسسات بصفة خاصة و على المجتمع بصفة عامة، إذ تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإنجازها كمشروعات التشجير و إنتاج الأخشاب أو إقامة السدود المائية الضخمة بما في ذلك من أعمال البحث العلمي و التصميم و كذا الاستثمارات الصناعية الكبيرة.

3-1 التصنيف على أساس الغرض و الهدف : يتمثل في النقاط التالية :

- **الاستثمار الإحلالي :** يدعى برأس المال الجديد الذي أنتج خصيصا ليحل محل رأس المال القديم الذي استهلك في العملية الإنتاجية و ذلك بشراء الآلات و المعدات و وسائل الإنتاج المتطورة لاستبدالها بالمعدات

¹- عقيل جاسم، مدخل في تقييم المشروعات، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر ، 1999، ص 42.

القديمة حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي¹، و الهدف من ذلك هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

- **الاستثمارات التوسعية** : يقصد بالتوسيع أي الزيادة في الطاقة الإنتاجية و المبيعات للمؤسسة و ذلك بتنويع و زيادة منتجات جديدة ، تأتي عن طريق التوسيع و التحديث في الأجهزة الإنتاجية و المواد المستعملة في العملية الإنتاجية ، ذلك كله من أجل توسيع المكانة أو الحصة السوقية و زيادة القدرة على المنافسة عن طريق خفض التكلفة الوحيدة للمنتجات .

- **الاستثمارات الإستراتيجية** : تهدف إلى المحافظة على بناء و استمرار المؤسسة أو المشروع ، أي المؤسسات في هذه الحالة دائما تحاول الحفاظ على نفس وتيرة الإنتاج و الإنتاجية ، هذا ما يسمى بالاستثمارات الدفاعية ، و ذلك بفرض نفسها على المنتجين الآخرين و يسمى هذا بالاستثمارات الهجومية، أما المبالغ المستثمرة في هذا المجال فقد تكون نسبة معينة من حجم إيرادات المؤسسة خلال عدد من السنوات لتوجيهها إلى استثمار إستراتيجي معين .

2- محددات الاستثمار في رأس المال المادي : هناك عدة عوامل تلعب دورا كبيرا في التأثير على فعالية رأس المادي ، يمكن ذكرها فيما يلي :

2-1- الكفاية الحدية : أو معدل العائد (معدل الربح المتوقع) من ناحية و سعر الفائدة من ناحية أخرى، فإذا كان معدل العائد أكبر أو يساوي سعر الفائدة يكون الاستثمار مربحا و يتم قرار الاستثمار، و إذا كان معدل أقل من سعر الفائدة فإن الاستثمار يترتب عليه خسارة و لا يمكن أن يتم قرار الاستثمار. فإذا تم الاستثمار في

¹ حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية دار الفكر العربي ، مصر، الطبعة الأولى، 1991، ص 41 .

كل المشاريع المربحة فإن أي زيادة جديدة في الاستثمار تعتمد على سعر الفائدة و كلما انخفض هذا الأخير كلما زاد الاستثمار¹.

2-2- التقدم العلمي و التكنولوجي (أو الابتكارات الفنية) : يؤدي إلى رفع مستوى كفاءة الإنتاج و رفع مستوى كفاءة الإنتاج يتمثل عمليا في تحقيق نفس الحجم من الإنتاج و لكن بتكاليف أقل، أو تحقيق مستوى أكبر من الإنتاج و لكن بنفس مستوى النفقات السابقة، مجمل القول أن التقدم التكنولوجي يرفع قيمة معدل العائد.

2-3- الأرباح المحققة : يعتبر الربح المتحقق للمشروع في أي فترة زمنية مؤشرا ذو أهمية كبيرة بالنسبة لحالة الطلب على المنتجات المشروع، و بالتالي فإن ارتفاع الربح المحقق يثير الرغبة في زيادة حجم الاستثمار، بينما انخفاضه قد يؤدي إلى تأجيل الاستثمار و ربما الاكتفاء باستبدال المستهلك (الاهتلاك) من رأس المال في المشروع. و من جهة أخرى فإن الربح المتحقق يحفز على الاستثمار حيث أنه يزيد من قدرة المشروع على الاستثمار، إذ أن الأرباح المحققة تستخدم في تمويل الاستثمارات الجديدة .

2-4- توقعات المستثمرين : إذا كانت توقعات المستثمرين متفائلة بخصوص الطلب المستقبلي و كذلك بخصوص الأسعار على الإنتاج المشروع يزيد الاستثمار و يحصل توسع ، كذلك إذا كانت توقعات المستثمرين للرواج في المستقبل فإن الاستثمار يتوسع، و منه فإن زيادة الأرباح المحققة تكون مدعاة للتوقعات المتفائلة و بالتالي توسع الاستثمار و العكس في حالة التوقعات المتشائمة.

2-5 - الطلب على الإنتاج : زيادة الطلب على الإنتاج تؤدي إلى الضغط على الطاقة الإنتاجية إلى أن تصل أقصى استغلال لحجم الطاقة الإنتاجية و بعد ذلك لابد من زيادة حجم الطاقة الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد و بالتالي التوسع في الاستثمار.

¹ طاهر حيدر حردان ، مبادئ الاقتصاد ، دار المستقبل للنشر و التوزيع عمان الأردن ، الطبعة الأولى 1997 ص 124 إلى ص 128.

ثانيا - بالنسبة لرأس المال البشري :

1- مؤشرات تنمية رأس المال البشري : رغم صعوبة قياس رأس المال البشري إلا أن هناك خمس مؤشرات يمكن الاعتماد عليها و هي¹:

1-1- مؤشر الأمية : يعتبر معدل الأمية من أهم مؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كليا، و من البديهي أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار تعتبر تخفيضاً كليا و نوعياً في رأس المال البشري، و يعتبر التسرب من التعليم الابتدائي رافداً أساسياً من الروافد المغذية للأمية ، لذلك لابد من تخفيض نسبة الأمية، لأن ذلك سينعكس بشكل أكيد على إنتاجية عنصر العمل، و يشكل أيضاً عقبة في تحسين شروط التنمية و جهود القضاء على الفقر.

1-2- مؤشر معدلات التمدرس : يشير معدل التمدرس إلى متوسط عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق على مقاعد الدراسة .

1-3- مؤشر الرقم القياسي للتعليم : يشمل معدلات تأطير عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث، بإعتباره مؤشراً على نوعية التعلم في كل مرحلة من مراحل التعليم .

1-4- مؤشر هيكل الإنفاق على التعليم : هو عبارة عن النفقات التي تصرف على العملية التعليمية بجوانبها المختلفة، و توجد نظرة شمولية إلى مفهوم الإنفاق على التعليم، و تشمل جميع مصاريف الإنفاق المادية و كذلك ما يتعلق بالنواحي البشرية و ما تبذله من جهد تعليمي، من ناحية أخرى ينظر إلى الإنفاق من جانب الإنفاق الحكومي على التعليم العام دون الأخذ بعين الإعتبار ما تنفقه الأسرة على أبنائها، و يشمل الإنفاق الحكومي نفقات البنايات المدرسة و المعلمين و الأجهزة و غير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية ، و يقاس الإنفاق

¹ نادية ابراهيمي ، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة جامعة المسيلة - مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، سنة 2012/2013 ص 9 .

على التعليم بقدر ما يرصد له كنسبة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي ، و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على اهتمام هذا البلد بالتعليم .

1-5- مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي : مؤشر التنمية البشرية هو أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي و مستوى التنمية الاجتماعية باستخدام سلم يتراوح ما بين القيمتين الصفر و الواحد، و ذلك من خلال تحديد الإمكانات التي وفرتها الدولة في ثلاثة جوانب مهمة و هي:

- **التربية و التعليم :** بإعتباره الحجر الأساس في تكوين العنصر البشري من الناحية العلمية ، كما يعتبر الأساس لبناء رأس مال بشري فعال في المستقبل و الاستثمار في هذا القطاع يؤدي إلى تنمية رأس المال البشري و رفع قيمته في المستقبل ، و بالتالي يعود بعائد اجتماعي و اقتصادي للفرد و المجتمع على حد سواء¹ .

- **نصيب الفرد من الدخل و الإنتاج المحلي :** إن زيادة إنتاجية الفرد نتيجة حتمية لعملية التنمية التي تنعكس على دخله بإعتبار الدخل و الإنتاج المحلي من أهداف عملية التنمية ، كما يعتبر مؤشرا أكثر فعالية لمعرفة إذا كانت عملية تنمية رأس المال البشري عملية ناجحة، فعلى الرغم من الصحة الجيدة و تكوين العلمي للفرد قد يكون قادرا على زيادة طاقته الإنتاجية و رفع كفاءته ما لم يرافق ذلك زيادة في نصيبه من الدخل. و من أهم أهداف عملية التنمية زيادة الناتج المحلي الذي سيكون ذرة فعل طبيعية لعملية التنمية ككل.

¹ نادية ابراهيمي ، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة جامعة المسيلة، مرجع سابق، ص 10 .

البشرية بشكل خاص ، هذا يدل التغير في نصيب الفرد من الناتج أو الدخل الفردي على مدى نجاح العملية التنموية ¹.

- **المستوى الصحي** : تعتبر الصحة العامة للمجتمع هدفا للعملية التنموية بمختلف أوجهها بالإضافة لكونها وسيلة ضرورية في تحقيق التنمية على مستوى الفرد لزيادة طاقته الإنتاجية أو على مستوى المجتمع ككل ببناء مجتمع صحي قادر على العطاء و أداء مهماته . و على الرغم من أن مؤشرات الصحة يعاب عليها أنها تقديرية و قد لا تعبر عن الحالة الصحية للمجتمع بشكل دقيق إلا أنها تعطي صورة عامة يستفاد منها في الخطط الاجتماعية و الاقتصادية بحيث يعتبر المؤشر الصحي المؤشر الأول لعملية التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة للإنماء . و من الناحية الاقتصادية لا يمكن للفرد الذي يتمتع بكفاءة علمية أن يقوم بالعمل بإنتاجية عظمى و فعالية إذا لم تتوفر له الشروط الصحية الملائمة و لم يتمتع بالصحة الجيدة ، و بإعتبار أن العملية التنموية تنطلق من الفرد لتعود إليه ، هذا من أجل القيام بعملية التنمية الشاملة و المستدامة تتطلب الاهتمام بشكل أساسي بالصحة العامة للمجتمع .

2 - قياس رأس المال البشري: هناك العديد من المصطلحات التي تستخدم للدلالة على قياس رأس المال البشري كمحاسبة الأصول المعرفية، قياس العائد على رأس المال البشري و غيرها، و مهما اختلفت التسميات فإن المفهوم العام يصب في تقييم و قياس خدمات العنصر البشري سواء من ناحية قياس التكلفة أو العائد²، و لأغراض التقرير الداخلي أو الخارجي، أو بطرق كمية و نوعية .

¹ عمار إبراهيم ، تنمية رأس المال البشري و أثره على كفاءة المنشأة ، دراسة ميدانية في الساحل السوري ، مذكرة الماجستير ، كلية الاقتصاد قسم الإحصاء و البرمجة ، اختصاص سكان و تنمية ، جامعة تشرين ، سوريا ، سنة 2014، من ص 27 إلى ص 38 بتصرف .

² مدفوني هندة ، رأس المال البشري في الجامعة بين آليات الاستثمار فيه و إشكالية قياس أدائه - نموذج مقترح للقياس وفقا لمؤشرات التصنيف العالمي للجامعات و أبعاد بطاقة التقييم المتوازن - مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد السادس، ص 134 ص 135 .

هناك الكثير من المحاولات الموضوعية لقياس و تقييم رأس المال البشري قدمت نماذج و أساليب متعددة و لعل أهمها :

2-1- النماذج الوصفية : هذه النماذج تصف سمات و خصائص رأس المال البشري ، و تركز على استطلاع الآراء و الاتجاهات التي تعتبر مهمة في تأثيرها غير المباشر على الأداء عمليات المعرفة و تحقيق نتائجها المرغوبة . و من أبرز هذه النماذج :

2-2- بطاقة الدرجات المتوازنة لقياس و إدارة أصول المعرفة :

جاءت فكرة بطاقة التقييم المتوازن سنة 1992 ، و قد وردت تسميات عدة منها : بطاقة التقديرات المتوازنة متوازنة تسجيل الأداء ، بطاقة تقييم الأداء المتوازن ، و تعرف هذه الأخيرة على أنها " ترجمة الاستراتيجية إلى خطوات عملية تنفيذية ، و يمكن القول بأنه وسيلة فعالة لتنظيم و قيادة المنظمة و تقسيمها إلى مستويات مختلفة. ولبطاقة الأداء المتوازن تقسم الأداء وفق أربعة محاور أساسية :

- **المحور المالي :** تحسين الأداء المالي للمؤسسة وهو هدف دائم .
- **محور الزبائن :** مرتبط بالرضا .
- **محور الأنظمة الداخلية :** حيث يتم قياس فعالية الأنظمة الداخلية .
- **محور التعلم التنظيمي (النمو و التعلم) :** يتعلق برأس المال البشري (إنتاجية العمل ، دوران العمل ، التحفيز) ، و بالنظام المعلوماتي الذي يجب أن يسهل التعلم التنظيمي . و تقييم هذه المؤشرات بالعلاقة مع الأهداف الإستراتيجية للمنظمة مما يعطي لهذه الطريقة بعدها الإستراتيجي .

كما أن أداة تقييم معرفة الإدارة و التقييم الذاتي لإنتاجية ذوي المهن المعرفية تصنف هي الأخرى ضمن

النماذج الوصفية .

2-3- المقاييس و النماذج المرتبطة برأس المال البشري و الملكية الفكرية : تتولى تحويل المعرفة و الأصول المعرفية غير الملموسة في أقسام المنظمة المختلفة إلى أشكال الملكية الفكرية و تضم نموذج رأس المال الفكري، نموذج تحويل الأصول غير الملموسة إلى رأس مال غير ملموس ، و الطريقة المنهجية لتقييم الأصول الفكرية .

2-4- مقاييس و نماذج العائد على المعرفة : هذه النماذج تقوم على أساس احتساب العائد على الأصول المحسوبة و حسب الصيغة التالية :

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{العوائد قبل الضريبة}}{\text{الأصول الملموسة للشركة}}$$

لقد حدد أربعة عناصر رئيسية لعملية التقييم و تتمثل في : تقييم المتعلم ، تقييم النظام ، تقييم العائد على الاستثمار ، تقييم العملية .

2-5- مقاييس أداء الجامعات وفق التصنيفات العالمية : يمكن القول أن تقييم أداء الجامعات و من خلال المدخل التكاملية الشمولي هو جزء من ثلاثية متكاملة تتمثل في :

- الجودة الجامعية .
 - الاعتماد الأكاديمي .
 - تقييم الأداء و التي تعتمد على مجموعة من المؤشرات و لأغلبها مرتبط بقياس أداء رأس المال البشري .
- 3 - محددات الاستثمار في رأس المال البشري : ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين و متكاملين أولهما يختص بإكتساب العلم و المعرفة و المهارة مشكلا جانب التأهيل ، و ثاني يتعلق بقضايا العمل و التوظيف ، و هذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشري¹ .

¹-محمد موساوي ، الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر 2011/1970 ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، سنة 2014 / 2015 ، ص 73 ص 74 .

- 3-1- التخطيط :** يهتم بوضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان و تحديد احتياجاته من المهارة و المعرفة العلمية و الثقافية و المهنية و غيرها من الطرق و الوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة .
- 3-2- التنمية :** يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي و التنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط و إنجاز برامجه، حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية و التدريبية للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية الشاملة لتنمية القدرات الثقافية و الفكرية و المهارات العلمية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج .
- 3-3- التوظيف :** يتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها و تأهيلها من خلال برامج التعليم و التدريب مما يمكن استغلال القدرات و المهارات التي اكتسبها في إنتاج السلع و تقديم الخدمات للمجتمع و الإسهام في توفير احتياجاته .

المطلب الثالث : أهداف و أهمية مركبات رأس المال

تختلف أهداف و أهمية مركبات رأس المال من دولة لأخرى حسب المكانة الاقتصادية و إمكانية كل دولة و أهمية القطاع العام في اقتصادها ، و حسب السياسة الاقتصادية المنتهجة .

أولاً : بالنسبة لرأس المال المادي

يمكن تلخيص أهداف و أهمية رأس المال المادي فيما يلي :

- 1 - أهداف رأس المال المادي :** يمكن إجمال أهم الأهداف المرجوة من رأس المال المادي في النقاط الآتية:
- 1-1- تحقيق العائد الملائم :** هدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم و ربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع¹، لأن أي مستثمر يهدف من استثماره تحقيق الربح ماعدا الاستثمارات الحكومية أو الاجتماعية فإنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي و إنما تهدف إلى تحقيق منفعة أو خدمة اجتماعية .

¹-حسين عمر، الاستثمار و العولمة، مرجع سابق، ص 45 .

1-2- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات) : و ذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع و التركيز على أقلها مخاطرة و التنوع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار و تقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي و يجنبه الخسارة .

1-3- استمرارية الدخل و زيادته : يخطط المستثمر لدخل ثابت و مستمر بوتيرة معينة بعيدا عن تقلبات الأسواق، و يقلل من المخاطرة ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري .

1-4- ضمان السيولة اللازمة : أي نشاط استثماري أو اقتصادي يحتاج إلى السيولة و التمويل اللازم لمواجهة المصروفات اليومية للاحتياجات الضرورية لتسيير المشروع لكي لا يتعرض للتوقف أو التأخر في تحقيق أهدافه.

2- أهمية الاستثمار في رأس المال المادي:

يمكن تلخيص الأهمية في النقاط التالية : ¹

* زيادة الدخل الوطني للبلد .

* خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني .

* دعم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

* زيادة الإنتاج و دعم الميزان التجاري و ميزان المدفوعات .

* يعتبر رأس المال المادي من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية ، لذا فهو يعتبر من العوامل

الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

* يعتبر من مكونات الرئيسية للطلب الكلي و الإنفاق الوطني .

¹ سهام بن شرشالي ، أثر الاستثمار المادي العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2014) ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجامعة البليدة 2 ، 2015-2016 ، ص ص 44 43.

* يلعب دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي و تطوره ديناميكيا على مدار الزمن ، بما أنه وثيق الارتباط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار و الدخل و مستوى التشغيل .

ثانيا : بالنسبة لرأس المال البشري

1 - أهداف الاستثمار في رأس المال البشري : تتعدد الأهداف المبتغاة من استثمار في رأس المال البشري إلى أهداف اقتصادية و اجتماعية و سياسية¹ ، و تتداخل هذه الأهداف فيما بينها ، و بالتالي لا يمكن فصلها عن بعضها .

1-1- أهداف مباشرة :

تنقسم الأهداف المباشرة من الاستثمار في رأس المال البشري إلى :

* **زيادة الإنتاج :** تعد زيادة الإنتاج أحد الأهداف المباشرة للاستثمار في العنصر البشري ، و يربط الاقتصاديون بين التعليم و زيادة الإنتاج ، حيث يؤدي التعليم إلى زيادة إنتاجية الأفراد ، و ذلك من خلال خلق طبقة من الفنيين في المجالات العلمية الفنية التكنولوجية التي تزيد من الإنتاج و تعمل على تطوير و التقدم .

* **تحقيق العدالة في توزيع الدخل :** يعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف الهامة للاستثمار في العنصر البشري، إذ أنه يقارب بين الطبقات الغنية و الطبقات الفقيرة ، و يعد التعليم و الرعاية الصحية من الأدوات التي تساعد في تخفيف حدة الفروق بين دخول الأفراد ، و إن كان للأدوات الأخرى مثل : الإعانات التي تمنح للفقراء و غيرها من النفقات إضافة إلى الضرائب لها دور كبير في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد.

* **تحقيق التوظيف :** يقع هذا الهدف على رأس الأهداف التي توليها الدول أهمية و تدرجها ضمن سياستها الاقتصادية و الاجتماعية ، إضافة إلى سياستها المالية و النقدية . و يتمثل هذا الهدف في إيجاد فرص عمل

¹ محمد موساوي ، الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي ، حالة الجزائر 1970 - 2011 ، مرجع سابق، ص ص 59 60.

مناسبة للأفراد و يكون ذلك عن طريق ملاءمة بين رغبات أصحاب العمل و ما يحتاجونه من مهارات و كفاءات، و يمكن منحه للأفراد عن طريق الاستثمار في العنصر البشري سواء عن طريق التعليم أو التدريب أو غيره، و بالتالي تكون العمالة المطلوبة في السوق على قدر كبير من المهارة فتزداد الإنتاجية .

- تحقيق المساواة الاجتماعية :

يساعد الاستثمار في العنصر البشري عن طريق التعلم على تحقيق المساواة الاجتماعية، و ذلك من خلال مساعدة الطبقات الفقيرة المحرومة و نشر مبادئ التعاون بين الأفراد .

1-2- أهداف غير مباشرة : من أهم الأهداف التي تساهم في زيادة الإنتاج و الإنتاجية بطريقة غير مباشرة، أهمها:

*** بناء الدوافع الاقتصادية للأفراد :** من المعروف أن السلوك الاقتصادي للإنسان يتأثر بدوافعه الاقتصادية، و يهدف الاستثمار في العنصر البشري إلى خلق الصفات الاقتصادية البناءة التي تقتضيها طبيعة العمل¹، الرغبة في إتقان العمل و الاستقرار في العمل و احترام المواعيد، و غير ذلك من الدوافع لها دور كبير في زيادة الإنتاجية و تحقيق التنمية الاقتصادية .

*** إحداث التغير الاجتماعي اللازم لعملية التنمية :** يعتبر هدف من الأهداف غير المباشرة اللازمة لتحقيق عملية التنمية ، ذلك لأن مصدر التغير لا يوجد في الأنظمة و القوانين فقط بقدر ما يوجد في الأفراد. فعليهم يقع العبء التغير في الأنظمة و المؤسسات و العلاقات ، فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي و تحكمها قيم جامدة تقف عقبة في سبيل التغير، و من ثم فإنه عن طريق تعليم العنصر البشري يمكن العمل على إزالة

¹ محمد موساوي ، الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي ، حالة الجزائر 1970 - 2011، مرجع

المعوقات الثقافية و خلق اتجاهات عملية تساعد على الانتقال بالمجتمعات التقليدية إلى مستوى العصر. إن عملية التنمية تجلب معها " حتمية التنازلات الاقتصادية و التطبيقية " من جانب فئة معينة لصالح الفئات الأخرى.

*** توفير مناخ البحث العلمي في المجتمع:** يعد هذا الهدف من أهم أهداف التي تسعى إلى تحقيقها الاستثمارات البشرية ، إذ أن المجتمع الذي يريد أن ينمو و يتقدم هو بحاجة إلى مزيد من أدوات البحث العلمي من الباحثين المتخصصين في فروع العلوم المختلفة و مؤسسات البحث العلمي المجهزة بأحدث أجهزة البحث العلمي التي تساعد الباحثين على أداء عملهم على أفضل وجه مما يدفع عملية التنمية إلى الأمام .

*** تحسين المناخ السياسي:** إن تحسين المناخ السياسي له تأثير كبير على الاستثمار في العنصر البشري، و يتضح هذا جليا عند وضع السياسات العامة للدولة ، ذلك أنه عند منح الأفراد قدرا كبيرا من الحرية يؤدي إلى مزيد من الإنتاج . كما يمكن أن تؤدي الاستثمارات البشرية إلى تحسين كفاءة الجهاز الحكومي عن طريق ثروة إدارية تقوم على العلم و المعرفة و تلغي السلبات التي تعوق خطط التنمية و توفر المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع .

2 - أهمية الإستثمار في رأس المال البشري : يمكن توضيح أهمية رأس المال البشري على المستويين التاليين:

2-1- على مستوى الفرد : هناك مجموعة من الفوائد للاستثمار البشري تنعكس على الفرد مباشرة أهمها مايلي¹:

*** تنمية طاقات و القدرات الفرد العلمية و العملية التي تعتبر من أهم الموارد اللازمة لعملية تطوير العلم و التكنولوجيا .**

*** اكتساب المعارف و المهارات التحليلية و الابتكارات و القيادات .**

¹ فريدريك شرر - ترجمة على أبو عمشة - نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثيره بالابتكار التكنولوجي ، دار العبيكان ، الرياض ، 2002 ص ص 131، 132 .

* الاستغلال الأمثل للطاقات و الإمكانيات المكتسبة .

* تحريك القدرات الفنية و العلمية و توجيهها نحو خدمة الأهداف المسطرة .

* إتاحة الفرصة للنمو و الترقية و إفراح المجال للإبداع و الابتكار .

2-2- على مستوى المؤسسة : إضافة إلى الفوائد المباشرة للرأس المال البشري على مستوى الفرد، هناك

مجموعة من الفوائد التي تنعكس على المؤسسة بصفة عامة و التي من بينها نجد :

* مواجهة التغيرات التي تحدث في النظام الاقتصادي و الاجتماعي و مواكبة التطور العلمي و التكنولوجي.

* خلق المرونة للتكيف مع المتطلبات و الاحتياجات المستقبلية التي ترسمها المؤسسة .

* التوزيع المناسب للقدرات البشرية من خلال الملائمة بين متطلبات العمل و القدرات المتاحة .

* الحفاظ على مستوى معين من القدرات و المهارات الضرورية لتطور و استمرارية المؤسسة .

* مضاعفة الثروات البشرية لمواجهة التغيرات المتوقعة في نوعية المهارات الفكرية .

* مقاومة و منع تقادم المهارات خاصة في ميدان الهندسة و العلوم و الوظائف المتخصصة في مجال

الإعلام الآلي و الإلكترونيات .

* تحقيق القدرة التنافسية و تحسين الإنتاجية و تلبية متطلبات الجودة .

* تقليل التكاليف و الخسائر في الإنتاج و التجهيزات .

* تخفيض معدلات الغياب و معدل دوران العمل .

* القضاء على رتابة و نمطية العمل .

* خلق جو يسوده التعاون المشترك و الولاء الاجتماعي و الرغبة في تحقيق الأهداف .

3 - تحديات تطوير رأس المال البشري : إن الفكرة القائلة بأن المنظمات تتنافس من خلال الأفراد تسلط الضوء على حقيقة أن النجاح المتزايد يعتمد على قدرة المنظمة على إدارة رأس المال البشري¹. و يصف مصطلح رأس المال البشري " القيمة الاقتصادية للمعرفة و المهارات و القابليات " .

بالرغم من أن قيمة هذه الموجودات لا تظهر بصورة مباشرة في الميزانية العمومية للشركة، إلا أنها تتمتع بتأثير واسع على أداء المنظمة، مما يعني أن رأس المال البشري أمر غير محسوس أو ملموس و لا يمكن ضبطه أو إدارته بطريقة التي تدير المنظمات بها الوظائف أو المنتجات التكنولوجية .

إن أحد الأسباب لهذه العملية هو أن الموظفين يمتلكون رأس المال البشري خاص بهم و هذا ما لا تملكه المنظمة، و من أجل بناء رأس مال بشري في المنظمات يجب على المدراء أن يبدأ بتطوير الاستراتيجيات التي تأمن و تضمن المعرفة الفائقة و المهارات و الخبرة ضمن اليد العاملة . و تركز برامج التوظيف على تشخيص و استقطاب و استئجار أفضل و أنسب المواهب المتوفرة. لغرض التنافس من خلال الأفراد ينبغي أن تقوم المنظمات بعمل جيد في إدارة رأس المال البشري، و المعرفة، و المهارات، و القدرات التي لها قيمة للمنظمات.

و ينبغي أن يطور المدراء الإستراتيجيات لتحديد و تجنيد و استخدام أفضل موهبة متوفرة، و تطوير هؤلاء الموظفين بطرق خاصة من خلال الشركة، و تشجيع المشاركة في المعلومات و مكافآت التعاون و العمل الجماعي، و الإعتماد على التقنيات الحديثة في تنفيذ الأعمال و تصميم نظام للأجور يعكس بدقة الأجور العائدة لكافة الوظائف و القيام بتحقيق أفضل عائد على الأموال المخصصة و تطبيق أفضل الأساليب في اختيار لتحقيق مبدأ الجدارة و تكافؤ الفرص و العمل على الحد من الدوران الوظيفي بقدر الإمكان و المحافظة على

¹ هاشم فوزي العبادي ، يوسف حجيم الطائي ، التعليم الجامعي من منظور الإداري ، مرجع سابق، ص ص 41-42 .

الكفاءات و الخبرات و تحفيزها و تجنب فقدانها . و بذلك يتعزز دور إدارة الموارد البشرية من خلال تحقيق و بلوغ الغايات المرجوة لتحقيق الكفاءة و الفاعلية عن طريق تبرير إنشاء وحدة أفراد و إسهاماتها في المنظمة¹.

كما ينبغي أن ننوه إلى أن برامج التدريب هي التي تكمل ممارسات التوظيف لتعزيز المهارات و خصوصاً في المناطق التي لا يمكن الانتقال فيها إلى شركة أخرى إذا غادر الموظف . و بالتالي يجب على المدراء أن يعملوا وظيفة جديدة لتقديم معالجات تطويرية للموظفين، و التأكد من أن واجبات الوظيفية و متطلباتها مرنة لكي تسمح بالنمو و التعلم .

¹ هاشم فوزي العبادي ، يوسف حجيم الطائي ، التعليم الجامعي من منظور الإداري ، مرجع سابق ، ص 43 .

المبحث الثاني النظريات المفسرة لمركبات رأس المال

سننتطرق في هذا المبحث التطرق إلى أهم النظريات المفسرة لمركبات رأس المال ابتداءً بالنظريات الاقتصادية الكلية المفسرة لرأس المال المادي و بعض النظريات الاقتصادية الأخرى ، ثم التطرق إلى النظريات المفسرة لرأس المال البشري .

المطلب الأول : النظريات المفسرة لرأس المال المادي

حظي موضوع رأس المال المادي بالكثير من الدراسات من طرف الاقتصاديين على اعتبار أن الاهتمام برفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض معدلات البطالة و تحقيق التنمية الاقتصادية لا يكون دون الاهتمام بالاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية ، نظرا لدورها الكبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية و تحقيق أهداف السياسات التنموية .

أولا : النظرية الكلاسيكية

توضح النظرية الكلاسيكية مفهوم الاستثمار على أساس تحليل علاقته بالإدخار و دور تقسيم العمل في تراكم رأس المال و زيادة الإنتاجية ، كما اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بمفهوم الفائض الاقتصادي المتمثل في الإدخار ، و قام تحليلهم في هذا الإطار على نظرية تكوين رأس المال . و فيما يلي شرح لمفهوم الاستثمار عند بعض رواد النظرية الكلاسيكية .

1- الاستثمار عند آدم سميث : يعتقد آدم سميث أن لتقسيم العمل أهمية كبيرة في تراكم رأس المال¹ ، و يعتبر الكفاءة في العمل الإنتاجي المتخصص هدفا رئيسيا لتقسيم العمل ، فتقسيم العمل يؤهل العمال المنتجين من خلال التخصص في شكل واحد من الأنشطة الاقتصادية، كما يشجع على المبادلات التجارية . و في هذا

¹ باشوش حميد ، الاستثمارات العمومية و دورها في التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001/2014 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي بجامعة الجزائر 3 ، سنة 2015 / 2016 ص ص 4-5 .

الصدد يقول آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم " (إن تزايد الكبير لمنتجات المصانع كلها على اختلافها جراء تقسيم العمل ، هو الذي يمنح المجتمعات تلك الثروة العامة) ، أي أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة في حجم التشغيل والكميات المنتجة ، و كلما كان هناك تعدد في تقسيم العمل أدى ذلك إلى زيادة جديدة في تراكم المواد الأولية و أدوات العمل . بمعنى أن عنصر العمل هو أساس الإنتاج و تراكم رأس المال ، كما أن العمل هو المصدر النهائي لثروة البلد التي تتوقف على إنتاجية العمل و حجم قوة العمل المنتج .

2- الاستثمار عند دافيد ريكاردو: إذ ركز على كيفية عمل النظام الاقتصادي و القوى المؤثرة على الإنتاج و كيفية توزيع الناتج ، و قد ساهم بشكل كبير في تطوير النظرية الاقتصادية خاصة في جانب نظرية القيمة¹ ، حيث ربط بين رأس المال و مفهوم القيمة ، و يرى أن القيمة تتحدد بعنصرين هما وقت العمل و وقت الحصول على رأس المال ، و يفرق بين نوعين من العمل ، وقت العمل الذي يبذله حالياً المنتجون ، و كمية العمل القديم الذي قام به المنتجون السابقون و المتمثل في وسائل الإنتاج الموجودة حالياً التي يستعملها العمل الحاضر ، بمعنى أن رأس المال عند "دافيد ريكاردو" هو مال اقتصادي يسمح بإنشاء القيمة كما أنه وسيلة للإنتاج .

3 - الاستثمار عند "بايتيست ساي" : قام بتقسيم رأس مال إلى نوعين رأس مال منتج و رأس مال غير منتج ، فالرأس المال المنتج هو الأموال الاقتصادية التي يتم استعمالها في إنتاج منفعة مادية أو خدمة. أما رأس مال غير منتج فهو القيمة المنتجة التي لا يتم توجيهها إلى الإنتاج و لا إلى الاستهلاك و لكن يتم الاحتفاظ بها للظهور بمظهر الأغنياء .

يرى "ساي" أن التراكم يتمثل فقط في الاستثمار الصافي الذي ينشأ عنه رأس مال جديد و الذي لا يبدأ إلا بتعويض الكلي لرأس المال القديم ، و يهتم فقط بالإنتاج المادي و يعتبره أساس تراكم رأس المال لأن قيمة

¹ حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق القاهرة، الطبعة الأولى، 1995، ص ص 50-

هذه المواد حسب رأيه هي التي تؤدي إلى زيادة رأس المال ، بينما يستبعد أن يحدث التراكم بواسطة الإنتاج غير المادي .

كخلاصة مما سبق يمكن القول أن المفكرين الكلاسيكيين من الأوائل الذين اهتموا بشرح رأس المال المادي و تحليل دوره في النظام الاقتصادي ، و يمكن إجمال مفهوم الاستثمار عند النظرية الكلاسيكية في العناصر التالية:

- يعتبر الكلاسيكيون أن مصدر الاستثمار (رأس المال المادي) هو الإدخار ، و يعرفون الإدخار بأنه عبارة عن القدرة الشرائية السائلة و المتوفرة التي يتم استبعاد استعمالها في الاستهلاك و توجيهها لغرض الحصول على المواد الغذائية للعمال و مختلف المواد الأولية في المصانع و الورشات .
- يؤكد رواد الفكر الكلاسيكي على أهمية الادخار باعتباره مصدر تراكم رأس المال¹، كما أنه شرط أساسي للتنمية الاقتصادية بسبب علاقته الوطيدة بالاستثمار . كما يرون أن ثروة الأمة ترتكز على الادخار و العمل انطلاقاً من فكرة أن الإدخار هو المصدر الرئيسي للثروة الذي تربطه علاقة عكسية بمستوى الأجور ، فحسب أصحاب الفكر الكلاسيكي لا يمكن اعتبار الانخفاض في مستوى الأجور شرطاً كافياً لإنشاء الثروة بل يجب أن يصاحبه أيضاً انخفاض في الربح .
- في حالة ثبات مستوى الدخل الكلي فإن الطلب الكلي على الاستثمار يرتفع كلما زاد الادخار، في الحين ينخفض الطلب الكلي على الاستهلاك و العكس صحيح، حيث أنه إذا ارتفع الطلب الكلي على الاستهلاك فإن ذلك يكون على حساب الإدخار و بالتالي ينخفض الطلب الكلي على الاستثمار .
- عند تساوي الادخار و الاستثمار يتحدد مستوى سعر الفائدة ، أي تساوي عرض رأس المال مع الطلب عليه رغم أنه قد يكون الادخار أكبر أو أقل من الاستثمار عملياً .

¹ حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق، ص ص 53-54 .

ثانيا : النظرية النيوكلاسيكية : اكتشف النيوكلاسيك أن الرصيد الأمثل لرأس المال يتحدد عند تساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفة رأس المال (سعر الفائدة الحقيقي) و عند هذه النقطة تصبح الاستثمارات الجديدة تساوي الصفر ، و يتوقف التراكم الرأسمالي عند هذا الحد ¹.

2- نظرية تكلفة التعديل الحدية : تنطوي هذه النظرية على أن المشروعات تتبع أسلوب الوصول التدريجي إلى الرصيد الأمثل لرأس المال، تحكمها في ذلك التكلفة الحدية لرأس المال : و هي عبارة عن معدل الخصم الذي يحقق المساواة بين قيمة رأس المال و مجموع القيم الحالية لعوائده التي ترتبط عكسيا مع الكفاءة الحدية للاستثمار. و بالتالي كلما زاد الاستثمار ارتفعت التكلفة الحدية لرأس المال و انخفضت الكفاءة الحدية للاستثمار حتى تصل إلى مستوى سعر الفائدة الحقيقي عندها نصل إلى المستوى الأمثل لرأس المال .

بفرض أن الكفاءة الحدية للاستثمار (MEI) تمثل معدل العائد على المشروع الجديد و تساوي الفرق بين الإنتاجية الحدية لرأس المال (MPK) و التكلفة الحدية لرأس المال (MAC) .
وفي ضوء ذلك نستخلص مايلي :

- إن الفرق بين الإنتاجية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة يمثل القوة وراء نمو رصيد رأس المال أو تراجعها، و عندما يختفي هذا الفرق فإن صافي الاستثمار يساوي صفر و عندها يتساوى كل من (r , MEI , MPK

- إن آلية الوصول إلى المستوى الأمثل لرصيد المال تعتمد على وجود تكلفة التعديل التي تسبب عدم التوازن و من ثم تستمر عملية الاستثمار في كل فترة زمنية .

- أن سرعة التعديل تعتمد تماما على مرونة منحنى (MEI) و التي تعتمد بدورها على مرونة المنحنى العرض للسلع الرأسمالية الصناعية.

¹ عادل عبد العظيم ، اقتصاديات الاستثمار النظريات و المحددات ، سلسلة جسر التنمية ، العدد 67 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، نوفمبر 2007 ص ص 11 - 15 .

2- نظرية (Tobin's Q) للاستثمار: وفقا للنظرية التي تعد في نفس إطار الفكر النيوكلاسيكي *Tobin* - 1969- فإن نسبة (Q) هي القوى المحركة وراء الاستثمار و تحسب بقسمة القيمة السوقية للرصيد القائم لرأس المال على تكلفة إحلاله¹. و كلما زادت هذه النسبة عن الواحد ، كلما كان الاستثمار مربحا بمعدل استثمار يمثل دالة متزايدة في هذه النسبة. و قد دعى (*Tobin*) أن تزايد التكلفة الحدية للاستثمار تعتبر السبب وراء اختلاف نسبة (Q) عن الواحد .

ثالثا - النظرية الكينزية

على خلاف الاقتصاديين الكلاسيك، أسس كينز نظريته في الاستثمار وفقا لمبدأ الكفاءة الحدية للاستثمار. فقرار الاستثمار لا يعتمد طبقا لكينز على الإنتاجية الحدية الحالية لرأس المال كما يدعي الكلاسيك، و إنما على العائد المستقبلي المتوقع لرأس المال. فالعائد المتوقع هو معدل الكفاءة الحدية لرأس المال، و قد عرفه كينز بأنه معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة مساوية لتكلفة الاستثمار أو الثمن العرض. طبقا لكينز فإن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار و معدل الكفاءة الحدية لرأس المال². و تفسر هذه العلاقة بظاهرة تناقص الغلة فزيادة الإنفاق الاستثماري تسبب زيادة رصيد رأس المال و بالتالي تتناقص تبعاً لذلك الإنتاجية الحدية لوحدة رأس المال الإضافية و كذلك الإيرادات المتوقعة. كما أن زيادة الطلب على السلع الرأسمالية و زيادة أسعارها مقابل انخفاض أسعار السلع النهائية عند زيادة الإنفاق الاستثماري يسبب انخفاض الإيرادات المتوقعة الصافية و من ثم انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال .

و عليه فإنه عند مستوى معين للكفاءة الحدية ($\bar{\pi}$) فإن حجم الاستثمار يزيد كلما كان $r \leq \bar{\pi}$ ، أي كلما كان سعر الفائدة أقل أو يساوي لمعدل الكفاية الحدية ، حيث $\bar{\pi}$ = معدل ثابت من الكفاية الحدية في لحظة زمنية

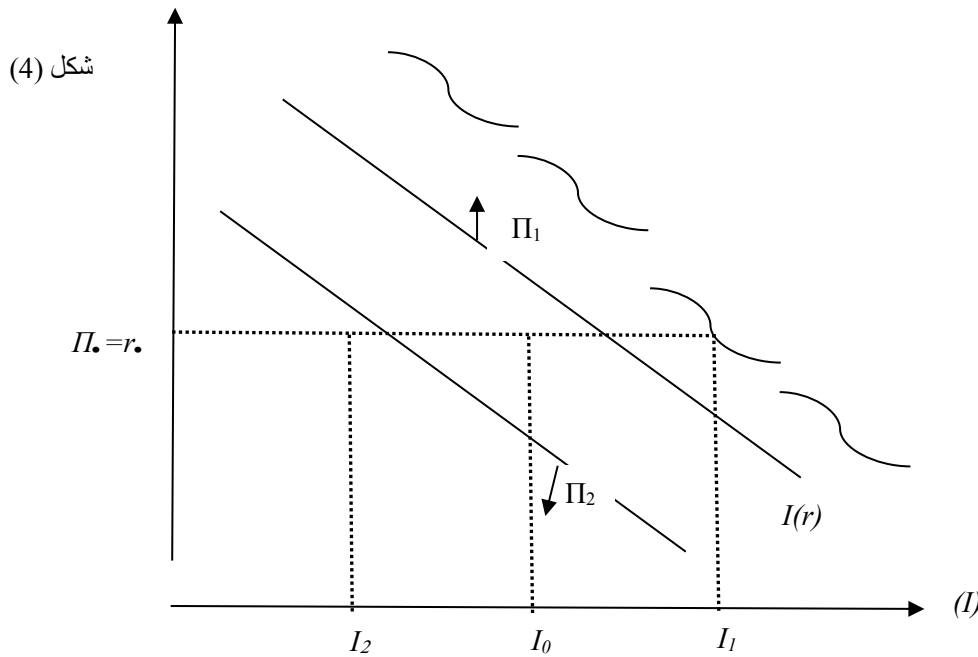
¹ عادل عبد العظيم ، اقتصاديات الاستثمار النظريات و المحددات، مرجع سابق، ص ص 16-17.

² محمد أحمد الأفندي ، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة و الممارسة ،مرجع سابق، ص ص 270- 272 .

معينة ، بينما ينخفض الاستثمار كلما كان $(r > \bar{\Pi})$. و بعبارة أخرى توجد دالة استثمار ترتبط بعلاقة عكسية غير مباشرة بسعر الفائدة.

بياناً يبين الشكل التالي دالة الاستثمار ذات ميل سالب عند مستوى معين ثابت من الكفاية الحدية لرأس المال . حيث يغدو معدل الكفاية الحدية لرأس المال مستقلاً عن سعر الفائدة ، و من ثم فإن منحنى الاستثمار ينتقل يميناً أو يساراً إذا زادت أو انخفضت الكفاية الحدية لرأس المال عند مستوى معين لسعر الفائدة كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل (1-2) : يمثل دالة الاستثمار



المصدر : محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسية و الممارسة، ، ص 272 .

بما أن المشروعات الاستثمارية تكون مقبولة كلما كان $r < \Pi$ ، فإن الإنفاق الاستثماري يزيد و مع زيادة الاستثمار ينخفض (Π) حتى يتعادل $\Pi = r$.

بالرغم من التشابه الظاهري بين دالة كينز و دالة الكلاسيك إلا أن هناك فرق جوهري فيما يتعلق بمدى استقرار الدالة. فالعلاقة العكسية في دالة كينز غير مستقرة و من ثم يكون الاستثمار أكثر تقلبا. و يرجع كينز عدم الاستقرار الدالة إلى سببين رئيسيين هما :

- اعتماد الدولة على اعتبارات النفسية التي تجعل المستثمرين في توقعاتهم أكثر حساسية لتقلبات الدورة الاقتصادية أكثر من تأثير سعر الفائدة . فحالة التدهور الاقتصادي تزيد من توقعات المستثمرين المتشائمة حول العائد المستقبلي للاستثمار .
- اهتمام المستثمرين بالعائد المبكر للاستثمار على العائد الذي يأتي متأخرا زمنيا ، مما يخفض مرونة الاستثمار لسعر الفائدة و قد تصل إلى درجة الصفر. أي أن الاستثمار في حالة لا يعتمد على سعر الفائدة و إنما على عوامل أخرى لا تتسم بالاستقرار .

المطلب الثاني : رأس المال المادي في بعض النظريات الاقتصادية الأخرى

إضافة إلى النظرية الكلاسيكية و الكينزية، سنشير باختصار إلى بعض النظريات الاقتصادية الأخرى التي تناولت موضوع رأس المال المادي.

- أولا - نظرية المسارع (المعجل) : ترجع الجذور الأولى لنظرية معجل الاستثمار إلى إسهامات الاقتصادي "كلارك" في إطار مناقشته لمحددات الاستثمار في المخزون، لكن هذه النظرية لا تعتمد على أسس التحليل الجزئي، و إنما على رؤية تحكمية، و لذلك فهي تندرج ضمن النماذج التحكمية . من أهم فروضها ما يلي :
- إن توليد حجم معين من الناتج في أي مجتمع يتطلب أن يتوفر لهذا المجتمع رصيد مرغوب من رأس المال.

- لا توجد فترة إبطاء زمني لإغلاق فجوة رأس المال المرغوب، أي أن الفجوة بين الرصيد المرغوب و الرصيد الفعلي لرأس المال يمكن إغلاقها خلال فترة زمنية واحدة (سنة مثلا).

- لا توجد طاقة إنتاجية فائضة، أي أن صافي الاستثمار يكون موجبا عند تزايد الناتج.
- إن النسبة بين رأس المال و الناتج ثابتة في كل الأحوال مما يعني غياب أية عوامل أخرى تؤثر على الاستثمار.
- و عليه فإن مستوى الاستثمار يتحدد وفقا لتغيرات الطلب الكلي. فالطلب على الاتفاق الاستثماري هو طلب مشتق من الطلب الكلي على السلع و الخدمات ،و يعتبر الدخل أفضل مقياس للطلب الكلي .
أي أن الاستثمار يرتبط بعلاقة طردية مع تغير الدخل في الدورات الاقتصادية المختلفة عندما يزيد الدخل في أوقات الرواج الاقتصادي، كما يعتبر مؤشرا على زيادة مستوى الطلب الكلي مما يحفز قطاع الأعمال على زيادة حجم الاستثمار. و في حالة الركود الاقتصادي ينخفض الدخل و كذلك الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار¹.
- إن نظرية الاستثمار التي تهتم بالاستثمار المحدث بواسطة التغيرات في مستوى الدخل (الإنتاج) تسمى بنظرية المسارع. و تقوم نظرية المسارع على فرضيتين أساسيتين هما :
- عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة .
- نسبة رأس المال على الإنتاج ثابتة .
- و يمكن شرح المسارع جبريا كالتالي :
- إن مخزون رأس المال الضروري لإنتاج مستوى معين من الإنتاج في فترة زمنية ما هو محدد بالعلاقة التالية :

$$K_t = \alpha \gamma_t \quad (3-1)$$

حيث :

α تمثل نسبة رأس المال (K) على الإنتاج (γ) في الفترة (t) و تسمى أحيانا بمعامل المسارع .

¹ محمد أحمد الأفندي ، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة و الممارسة ، مرجع سابق ، ص 273 .

تقتضى نظرية المسارع أيضا بأن مفعول المسارع مباشر و فوري ، أي أنه عندما يزداد الطلب بنسبة معينة نتيجة لزيادة الدخل مثلا فإن المنتجين يسعون لزيادة إمكانيات الإنتاج في الحال . في حين نعلم أن عملية اتخاذ هذا القرار تعتمد على عوامل كثيرة منها مدى توفر التجهيزات الرأسمالية في السوق ، تكلفة هذه التجهيزات، مدى توفر الأموال اللازمة لشراء التجهيزات . نستنتج من ذلك أن أثر المسارع ليس مباشر و إنما يتطلب فترة زمنية معينة ، و بسبب هذه الانتقادات و غيرها فقد تمت محاولات كثيرة لتعديل نظرية المسارع المبسط . و من هذه التعديلات هي الافتراض بأن رأس المال (K) لا يرتبط فقط بالإنتاج أو الدخل الحالي و إنما أيضا بإنتاج أو دخل الفترات السابقة. و بالتالي فإن المعادلتين اللتين تتضمنهما نظرية المسارع البسيط هما¹ :

$$K_t = \alpha Y_t \quad (4-1).$$

$$I_t = \alpha (Y_{t-1} - Y_t) \quad (5-1)$$

وبالرغم من أن النموذج يعتبر أفضل من نموذج المسارع البسيط فإن النقائص المذكورة سابقا لا زالت قائمة فيه.

لذا اقترح كل من Good-win و شنري Chenery نموذج آخر سمي بـ The Stock-Adjustment Model

و يأخذ الصيغة التالية :

$$I_{nt} = \beta (K_t^* - K_{t-1}) \quad (6-1)$$

بحيث : I_{nt} تمثل الاستثمار الصافي في الفترة t

β تمثل معامل التسوية .

K_{t-1} تمثل رأس المال للفترة السابقة .

K_t^* تمثل مخزون رأس المال المرغوب في الفترة t

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة ، الجزائر، 2005 ، ص ص 178- 180 .

و لقد عرف مخزون رأس المال المرغوب كمايلي :

$$K_t^* = \alpha Y_t \quad (7-1)$$

حيث α تمثل العلاقة التناسبية

بالتعويض المعادلة (7-1) في المعادلة (6-1) نجد :

$$I_{nt} = \beta(\alpha Y_t - K_{t-1}) \quad (8-1)$$

أو

$$I_{nt} = \beta(\alpha Y_t - K_{t-1}) \quad (9-1)$$

تبين المعادلة (8-1) بأن الاستثمار الصافي I_{nt} متناسب مع مستوى الإنتاج أو الدخل Y_t . فإذا قمنا بتعديل

بسيط و هذا بتقسيم كلا طرفين على K_{t-1} نجد :

$$\frac{I_{nt}}{K_{t-1}} = \beta \frac{\alpha Y_t}{K_{t-1}} - 1 \quad (10-1)$$

حيث تمثل نسبة $\frac{Y_t}{K_{t-1}}$ مقياس الطاقة المستخدمة .

إن العلاقة ما بين النماذج الثلاثة المبينة أعلاه كانت محل دراسة من قبل *Koyck* سنة 1954 ، حيث

بين بأن النماذج الثلاثة للمسارع هي غير واقعية ، فاقترح لذلك توزيعا متباطئا لدالة الاستثمار حيث يكون

مخزون رأس المال كدالة تابعة لإنتاج أو دخول عدد من الفترات السابقة . و بالتالي تصبح العلاقة¹ :

$$K_t = \alpha Y_t \quad (11-1)$$

كما يلي :

$$K_t = \beta_0 Y_t + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \beta_3 Y_{t-3} + \dots \quad (12-1)$$

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ص ص 181-184 .

لقد افترض كويك بأن أثر المتغيرات المتباطئة سيكون على شكل متتالية هندسية متناقصة ، بمعنى أن β_i أسيا مع الزمن أي :

$$\beta_i = \beta_0 \lambda^i \quad (13-1)$$

حيث : $i = 0,1,2,3,\dots$

و $0 < \lambda < 1$ و تمثل معدل التناقص .

و بالتالي نحتاج فقط إلى معرفة β_0 و λ و ذلك بتقدير : $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \dots$

إذا عوضنا العلاقة (13-1) في العلاقة (12-1) نجد :

$$K_t = \beta_0 Y_t + \beta_0 \lambda Y_{t-1} + \beta_0 \lambda^2 Y_{t-2} + \dots \quad (14-1)$$

إذا أخرجنا المعادلة (14-1) بفترة واحدة نجد :

$$K_{t-1} = \beta_0 Y_{t-1} + \beta_0 \lambda Y_{t-2} + \beta_0 \lambda^2 Y_{t-3} + \dots \quad (15-1)$$

ثم نضرب كلا طرفي المعادلة الأخيرة في λ نجد :

$$\lambda K_{t-1} = \beta_0 \lambda Y_{t-1} + \beta_0 \lambda^2 Y_{t-2} + \beta_0 \lambda^3 Y_{t-3} + \dots \quad (16-1)$$

بطرح المعادلة (15-1) من المعادلة (16-1) نجد :

$$K_t = \beta_0 Y_t + \lambda K_{t-1} \quad (17-1)$$

بما أن الاستثمار الصافي I_{nt} يساوي إلى :

$$I_{nt} = K_t - K_{t-1} \quad (18-1)$$

بتعويض المعادلة رقم (17-1) في المعادلة (18-1) نجد :

$$I_{nt} = \beta_0 Y_t + \lambda K_{t-1} - K_{t-1} \quad (19-1)$$

أما الاستثمار الإجمالي فيساوي :

$$I_{nt} = \beta_0 Y_t - (1-\lambda-\delta) K_{t-1} \quad (20-1)$$

حيث تمثل (δ) نسبة الإهلاك . و من المعادلة الأخيرة يظهر أن الاستثمار الإجمالي يرتبط طرديا مع مستوى الإنتاج أو الدخل عكسيا مع مخزون رأس المال للفترة $(t-1)$ و هذا بافتراض أن $(1-\lambda-\delta)$ موجبة مما يتطلب أن تكون $(1-\lambda)$ أكبر من $\delta^{(s)}$.

ثانيا : نظرية الكبح و العمق المالي

تعتمد هذه النظرية على أسعار الفائدة المرتفعة لتحفيز النمو الاقتصادي ، و استند ادعائهم على أن الاقتصادات النامية غالبا ما تعاني من ظاهرة الكبح المالي التي تعني تحديد أسعار الفائدة إداريا عند مستويات منخفضة الناتجة عن عدم وجود أوعية ادخارية متطورة و بالتالي فإن الاستثمار يتوقف على قدرة الأفراد على ادخار الذاتي¹ . مما يعني أن تحفيز الادخار و الاستثمار يستوجب تحرير أسعار الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الادخار و الائتمان و كذلك التخصيص الكفء للموارد المالية لدى القطاع المالي بما يسهم حتما في معدلات النمو الاقتصادي أعلى .

وفقا لذلك فإن الاستثمار يتناسب طرديا مع سعر الفائدة الحقيقي ، و يمكن تفسير ذلك بزيادة الحافز وراء الادخار في ظل أسعار فائدة مرتفعة من خلال الوسطاء الماليين و من ثم تزداد الموارد المالية المتاحة للاستثمار .

ثانيا : نظرية عدم اليقين

أدخلت الأدبيات الحديثة عنصر عدم اليقين في نظريات الطلب على الاستثمار بفعل عدم قابلية القرار الاستثماري للرجوع فيه ، و أساس هذه الحجة أن السلع الرأسمالية غالبا ما تمثل قرار المشروع و عادة ما تتخضع قيمتها إذا ما تقرر إعادة بيعها فإن الرجوع في القرار الاستثماري بعد تحمل تكاليف بداية المشروع يكون أكثر كلفة من الاستثمار الإيجابي .

¹ عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار النظريات و المحددات ، مرجع سابق ، ص ص 18- 20 .

تسعى هذه النظرية بتعديل قاعدة صافي القيمة الحالية التي توصي بالاستثمار في حالة أن يكون قيمة وحدة رأس المال تساوي على الأقل تكلفتها في حالة القرار استثماري الذي لا يمكن الرجوع فيه وذلك لصعوبة قرار تصفية المشروع بعد إقامته و خاصة لو تغيرت شروط السوق بشكل عكسي . و على ذلك فإن قيمة الوحدة من رأس المال يجب أن تتعدى تكلفة الشراء و التركيب بمبلغ يتساوى مع تكلفة الاستمرار في الاستثمار .

المطلب الثالث : النظريات المفسرة لرأس المال البشري

رغم اهتمام الاقتصاديين برأس المال البشري ، إلا أن نظرية رأس المال البشري لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث شولتز، و أن فكرة تقييم الأفراد كأصول بشرية لم تجد الانتشار الواسع إلا بظهور هذه النظرية و التي تهدف إلى¹ :

- جذب الانتباه إلى العنصر البشري .
- تحديد ماهية رأس المال البشري و إدخال الفرد كأحد مكوناته ، و التركيز على الاستثمار البشري لتحسين مهارات و إنتاجية الفرد .
- تقدير قيمة رأس المال البشري لتحديد الأهمية الاقتصادية لمخزون الموارد البشرية ، و لتحديد القيمة الاقتصادية للأفراد بالنسبة للمجتمع.
- إدخال مفهوم الخسارة في رأس المال البشري الناتجة عن الموت أو العجز أثناء الحروب ، و الذي يقلل من مخزون الثروة القومية .
- تحديد الربحية الاقتصادية لرأس المال البشري الناتجة عن هجرة العمالة و الاستثمار في مجال الصحة و التعليم و التدريب .

¹ حسن رواية ، مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية ، دار الجامعية الاسكندرية، 2005 ، ص 70 .

أولاً : نظرية شولتز

لقد حاول شولتز تقديم تفسيرات أكثر فاعلية للزيادة في الدخل من خلال محاولته تحويل الانتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال إلى الاهتمام بتلك المكونات الغير المادية والتي اصطلح عليها اسم "رأس المال البشري" ، و هذا لما لاحظته من إهمال الباحثين للعنصر البشري .

لقد صنف شولتز أشكال الاستثمار في رأس المال البشري إلى خمسة مجموعات أساسية و هي:

- الصحة .
 - التدريب و التكوين أثناء العمل .
 - التعليم الرسمي .
 - تعليم و تدريب الكبار .
 - الهجرة و التنقل من أجل الاستفادة من فرص عمل أفضل .
- ألح "شولتز" على ضرورة اعتبار نفقات التعليم و الصحة و الهجرة للاستفادة من فرص عمل من أفضل نفقات استثمارية على عكس ما كان سائدا حين كانت تعتبر نفقات استهلاكية .
- تعتبر أبحاث شولتز من الأبحاث الرائدة في مجال قياس العائد الاقتصادي للتعليم ، و قد بنى نظريته على ثلاثة فروض أساسية و هي ¹:

- النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية يمكن تفسيره بالمخزون المتراكم لرأس المال البشري.
- يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقا للاختلاف في مقدار رأس المال البشري المستثمر في البشر.

¹ Schultz K Theodore ,W.Volume limarch Number one . The American review . 1961. vol51 p9 a 17 .

- يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي .
- كما يرى "شولتز" أن التحليل الاقتصادي للتعليم يجب أن يأخذ في الحسبان نوعين من الموارد :
- كل الموارد الضرورية و اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها و اكتساب المعارف و الكفاءات .
- كل مداخل و إيرادات فرص العمل الضائعة على الفرد و التي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه استغلها و لم يلتحق بالتعليم .

ثانيا : نظرية بيكر

يعد الاقتصادي الأمريكي واحد من أبرز الباحثين الذين ساهموا في تطوير نظرية رأس المال البشري منطلقا بذلك من أبحاث كل من Schultz و Mincer .

لقد أدرج Becker عدة أشكال للاستثمار البشري من تعليم و هجرة و رعاية¹، مع تركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب .

في محاولته لتحليل الجانب الاقتصادي للتدريب ، فرق بيكر بين نوعين من التدريب وهما:

- بالنسبة للتدريب العام ، فهو ذلك النوع من التدريب الذي يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المؤسسة التي تقدم له التدريب ، و كذلك في أي مؤسسة أخرى قد يعمل بها ، و يعني هذا أن الفرد يمكنه أن يفيد المؤسسة التي تدرب فيها بنفس المقدار الذي قد يفيد به المؤسسات الأخرى المحتمل أن يعمل بها. فالأستاذ المتدرب بمدرسة معينة يمكنه أن يستخدم مهاراته المكتسبة من التدريب في أي مؤسسة أخرى. و تقدم المؤسسة هذا النوع من التدريب في حالة عدم اضطرارها لتحمل تكلفته ، فيتحمل الفرد المتدرب التكلفة من خلال منحه أجرا منخفضا عن المعدل العادي أثناء فترة التدريب ، و يمكن للمؤسسة أن تحقق عائدا من تقديم هذا التدريب إذا زاد الإنتاج الحدي للفرد عن الأجر الممنوح له .

¹ حسن رواية ، مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية، مرجع سابق ، ص ص 77-78 .

- أما بالنسبة للتدريب المتخصص ، فهو يزيد من الإنتاجية الحدية للعمل في المؤسسات التي يتم فيها التدريب بدرجة أكبر من إنتاجيته الحدية للعمل في مؤسسة أخرى ، فالمواد المنفقة من طرف المؤسسة لتعريف العامل الجديد بعمله، و غيرها تمثل نوع من الاتفاق على التدريب المتخصص . أما بالنسبة للعائد المحتمل فإنه يكون مرتفعا نسبيا نظرا للإنتاجية العالية و المهارات المتخصصة المكتسبة لدى المتدرب .

ترتبط تكلفة معدل دوران العمل ارتباطا وثيقا بتكلفة التدريب المتخصص ، حيث أن هذا الأخير تكلفته مرتفعة، و منه فإن ترك الفرد المتدرب العمل يزيد من مقدار الخسارة مقارنة بحالة التدريب العام. و من ناحية أخرى فإن الفرد المتدرب تدريباً متخصصاً يكون لديه دافع للبقاء في مؤسسة، لأنه من الصعب أن يجد مؤسسة أخرى يوظف فيها مهاراته المتخصصة المكتسبة حتى و إن وجد مؤسسة أخرى فإنه لا يتخلى عن مؤسسته القديمة إلا إذا كان الأجر عالياً و كذلك ظروف العمل مواتية .

كما يمكن للمؤسسة أن تواجه الخسارة الناجمة عن ارتفاع معدل دوران العمل بإحدى الطريقتين :

- أن تحصل المؤسسة على إنتاج و عائد أكبر من الأفراد المتواجدين حالياً يسمح بتعويض الخسارة الناجمة عن ترك بعض الأفراد المتدربين للعمل ، و هو ما يسمى ب " عائد النجاح " .
- أن تدرك المؤسسة مسبقاً وجود احتمال بعض الأفراد ممن حصلوا على التدريب فيها ، و تقدير نسبة هذا الاحتمال يرتبط بمستوى الأجور فيها. و بالتالي يمكن للمؤسسة أن تقوم بتخفيض احتمالات الفشل من خلال تقديم أجور أعلى للأفراد بعد حصولهم على التدريب بدلا من اعتمادها على تعويض الخسارة المترتبة على ترك الفرد للعمل بعائد النجاح .

ثالثا : نظرية القابليات

تقتض هذه النظرية أن التعليم يزيد من الإنتاجية الفردية للعامل و تضع لذلك العلاقة الرياضية تربط بين المستوى التعليمي و الدخل (الأجر)، و لكنه بالمقابل يلاحظ أنها لا تقدم أي تفسير أو شرح للآلية التي يؤثر بها التعليم في الإنتاجية و من ثمة في الدخل .

تعتبر هذه النظرية أن القيمة السوقية للعامل ترتبط أساسا بثلاثة أنواع من المميزات و الخصائص الشخصية للفرد و هي¹ :

- 1- **المميزات الذهنية** : و هي القدرات الفردية على تركيب و التحليل المنطقي ، التعليق و استعمال الرموز .
 - 2 - **المميزات العاطفية** : و تشمل كل النزاعات و الأنماط العاطفية الكفيلة بشد و تحفيز لدى العامل من أجل أن يؤدي عمله على أحسن حال ممكن .
 - 3 - **المميزات الشخصية** : مثل الجنس ، العرق ، الدين ، الطبقة الاجتماعية ، لون العين ، المنطقة الجغرافية.
- يلاحظ أنه مع تطورات الكبيرة التي عرفها العالم (خاصة في مجال حقوق الإنسان و محاربة التمييز العنصري) لم يعد للمميزات العرقية و الجنسية للفرد دورا يذكر في تحديد دخله ، و لهذا فقد استبعد من البداية من التحليل و ركز على نوعين الآخرين من المميزات .

تحاول هذه النظرية أن تطرح تفسيراً مغايراً لذلك التفسير الذي قدمته نظرية الرأس المال البشري عن دور التعليم في تبرير التغيرات في الأجور عن طريق المميزات الشخصية و السلوكية التي ينتجها النظام التعليمي.

¹ محمد دهان ، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري : مقارنة نظرية و دراسة تقييمية لحالة الجزائر، الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 71 - 72 .

رابعاً - نظرية الإشارة

ينطلق (Spence) من اعتبار أن أي فرد يدخل إلى السوق العمل كباحث عن العمل يملك نوعين من الخصائص¹، يصطلح عليها اسم " المؤشرات و الإشارات " .

- المؤشرات : يقصد بها كل الخصائص و الصفات الثابتة التي تميز الفرد و لا يستطيع تغييرها كالجنس، و اللون ، و العرق .
- الإشارات : يقصد بها كل المميزات الفردية القابلة للتغيير ، مثل المستوى العلمي (المعارف و الكفاءات)، الخبرات .

من هذا المنطلق فـنظرية " الإشارة " تعتبر التعليم و التكوين الذي تلقاه الفرد ما هو إلا مجرد إشارة أولية عن إنتاجيته المستقبلية المحتملة ، يرسلها و يثبتها في سوق العمل لأرباب العمل .

تفترض هذه النظرية أن " لا تناظر في المعلومات " في سوق العمل من جهة أصحاب العمل لأنهم لا يعلمون مسبقاً بالإنتاجية الحقيقية للأفراد طالبي العمل، و لهذا فالأجر حسب هذه النظرية يتحدد بالأساس من خبرة التوظيفات السابقة التي قام بها أرباب العمل، و بالتوليف بين المؤشرات و الإشارات. و عليه فالنظرية ترى أن الأفراد سيسعون للحصول على أكبر مستوى تعليمي تحت قيد تكلفة الاكتساب ليطلقوا أقوى إشارة في سوق العمل. و الملاحظ أن نظرية الإشارة و إن كانت قد فسرت جانباً من جوانب تحديد الأجور في سوق العمل، إلا أنها لم تقدم أي تفسير لعلاقة الإنتاجية الفردية بالمستوى التعليمي .

¹ محمد دهان، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري : مقارنة نظرية و دراسة تقييمية لحالة الجزائر، مرجع سابق، ص 73-74 .

خامسا : نظرية المصفاة

تتعلق نظرية المصفاة (arrow) من النقائص التي سجلتها بعض الدراسات التطبيقية على نظرية الرأس المال البشري، و التي لاحظت عدم قدرتها على تقديم تفسيرات كافية للتغيرات في الأجور بالاعتماد على المستوى التعليمي و الخبرة كالتغيرات المفسرة في النموذج. و كأفضل مثال على ذلك عجزها على تفسير الاختلافات الحقيقية و الكبيرة في الأجور لنفس المستوى التعليمي و الخبرة المهنية، و من ثمة فقد عارضت نظرية الرأس المال البشري ل " Becker " في فرضيتها و تحليلاتها، إذ ترى أن التعليم لا يزيد شيئا في الإنتاجية الفردية للعامل، و إنما يقدم له بالمقابل بعض المميزات المطلوبة في سوق العمل مثل: الانضباط ، القدرة على العمل و الاندماج، الذكاء و غيرها.

تعتبر نظرية المصفاة أن المستوى التعليمي للفرد بصفة عامة و الشهادة المتحصل عليها بصفة خاصة، يقوم بدور الكاشف (المصفاة) الذي يصنف و يرتب على أساسه الأفراد في سوق العمل لما له من مميزات موضوعية بالنظر لباقي المؤشرات الأخرى .

إن نظرية المصفاة امتداد متطرفا لتحليلات و تفسيرات نظرية " المؤشر "، حين تنفي أي دور يمكن أن يكون للتعليم في زيادة الإنتاجية الفردية ، و لا تعترف بالتعليم إلا بوظيفته الترتيبية التصفوية و إن كان للتعليم هذه الوظيفة بالفعل ، إلا أنه يمكن القيام بها بشكل أفضل ربما لو قام رب العمل بإجراء اختبارات لطالبي العمل، أضف إلى ذلك عجزها عن الكشف عن الإنتاجية و عدم قدرتها على تحديد الجزء من الفروق في الأجور الذي يفسره التعليم .

المبحث الثالث : علاقة مركبات رأس المال بالمتغيرات الاقتصادية

يرى الاقتصاديون أن تراكم مركبات رأس المال غير كافٍ لضمان نجاح سياسة النمو ، إلا أنه ضروريا جدا في بعض مراحل من أجل نجاح هذه السياسة . فمركبات رأس المال لا يمكن لوحدها التحكم بتغيرات النمو الاقتصادي ، و إنما من خلال التأثير و التأثير بالعديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي .

المطلب الأول : علاقة مركبات رأس المال بالحكم الرشيد

هناك اهتمام كبير على المستوى الرأي العام المحلي و الدولي و وسائل و البحوث و على وجه الخصوص المنظمات الدولية بموضوع الحكم الرشيد و الفساد ، فقد أشارت العديد الدراسات و التقارير إشكالية إرساء الحكم الرشيد و القضاء على الفساد في مختلف دول العالم خاصة الدول النامية .

أولا : علاقة رأس المال المادي بالحكم الرشيد

تبرز أهمية مؤسسات الحكم الرشيد في تأمين بيئة قانونية و إدارية سليمة لتفعيل عمليات الاستثمار في رأس المال المادي . إذ بدأ يدرك الاقتصاديون أهمية الفساد في إضعاف المؤسسات القائمة على تطوير السياسات الاقتصادية و كذلك مؤسسات التنظيم و الرقابة، الأمر الذي يؤدي إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي .¹

يظهر الفساد المجابه للحكم الرشيد كعائق كبير أمام التنمية و هذا من خلال :

¹ وعيل ميلود ، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها ، حالة : الجزائر ، مصر ، السعودية - دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، سنة الجامعية 2013-2014 ، ص 94 .

- يؤثر سلبا في الفعاليات الاقتصادية بما في ذلك عدم انتظام الحقوق و الواجبات المترتبة على المواطنين، و خاصة فيما يتعلق بإيرادات الدولة من رسوم و خدمات تتراجع مستوياتها نتيجة لتقشي الرشوة .
 - يضعف ثقة المواطنين بفعالية القانون و النظام العام، مما يترتب عنه تشكيل منظومة ذات منافع فردية.
 - يعيد توزيع الدخل و الثروة لصالح من يمتلك السلطة و الجاه و الذين يثرون على نحو مستمر .
 - يستخدم كوسيلة لشراء الولاء السياسي للنظام الذي تتقاطع مصالحه مع مصالح مرتكبي الفساد و أنصارهم الذين يتحولون إلى شركاء فعليين للنظام، و بذلك يحصل الاغتراب النفسي لشرائح كبيرة من المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاكتراث و اللامبالاة في جميع القضايا العامة للمجتمع.
 - يشوه الهياكل و البنى الاقتصادية ، فهو يحفز على قيام مشاريع خدمية و ذات ربح و فير و سريع على حساب المشاريع الإنتاجية التي تشكل أساس التنمية .
 - يؤثر سلبا في استقرار البيئة الاستثمارية العامة ، و يؤدي إلى زيادة تكلفة المشروع و يحد من إمكانيات نقل التكنولوجيا و المهارات و يضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة لمشاريع المحلية و الأجنبية ، و يؤدي إلى هروب الأموال و استثمارها في الخارج لغياب التنافس الذي يعد شرطا أساسيا لجلب الاستثمارات المحلية و الأجنبية .
- بهذا الشكل يلتهم الفساد البنى الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية داخل المجتمع ، ما لم تقف في وجهه السياسات الوقائية و العلاجية المناسبة ، و خاصة بعد تطور أشكاله و ازدهارها مستفيدة من معطيات العصر كالعولمة و ثورة الاتصالات ، لذلك نجد في الدول المتقدمة شواهد لبعض أشكال السلوك الفاسد مختلفة عن نماذج السلوك الفاسد في الدول النامية ، حيث يتميز الفساد فيها من خلال تعمقه في الجهاز الحكومي و

مؤسسات القطاع العام ، و بالتالي تكون منعكساته السلبية أوسع انتشارا و أشد تأثيرا في الأداء الاقتصادي للدولة .

ثانيا : علاقة رأس المال البشري بالحكم الراشد*

بينت دراسة كل من (سايفر و دايتز سنة 2009) أن الحكومة يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الديناميكية لدى القوى العاملة من أجل مساهمة في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في المدى البعيد. و قد وضع البك الدولي مجموعة من المؤشرات لقياس جودة الحكومة و كفاءتها عبر البلدان، تتمثل فيما يلي :¹

1 - الصوت و المساءلة : كمقياس للحريات و الحقوق السياسية .

2 - الاستقرار السياسي و انعدام العنف : و هو مقياس لاحتمال إطاحة الحكومة بوسائل غير دستورية .

- فعالية الحكومة : مقياس لجودة الخدمات العامة و البيروقراطية و استقلال الخدمة المدنية .
- جودة التنظيم : تقاس من خلال وضع قيود فعالة على البيروقراطية المفرطة و تشوهات الأسعار ، و غيرها من السياسات المناقصة للسوق.

3- سيادة القانون : تقاس بمعدلات حدوث الجريمة ، و إمكانية التنبؤ بالقضاء ، و انفاذ العقود .

4 - الفساد : المشار إليه بتقشي الرشوة و غيرها من السلوك الفاسد .

هناك نماذج تم تطويرها من قبل رومر (1986) و لوكاس (1988) ، حيث يتم تعريف دور الدولة من خلال دورها الذي يزيد من فعالية القطاع الخاص مثل البحث و التطوير و التعليم و الابتكار و نقل التكنولوجيا،

* مفهوم الحكم الراشد : للحكم الراشد عدة تسميات مرادفة منها: الرشادة، الحكم، الحكم العقلاني، الحكم الصالح، الحكم الجيد، استخدم هذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيات دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة.

¹ رملة حسام الدين ، دور رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر للفترة 1981-2016 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كلي و مالية دولية ، جامعة البليدة 2 ، 2018-2019، ص ص 90 - 91 . *

خفض تكاليف المعاملات و حماية حقوق الملكية و تعزيز شبكات الاتصالات و الحفاظ على نظام مفتوح و إزالة العوائق أمام المنافسة، و بناء على ذلك كلما كانت الدولة أكثر نجاحا في هذه الوظائف، كلما كان الأداء الاقتصادي أعلى .

المطلب الثاني : علاقة رأس المال المادي بالمتغيرات الاقتصادية

هناك عدة دراسات تناولت موضوع رأس المال المادي و أوضحت مفهومه و أهميته، و علاقته بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى كالدخل القومي، الإنفاق القومي و الكفاية الحدية لرأس المال .

أولا : علاقة رأس المال المادي (الاستثمار) بالدخل القومي :

يمكننا النظر إلى الدخل القومي من ثلاث زوايا و هي :

1 - الناتج الوطني : هو عبارة عن مجموع السلع و الخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة و يتم تقييمها نقدا¹. كما يرى بعض الباحثين أيضا بأن الناتج القومي عبارة عن مجموع عوائد عوامل الانتاج خلال فترة زمنية محددة بسنة، و من الملاحظ أن مجموع السلع و الخدمات عادة ما تتضمن على سلع استهلاكية تستخدم لإشباع الحاجات الاستهلاكية و الجزء الآخر يستخدم في الاستثمار و يتكون الاستثمار من عنصرين :

العنصر الأول : رأس المال ثابت يتكرر استعماله أثناء العملية الانتاجية مثل المواد الأولية التي تستخدم في العملية الإنتاجية .

العنصر الثاني : زيادة المخزون السلعي أو بعبارة أخرى إضافة مواد جديدة على المواد القديمة الموجودة في المخازن سواء كانت مواد قابلة للاستهلاك أو سلع قابلة للاستثمار و هذا من أجل تسهيل العملية الإنتاجية. و

¹ حسني علي خربوش ، عبد المعطى رضا أرشيد ، محفوظ أحمد جودة ، كتاب حول الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، جامعة العلوم التطبيقية كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، الأردن 1999، ص ص 16 - 18 .

يتبين أن الانتاج القومي يعادل قيمة السلع الاستهلاكية و قيمة السلع الإنتاجية، و يمكننا التعبير عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{الإنتاج القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} \quad (21-1) \dots\dots\dots$$

مما سبق يمكن القول أن الناتج القومي ذات صلة مباشرة بعمليات الاستثمار .

2 - الدخل القومي : تعتبر القيم المضافة المتولدة من الأنشطة الإنتاجية بمثابة عوائد عوامل الانتاج، و العوامل التي تتضمنها العملية الإنتاجية هي بمثابة رأس المال و العمل و الأرض و المنظمين للعملية الإنتاجية، كما أن العوائد الناتجة عن هذه العوامل عادة ما تتمثل في الفائدة و الأجر و الربح و الربح، هذا ما يطلق عليه بالدخل القومي، لذلك فإن الدخل القومي يساوي الناتج القومي من حيث توزيع عوائد عوامل الإنتاج:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الناتج القومي} \text{ بسعر التكلفة} \quad (22-1)$$

3 - الإنفاق القومي :

إن الإنفاق القومي = الإنفاق على السلع الاستهلاكية أو بعبارة أخرى الإنفاق القومي = الاستهلاك + الاستثمار.

ثانيا: علاقة الاستثمار بالاستهلاك و الادخار

ترتبط علاقة الاستثمار بالاستهلاك و الادخار من خلال ارتباطها بالدخل، فكلما زاد الدخل عن احتياجات المعيشية لأي شخص يتولد لدى هذا الشخص فائضا يطلق عليه الادخار، و في حالة توظيف هذا الجزء الذي تم ادخاره فيتم تسميته بالاستثمار¹، و عادة ما يسهم الاستثمار بالاضافة في رأس المال أو الاضافة في الطاقة الإنتاجية، و من هنا يمكن القول أن :

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار} \quad (23-1)$$

¹ حسني علي خربوش ، عبد المعطى رضا أرشيد ، محفوظ أحمد جودة ، كتاب حول الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص ص 18- 19 .

في حالة مساواة الادخار بالاستثمار فإن الدخل = الاستهلاك + الاستثمار ، أما إذا كان دخل الشخصي مساويا لتلبية احتياجاته المعيشية دون توفر فائض لدية ففي هذه الحالة يكون الدخل مساويا للاستهلاك .

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك}$$

في بعض الأحيان يكون الدخل مساويا للاستهلاك و الادخار أو مساويا للاستهلاك و الاستثمار، و في بعض الأحيان ما يكون الدخل أقل من الاستهلاك حيث يعتبر الدخل في هذه الحالة مساويا للاستهلاك- الاقتراض .

ثالثا : الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال

يقوم المستثمرون بالمقارنة بين العوائد التي يحصلون عليها من استثمار أموالهم في الأصول الرأسمالية الجديدة ، و الفوائد التي يحصلون عليها إذا تم إيداع هذه الأموال في البنوك أو في شراء السندات و هذا من خلال مدة معينة ، و على أساس لا يتحضر أصحاب الأموال على الاستثمار إلا إذا كان العائد المتوقع من الاستثمار أعلى من سعر الفائدة أو مساويا له على الأقل¹.

1- الكفاية الحدية لرأس المال : تمثل العلاقة الموجودة بين العائد المتوقع من رأس المال و تكلفة استبداله، أي تكلفة إنتاج وحدة إضافية من رأسمال، و يعرفها "كينز" كما يلي : الكفاية الحدية لرأس المال هي سعر الخصم الذي يطبق على المردودات السنوية المتوقعة لرأس المال طول مدة حياته ، و يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات مساوية لسعر عرض رأسمال .

أي أن الكفاية الحدية لرأس المال توضح العلاقة بين العائد المتوقع من الأصل الرأسمالي الجديد و بين سعر عرض هذا الأصل ، و لا يقصد "كينز" بتكلفة العرض ثمن الأصل الموجود فعلا، بل المقصود هو تكلفة

¹ باشوش حميد ، الاستثمارات العمومية و دورها في التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001/2014 ، مرجع سابق ، ص ص 12 - 14.

إحلال *cout de remplacement* هذا الأصل بأصل جديد ، بمعنى أن الكفاية الحدية لرأس المال هي نسبة الغلة المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله .

يرى "كينز" أن زيادة توظيف رأس المال خلال مدة زمنية معينة تؤدي إلى تناقص الكفاية الحدية له و هذا لعدة أسباب منها :

- زيادة الأصول الرأسمالية تؤدي إلى زيادة الإنتاج و بالتالي تنخفض أسعار المنتجات و تقل المردودية المتوقعة لهذه الأصول الرأسمالية .

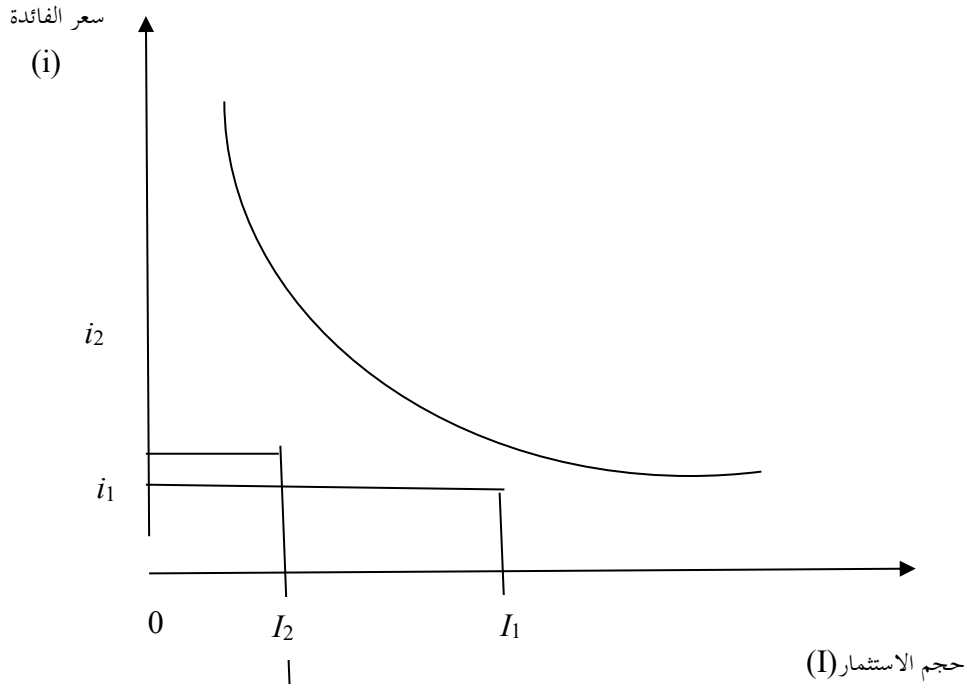
- العائد المتوقع من رأس المال يتناقص عندما يزداد عرض رأس المال .

- زيادة الأصول الرأسمالية تؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاجها ، بافتراض أن إنتاج هذه الأصول يتم في ظل تناقص الغلة ، أو زيادة التكاليف ، أي يميل سعر هذه الأصول أو تكلفة إحلالها إلى الارتفاع .

يوضح الشكل التالي العلاقة العكسية بين زيادة حجم الاستثمارات في الأصول الرأسمالية و سعر الفائدة¹ :

¹ عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مرجع سابق ، ص 176 .

الشكل رقم (1-3) : العلاقة العكسية بين زيادة حجم الاستثمارات و سعر الفائدة



المصدر : عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مرجع سابق، ص 176 .

يتضح من خلال الشكل وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار و سعر الخصم المتوقع ، حيث أن كل نقطة من المنحنى تمثل مستوى معين من أسعار الخصم يقابله مستوى معين من الاستثمارات ، فكلما زاد حجم الاستثمار انخفض سعر الخصم المتوقع و العكس صحيح كلما انخفض حجم الاستثمار ارتفع سعر الخصم المتوقع .

المطلب الثالث : علاقة رأس المال البشري بالتقدم التكنولوجي

إن رأس المال البشري له صلة قوية بين التقدم التكنولوجي ، حيث يفترض الاقتصاديون أن رأس المال البشري يدفع التغير التكنولوجي من خلال مستوى البحث و التطوير داخل البلد ، و من ناحية ثانية يمكن البلدان

التي لديها مستوى تعليمي أعلى أن تعتمد تكنولوجيات مستوردة و تطور ابتكارا تكنولوجيا ، هذا ما يعزز النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية على المدى الطويل .¹

قد نوقشت العلاقة بين تراكم رأس المال البشري و التغير التكنولوجي في العديد من الدراسات أهمها نيلسون فيلبس (1966) و رومر (1990) ، إذ يرو أن المخزون الكبير لرأس المال البشري يسرع من التقدم التكنولوجي ، كما أنه بالنسبة للبلدان التي لا تحوز على تكنولوجيا متقدمة ، فإن رأس المال يسرع من اقتناء هذه التكنولوجيا المتقدمة . كما أن هناك دور ثانيا لرأس المال البشري الذي يعني توفر باحثين و علماء أفضل ، هذا ما يؤدي ارتفاع معدل التقدم التكنولوجي . و بالتالي هناك نقطتين رئيسيتين لأثر رأس المال البشري في التقدم التكنولوجي :

- زيادة سرعة التقدم التكنولوجي .

- تسهيل اقتناء التكنولوجيا المتقدمة .

بالإضافة إلى وجود تأثيرات متبادلة في التفاعل الديناميكي بين التغيرات التكنولوجية و تشكيل القدرات و المهارات الإنتاجية لدى القوى العاملة التي تتأثر بهذه التغيرات ، و بالتالي قد ينتج توطين التغير التكنولوجي زيادة في مخزون رأس المال البشري بالعديد من الطرق :

أولا : معرفة غير مخططة

و هي عبارة عن منتج ثانوي لنشاط الإنتاج ، بما في ذلك مهارات جديدة للقوى العاملة من خلال التفاعل مع التكنولوجيا الجديدة .

¹ رملة حسام الدين ، دور رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر للفترة 1981-2016 ، مرجع سابق ، ص 88 .

ثانيا - المعارف المكتسبة نتيجة للجهود المعتمدة و هذا من أجل تعزيز كفاءة القوى العاملة ، حيث يتم التخطيط لها في إطار إدارة العمل من أجل استخدام هذه التكنولوجيا .

ثالثا - استراتيجيات واعية للبحث و التطوير : تسعى إلى توسيع نطاق مجموعات المنتجات التي تستغل قاعدة معارف علمية مشتركة أو مجموعة من أساليب الإنتاج المحددة .

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على ماهية مركبات رأس المال و هذا من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم ومحددات و تصنيفات مركبات رأس المال بالإضافة إلى أهميتها و أهدافها . وكذا دراسة الأدبيات الاقتصادية النظرية المفسرة لمركبات رأس المال ، إذ بينت أن مصدر رأس المال المادي هو الإدخار و الذي يعتبر مصدر تراكم رأس المال و شرط أساسي للتنمية الاقتصادية ، و أن الرصيد الأمثل لرأس المال المادي يتحدد عند تساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفة رأس المال (سعر الفائدة الحقيقي) هذا ما أكدته النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية . أما بالنسبة للنظرية الكينزية فهي تقوم وفق مبدأ الكفاية الحدية للاستثمار و العائد المستقبلي المتوقع لرأس المال أي معدل الكفاءة الحدية لرأس المال .

فرغم اهتمام الاقتصاديين برأس المال البشري إلا أن نظرية رأس المال البشري لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث شولتز و الذي أكد على ضرورة و تحويل الإنتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال إلى الاهتمام رأس المال البشري ، بالإضافة إلى اسهامات بيكر الذي ساهم في تطوير نظريته منطلقا بذلك من أبحاث Schultz مع التركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب . و في الأخير تطرقنا لعلاقة مركبات رأس المال ببعض المتغيرات الاقتصادية ، إذ توصلنا أن مركبات رأس المال غير كافية لضمان نجاح سياسة النمو ، إلا أنه ضروريا جدا في بعض مراحل من أجل نجاح هذه السياسة . فمركبات رأس المال لا يمكنها لوحدها التحكم بتغيرات النمو الاقتصادي ، إنما من خلال التأثير و التأثير بالعديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي و التي تتمثل في : (الحكم الراشد ، الدخل القومي ، الاستهلاك ، الادخار ، التقدم التكنولوجي) . كل ذلك يدفعنا إلى التعمق أكثر في هذا الشأن بدراسة العلاقة بين مركبات رأس المال و النمو الاقتصادي . و هذا ما نتطرق إليه في الفصل الموالي .

الفصل الثاني

الخلفية النظرية لعلاقة مركبات رأس المال بالنمو
الاقتصادي

الفصل الثاني : الخلفية النظرية لعلاقة مركبات رأس المال بالنمو الاقتصادي

تمهيد :

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول ، و الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية و العامل الأساسي المعتمد عليه في قياس رقي و تقدم المجتمعات ، و قد اهتم الكثير من المفكرين الاقتصاديين بالنمو الاقتصادي على اختلاف توجهاتهم الفكرية و المدارس التي ينتمون إليها ، و هذا من خلال عدة نظريات و نماذج مفسرة له.

لقد أصبحت العديد من الدول تنظر إلى الاستثمار في رأس المال أداة حتمية للنمو الاقتصادي، و عنصر حساس و أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد بما يحققه من مزايا في الطاقة الإنتاجية و استغلال الأمثل للموارد البشرية.

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها موضوع مركبات رأس المال و علاقته بالنمو الاقتصادي ، سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية تتمثل في :

- المبحث الأول : ماهية النمو الاقتصادي

- المبحث الثاني: علاقة رأس المال المادي بالنمو الاقتصادي

- المبحث الثالث : علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول : ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة و الذي ينعكس على مستوى دخل الفرد و رفاهيته. و بالتالي فإن تحقيق معدلات مرتفعة و قابلة للإستمرار يمثل هدفا مركزيا و أساسيا في خطط التنمية الاقتصادية لمختلف الدول . لهذه الأهمية و الأسباب سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة مختلف المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي ثم التطرق إلى قياس و محددات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الأهمية و تحديات ، و في الأخير نتطرق إلى النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي .

المطلب الأول : أساسيات حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة و الاهتمامات من قبل الاقتصاديين ، و من أجل فهم مشكلة النمو الاقتصادي يتعين علينا عرض بشكل عام الإطار النظري للنمو الاقتصادي . لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق لأهم المفاهيم المتعددة للنمو الاقتصادي بما في ذلك أنواع و الخصائص و مصادره .

أولا - مفهوم النمو الاقتصادي : هو عبارة عن التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي ، فهو يخفف من عبئ و ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية .¹

كما يعرف أيضا على أنه حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي مع مرور الزمن و الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان . فزيادة دخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة النمو الاقتصادي ، إذ أن

¹ محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة ، 2001 ، ص 7 .

علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي و السكان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار و ذلك لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي لدولة ما .¹

يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ، و يعرف أيضا على أنه حدوث زيادة محققة على المدى الطويل لإنتاج البلد ، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي الذي هو زيادة الظرفية للإنتاج. و بالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي ، بما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج ، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي معدل نمو الدخل الفردي . وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في :

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين الفترتين .
- ارتفاع معدل الدخل الفردي .

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان النمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الناتج الوطني فإن نمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي .

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نشير إلى نقطتين توضيحتين لهذا المفهوم :²

- النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط ، بل يجب أن يترتب عنه زيادة في دخل الفردي الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني .

¹ محمد أحمد بدر الدين ، استراتيجيات النمو الاقتصادي ، القاهرة مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، الطبعة 1، سنة 2017 ، ص 12-15 .

² Mare Nouchi , **croissance – Histoire economie** – edition Hazan , Paris, 1990 p 44.

- إن حدوث زيادة في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب ، بل يتعين أن تكون حقيقية ، هذا من خلال استبعاد أثر التضخم . أي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أسعار ثابتة) و الذي لا يحتوي على أثر التضخم . و منه يمكن القول أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة) بالإضافة إلى زيادة نصيب الفرد منه .

يعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا و لكنه غير كافي لرفع مستوى حياة الأفراد المادية ، فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد التي تعد موضوعا شائعا مرتبطا بطبيعة النظم الاقتصادية و السياسة في كل دولة .¹

من جانب آخر يعرف "سيمون كازنت" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 النمو الاقتصادي بأنه : ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض البضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان ، و تسند هذه الإمكانيات المتنامية إلى تقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الإيديولوجي المطلوب لها .

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات منها :

- التركيز على النمو طويل الأجل ، و بالتالي على النمو المستدام و ليس العابر .
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي و ايديولوجي مما يظهر أهمية النظام المؤسسي في عملية النمو الاقتصادي .

أما الاقتصادي الأمريكي "كوزينس" فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية ، و يعتبر الاستثمار في رأس المال المادي و البشري فضلا عن التقدم التقني و كفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي . فرأس المال المادي أو البشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل و

¹ محمد أحمد بدر الدين ، استراتيجيات النمو الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 13- 14 .

تنمية القوى العاملة من حيث التدريب و التأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديا ، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار ، فضلا عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية ، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم و الوضع الأمثل للإنتاج .

ثانيا - مفهوم التنمية الاقتصادية :¹ هي عبارة عن عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن . من خلال هذا التعريف يتضح أن هناك ثلاثة مؤشرات أساسية لإحداث التنمية ، أو بمعنى آخر يجب التأكد من حدوث ثلاث ظواهر حتى نقول أن هناك تنمية محققة .

• ارتفاع الدخل الوطني .

• استمرارية هذا الارتفاع .

مواصلة هذا الارتفاع لفترة زمنية طويلة .

كما تعني أيضا ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بإنخفاض مستوى الفقر و عدم المساواة ، بالإضافة إلى أن القطاع الخاص هو أساس تحقيق التنمية الاقتصادية ، بمعنى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تلعب دورا رئيسي لإحداث التنمية و يبقى دور الدولة ثانويا .

تتضمن التنمية معنى الموازنة بين أحوال العيش الفعلية و الحوال المرغوب فيها ، أو التي يمكن تحقيقها . و هي موازنة قد تكون ذات طابع وطني أو دولي ، كذلك قد تتضمن الموازنة بين النظم و الأشخاص و بذلك فلدينا معايير أساسية أربعة يمكن تقدير التنمية الاقتصادية على أساسها :

¹ إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، نظريات التنمية و النمو "استراتيجيات التنمية " ، دار الهومة الجزائر ، الطبعة الثانية ، سنة 1997 ، ص ص 50- 52 .

- النمو الذي يتم بين فترة و أخرى ، مما يدل على الإرتفاع الزمني في متوسط الإستهلاك الفردي ، و ينبغي بطبيعة الحال أن يكون الإرتفاع مستمرا أو متصلا بما ترغب فيه الجماعة بصفتها الكلية .
 - التقييم المبني على الموازنة بين الأشخاص و الذي هو أصل تلك الناحية التي تتعلق بالنمو الاقتصادي التي تتم من فترة إلى أخرى ، و ينبغي أن يكون النمو يؤدي إلى تقليل الفوارق في الإستهلاك بين مختلف الجهات أو الفئات داخل الجماعة .
 - المقارنة الدولية التي تحدث عموما في نفس الوقت الواحد . فالتنمية يدل عليها تحول مرتفع في مستويات المعيشية على نحو يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدول من ناحية متوسط استهلاك الفرد .
 - من التعريفات السابقة يتضح لنا أن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن - بالإضافة إلى زيادة الناتج و زيادة عناصر الإنتاج و كفاءتها - إجراء تغييرات في هيكل الناتج ، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية ، و منه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى :
 - إحداث هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات .
 - ضمان حياة كريمة للأفراد .
 - ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي أو ما تبقى بعد حاجات الأفراد و الموجه للاستثمار .
- يوضح الجدول التالي الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية :

الجدول رقم (1.2) : الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع .	عملية مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده .
يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات .	تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها .
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة .
لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي .	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و بتوزيعه از

المصدر : محمد أحمد بدر الدين ، استراتيجيات النمو الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص17

ثالثاً : سمات النمو الاقتصادي

تتجلى سمات النمو الاقتصادي فيمايلي:

- زيادة حجم الإنتاج مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج و ذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة .¹
- حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم بهدف تسهيل ديناميكية العمل و تداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل ، و البحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة و لأكثر ربحية .
- التقدم الاقتصادي و هذا من خلال نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان ، إذ يعبر التقدم الاقتصادي عن مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي المرافقة للنمو .

¹ محمد أحمد بدر الدين ، استراتيجيات النمو الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص18 و ص 20 .

- التنمية بين التغيير و التحديث : كثيرا ما يحدث خلط بين مفهوم التنمية و التغيير و التحديث ، فالفارق بينهما أن التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم و الإرتقاء ، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغيير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ، متقدمة و مستمرة .

رابعا : أنواع النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي :

1 - النمو الطبيعي : و هو الذي يحدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية ، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى : التقسيم الاجتماعي للعمل ، التراكم الأولي لرأس المال ، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة ، تكوين السوق داخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض و طلب¹.

2 - النمو العابر أو غير مستقر : هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية و إنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة ، عادة ما تكون خارجية ، و يمثل هذا النمط من النمو حالة الدولة النامية ، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة و مواتية في تجارتها الخارجية .

3 - النمو المخطط : و هو النمو الذي يحصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع و متطلباته . غير أن قوته و فعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين و بواقعية الخطط المرسومة ، و فاعلية التنفيذ و المتابعة، و تفاعل المواطنين مع تلك الخطط . و هو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد ، و بالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية .

¹ محي الدين حمداني ، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 3 ، سنة 2008 / 2009 ، ص ص 8-9 .

المطلب الثاني : قياس و محددات النمو الاقتصادي

بعد تطرقنا لمفهوم النمو الاقتصادي و الفرق بينه و بين التنمية الاقتصادية ، من المهم جدا معرفة كيفية

قياس النمو الاقتصادي و أهم محدداته بالإضافة إلى أهميته و التحديات التي يواجهها النمو الاقتصادي .

أولا - مقاييس النمو الاقتصادي : يتم بقياس الناتج الوطني و متوسط الدخل القومي و الدخل الفردي .

1 - الناتج الوطني : هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي ، و حساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية

معدل النمو ، و يمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد و تقديمه بعملة ذلك البلد ، و من ثم

مقارنته بنتائج الفترة السابقة و معرفة بمعدل النمو. ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية ، و بالتالي لا

يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس ، ولهذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم

الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها .¹

2 - الدخل القومي و الدخل الفردي :

هناك ثلاثة طرق لقياس الدخل القومي خلال فترة زمنية و التي عادت ما تقدر بسنة .²

1-2 الطريقة الأولى : هي حساب إجمالي الدخل (عوائد عناصر الإنتاج و هي الأرض و ثروتها و رأس

المال و العمل و التنظيم) .

2-2 الطريقة الثانية : و هي حساب قيمة السلع و الخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية مع تفادي

الازدواج بحساب القيمة المضافة أو حساب بسعر السوق .

3-2 الطريقة الثالثة : و هي حساب جملة الانفاق القومي خلال الفترة (سلع استهلاك و سلع استثمار) .

يمكن الحصول على الدخل القومي من خلال المعادلة الآتية :

¹ محمد أحمد بدر الدين ، استراتيجيات النمو الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

² محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 25 - 27 .

الدخل القومي = الناتج القومي - حصص الإهلاك + الضرائب غير المباشرة + المدفوعات للخارج +
فائض مشروعات الأعمال الحكومية - المساعدات الحكومية الاجتماعية .

الدخل الفردي = الدخل القومي - ضريبة الدخل التي تدفعها الوحدات الاقتصادية - الأرباح المحتجزة
+ المبالغ المحولة من الحكومة .

ينظر إلى عملية النمو بطريقة ذات معنى إذا ما تم حساب معدل نمو الناتج القومي و ربطه بالدخل الفردي و ذلك من خلال النظر إلى الدخل الفردي كحصة من إجمالي الناتج القومي . و الدخل الفردي من الناتج القومي يستخدم كمقياس لمستوى المعيشة و أيضا معرفة قيمة السلع و الخدمات المتاحة لكل فرد من السكان ، و يتحقق النمو دخل الفرد من الناتج القومي عندما يزيد معدل النمو للناتج القومي الحقيقي عن معدل النمو السكاني خلال السنة .

ثانيا : عناصر النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يرتبط بثلاثة عناصر أساسية و تتمثل فيما يلي : ¹

1-العنصر الأول : تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي . و يقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن طريق :

$$\frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$$

¹ أحمد محمد أحمد مندور ، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، قسم الاقتصاد كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، سنو 2004/2003 ، ص ص 380-383 .

يتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أن يكون معدل الزيادة في الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان و هذا يتطلب أن يكون :

$$\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}} \text{ أكبر من } 1$$

• فإذا كانت النسبة السابقة = 1 فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل القومي إلا أن نصيب الفرد منه يظل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة .

• إذا كانت النسبة السابقة أقل من 1 ، فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ينخفض رغم زيادة الدخل القومي و ذلك لأن معدل النمو في السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل القومي .

2- العنصر الثاني : تحقيق زيادة حقيقيو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع و الخدمات المختلفة .

و يقاس الدخل الحقيقي عن طريق :

$$\frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" و يعني ذلك أن حدوث زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتطلب أن يكون :

$$\frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي}}{\text{معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم"}} \text{ أكبر من } 1$$

• فإذا كانت هذه النسبة = 1 فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "قدرته على الشراء" ثابتة رغم زيادة دخل و هذا بسبب ارتفاع مستوى العام للأسعار بنفس النسبة .

- إذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر .

3- العنصر الثالث : تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي . و الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي ، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة .

ثالثا - محددات النمو الاقتصادي : هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي أهمها ¹:

1 - رأس المال المادي : ينطوي على كل أصل منتج ، و ينتج سلعا أخرى ، كالآلات و المعدات بالإضافة إلى التجهيزات و البنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدماتية . و من ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يشار إليها بعبارة التكوين الرأسمالي ، و بالتالي فإن التكوين الرأسمالي هي عملية تراكمية ، تضاف من سنة لأخرى و هي تكشف عن معنى الاستثمار . و بالتالي يعتبر التكوين الرأسمالي أو الاستثمار أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي ، بمعنى أن كلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زادت الطاقة الإنتاجية كلما زادت إمكانية الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير أو الحجم الكبير للإنتاج مما يؤدي إلى المزيد من التخصص الذي يؤدي إلى المزيد من التقدم التكنولوجي و بالتالي زيادة التقدم الاقتصادي و زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يفوق معدل النمو السكاني .

¹ ابن عاتق حنان ، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، سنة 2013 / 2014 ، ص ص 214-215 .

2 - رأس المال البشري : يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي، و منه يجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري و تنمية الموارد البشرية لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية ، و التدريب الفني و الإداري مسألة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية و توفير المهارات المرتفعة، و مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية و من ثم الإسراع بعملية التنمية و زيادة معدل النمو الاقتصادي .

3 - مدى توافر الموارد الطبيعية : كلما توافرت الموارد كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي و العكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى . و بذلك وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي .

4 - التخصص و تقسيم العمل و الحجم الكبير للإنتاج : يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية و الإنتاجية و تحسين الأداء و تولد تكنولوجيا جديدة و من ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي .

5 - التقدم الفني و التكنولوجي : كلما زاد مستوى التقدم التكنولوجي كلما زاد معدل النمو الاقتصادي .

6- النمو السكاني : يعتبر عاملاً موجباً تقليدياً في حث النمو الاقتصادي ، فزيادة قوة العمل تعني زيادة في عدد العمال المنتجين من ناحية¹، و زيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى . كما أن النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي ، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب و توظيف العمالة الإضافية.

¹ ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة و تحقيق : محمود حامد ، محمود حسن حسني ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، سنة 2006 ، ص 171 .

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وفق المدارس الاقتصادية .

أولا : نظرية النمو الكلاسيكية

يعتمد التحليل الكلاسيكي على عدة فرضيات أهمها :

- الملكية الخاصة .
- المنافسة التامة .
- الاستخدام التام للموارد المتاحة .

- الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي .

اهتم الاقتصاديين الكلاسيك بنظرية النمو الاقتصادي ، فقد حاولوا اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي و العملية التي تمكن النمو من أن يتحقق ، و من أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يأتي :¹

- يعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل و هي : العمل ، رأس المال ، الموارد الطبيعية ، التقدم التكنولوجي و أن التغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد العوامل أو جميعها. كما اعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة و أن بقية العوامل متغيرة ، و أن عملية الإنتاج في الأراضي الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة .
- يعتقد الكلاسيك وجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي ، و أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال كما يلي :

¹ ابن عاتق حنان ، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سابق، ص ص 254 255 .

1 - تأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان : حيث أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور و ذلك باتجاه الزيادة ، و بالتالي زيادة معدل الأجر مما يزيد من حجم السكان .

2 - تأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال : حيث أن النمو السكاني يؤدي إلى ظاهرة تناقص الغلة (بإفتراض ثبات الفن الإنتاجي و ثبات الأرض) ، و بالتالي ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية و من ثم الأجور و انخفاض الأرباح و الادخارات ، و منه انخفاض تكوين رأس المال .

لكي تتحقق ما جاءت به النظرية الكلاسيكية لا بد أن تتحقق افتراضاتها ، و هي افتراضات غير واقعية حالياً كافتراض وجود المنافسة التامة و الاستخدام الكامل .

- يعتقد الكلاسيك أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي ، و هذا وفق لآدم سميث زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين .
- عند وجود سوق حرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي .
- يتصور مفكري النظرية الكلاسيكية ظهور حالة الركود و الثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي و ذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية و المنافسة فيما بين الرأسماليين .
- أكد الكلاسيك على أهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية و المؤسسية المناسبة للنمو ، و التي تشمل نظام اجتماعي إداري و حكومة مستقرة و مؤسسات تمويلية منظمة و نظام شرعي و قانوني و نظام كفاء للإنتاج و أوضاع اجتماعية مناسبة .

كخلاصة اعتبر الكلاسيك أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي ، و أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار بالإضافة إلى أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد ، كما أن وجود

المؤسسات و كذلك المواقف و الأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية ، و من أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيديا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

3 - أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية : إن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية¹ ، و إن أي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن تعوضها زيادة في الإنتاجية و بالتالي يبقى معدل الربح دون تغيير .

- إن الاقتصاديين الكلاسيك قللوا من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة و الزراعة ، هذا ما يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد كما يؤثر على إنتاجية العمل .

- تجاهل الطبقي الوسطى التي تقدم اسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي ، حيث يفترض هذه النظرية تقسيم طبقي بين الرأسماليين و العمال .

- إهمال القطاع العام .

- عدم واقعية مفهوم عملية النمو حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة.

- الادخارات كلها توجه إلى الاستثمارات ، يقول البعض أنه ليس صحيح أن كل الادخارات توجه إلى الاستثمار ، إذ يقول "شومبيتر" إن الاستثمار يمكن أن يزيد من الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

ثانيا - نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيكية) : أهم ما جاءت به هذه النظرية عملية تكوين رأس المال و علاقته بالنمو الاقتصادي إذ تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال و العمل و بالتالي إمكانية

¹ زيرمي نعيمة ، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، سنة 2015/2016 ، ص 155 .

تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل . و تتضمن النظرية النيوكلاسيكية ثلاثة أفكار رئيسية و هي : ¹

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في الأجل الطويل بمعدل نمو قوة العمل و معدل نمو إنتاجية العمل ، بالإضافة إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال أو معدل الأدنى لإنتاجية رأس المال ، و ذلك بسبب الفرضية النيوكلاسيكية الحديثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال .
- يعتمد مستوى دخل الفرد على معدل الادخار و الاستثمار ، حيث أن معدل دخل الفرد يتغير إيجابيا مع معدل الادخار و الاستثمار و سلبيا مع معدل نمو السكان .
- إن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد ، الأمر الذي يؤدي إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد و مستويات المعيشة . و بالتالي هناك علاقة سالبة لدى البلدان العالم و هذا نتيجة تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك) و التكنولوجيا (دالة الإنتاج) .

يعد "شومبيتر" من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي ، إذ اعتبر اتجاه النمو غير مستمر و إنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري ، كما أن عوامل التنظيمية و الفنية دورا مهما في عملية النمو ، و منه فإن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية تحدث مرة واحدة نتيجة اختراعات و ابتكارات جديدة تدخل في المجال التجاري و هذا على شكل استثمارات جديدة تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني .

تتضمن نظرية النمو حسب "شومبيتر" ثلاثة عناصر و هي :

¹ AN.Agrawal, **Economics of development and planning kundun lal**,. second edition 1993 , p 14 .

الابتكار و المنظم و الائتمان المصرفي ، كون الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي و ليس الادخار هذا ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين ، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل نتيجة التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة المنظم حصوله على أرباح مرتفعة بتجديده المنتج ، و بالتالي يساهم هذا الأخير في عملية النمو الاقتصادي التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات ، الأول محفز و تابع لحجم النشاط الاقتصادي و يتحدد بالربح و الفائدة و حجم رأس المال القائم ، و الثاني يحدث تلقائيا و هو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل و يتحدد بالابتكار و التجديد¹ .

1- أهم الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية :

- تستند على مجموع المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و ليس فقط الابتكارات .
- إن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات و الاستثمارات الحقيقية ، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم و السندات و غيرها .
- لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظرية "شومبيتر" في عملية النمو .
- إن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل : الهياكل التنظيمية ، الإدارية ، العمل الماهر ، الدوافع و المحفزات .

ثالثا - نظرية النمو الكينزية : اهتمت هذه النظرية باقتصاديات الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية ، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي . تقوم النظرية الكينزية على ما يلي²:

¹ كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية - دراسة تحليلية و قياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، بجامعة أبي بكر بلقايد _ تلمسان ، سنة 2013/2012 ، ص ص 38-39 .

² مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 71-72 .

- الطلب الفعال : نقص في الطلب الفعلي يؤدي إلى حدوث البطالة ، و للتخلص منها يرى "كينز" حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار .
- الكفاية الحدية لرأس المال : هي من أهم المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار ، إذ توجد علاقة عكسية بين الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال .
- سعر الفائدة الذي يعتبر من محددات الاستثمار و يتحدد دوره بتفضيل السيولة و عرض النقد
- المضاعف الكينزي : يفترض وجود بطالة لا إرادية ، اقتصاد صناعي ، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الإستهلاكية ، درجة مرونة عرض مناسبة بالإضافة إلى توفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج .
- توصل كينز إلى أن الاستثمار دالة لسعر الفائدة ، أما الإدخار هو دالة للدخل و أكد بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم ، كما اهتم بالاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو بالإضافة إلى كيفية تحديد مستوى الدخل في الآجل القصير .
- 1 - أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية :** افتراض ثبات نسب استخدام كل من رأس المال و العمل و هذا غير صحيح ، نتيجة إمكانية تأثير التقدم التكنولوجي بينهما .
- إن النموذج الكينزي لم يأخذ بعين الاعتبار تغير مستوى الأسعار و أسعار الفائدة .
- عدم صحة أن الاقتصاد مغلق سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة .
- عدم ثبات فرضية العلاقة بين معامل رأس المال و الناتج في المدى الطويل .

انتقاد فكرة أن الاستثمار لا يؤثر على المدى الطويل¹، لأن الزيادة في الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج و ثبات معدل النمو الطويل الأمد ، كما أن هذه الفكرة تعتمد على انخفاض إنتاجية رأس المال عند حصول زيادة في معامل رأس المال الناتج .

المبحث الثاني : علاقة رأس المال المادي بالنمو الاقتصادي

احتل موضوع رأس المال المادي و تراكمه اهتمام العديد من الاقتصاديين نظرا لما له من أهمية في النمو و من ثم التنمية الاقتصادية ، و اتفق الاقتصاديون على أهمية الاستثمار في عملية النمو و التنمية الاقتصادية ، وذلك لأنه يعتبر من مكونات الطلب الكلي و أن الزيادة في تراكم رأسمال تعمل على رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد . و لتبسيط الضوء على العلاقة بين رأس المال المادي و النمو الاقتصادي يمكن استعراض أهم النماذج التي تناولت تحليل هذه العلاقة .

المطلب الأول : نموذج هارود - دومار :

تعتبر الاستثمارات من العوامل المهمة في تحديد معدلات النمو الاقتصادي فزيادة حجم الاستثمارات التي تعتبر طاقة إنتاجية جديدة هي من الوسائل الفعالة في تغير الهيكل الاقتصادي و الركيزة الأساسية في تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي حيث يعتبر الاستثمار (رأس المال المادي) متغيرا مستقلا و تابعا للنمو الاقتصادي و هذا يتوقف على مرحلة الزمنية التي تمر بها عملية التنمية .

أولا - نموذج هارود - دومار : يعتبر (arrod و Domar) من أهم الاقتصاديين الذين تبنوا الفكر الكينزي و ساروا على خطاه محاولين معالجة النقائص التي أغفلها الاقتصادي كينز خاصة فيما يخص النمو الاقتصادي. و قد توصل هذا النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو ، كما ركز

¹ ناصري نفيسة ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية - حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، سنة 2014/2013 ، ص 44 .

على النظرية الديناميكية و على العلاقة بين الادخار و الاستثمار و الناتج ، إذ يوضح النموذج العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي في المجتمعات الرأسمالية ، بالإضافة إلى أن النموذج يؤكد للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة إلى أخرى من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي و الإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لتخزين رأس المال . و يعتمد النموذج على عدة افتراضات أهمها :¹

• الاقتصاد مغلق .

• الميل المتوسط للإدخار = الميل الحدي للإدخار .

• ثبات كل من معدل رأس المال، مستوى العام للأسعار و الأسعار الفائدة .

كل هذه الافتراضات ضرورية للحل و لكنها لتبسيط التحليل ، و الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في الوحدة الإنتاجية ، و أن معدل النمو في الناتج يعتمد على الميل الحدي للإدخار و كذلك معامل رأس المال على الناتج .

1 - بالنسبة لنموذج هارود : يرى هارود أن تحليل النمو الاقتصادي يتطلب الأخذ بالإعتبار العلاقات التي تنشأ نتيجة نمو المتاح من العناصر الثلاثة الأساسية و هي العمل ، الإنتاج ، رأس المال . أما المعادلة الأساسية و المتعلقة بالنمو هي :²

$$\frac{\Delta y}{y} \cdot \frac{I}{y} = \frac{S}{y} \dots\dots\dots(1-2)$$

حيث أن :

¹ بلوافي محمد ، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970 / 2011 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان ، 2012/2013 ص 196 197 .

² ناظم محمد نوري الشمري ، أحمد زكريا صيام ، طاهر فاضل البياتي ، أساسيات الاستثمار العيني و المالي ، مرجع سابق، ص ص85- 96 بتصرف .

نتيجة هي ضرورة ثبات معدل النمو كشرط لتحقيق التوازن و تستند هذه النتيجة على أساس إفتراض كل من معامل رأس المال $\frac{I}{y}$ ومعدل الادخار $\frac{s}{y}$ لأن هذا الإفتراض سيؤدي إلى ثبات معدل نمو الدخل القومي $\frac{\Delta y}{y}$ و بمرور الزمن تميل دالة الإستثمار إلى الإنتقال إلى اليمين ، و سيظل الدخل ينمو بالمعدل المرغوب فيه طالما توجد هناك مساواة بين الادخار و الإستثمار .

يفترض نموذج هارود ثلاثة أنواع لمعدل النمو و هي : ¹

1-1- معدل النمو الفعلي : و يقصد به معدل النمو الجاري و يتحدد بنسبة كل من الادخار و نسبة رأس المال / الناتج .

$$G = \frac{s}{c} \dots\dots\dots(2-2)$$

G معدل النمو الفعلي للناتج خلال فترة زمنية محددة و تعادل $\frac{\Delta y}{y}$.

y الدخل (الناتج الصافي) .

Δy التغير في الدخل خلال فترة زمنية محددة .

s حجم الادخار المحلي .

c معامل رأس المال (و هو حجم رأس المال اللازم لكل وحدة تغيير في قيمة الناتج الصافي)

1-2- معدل النمو المضمون : و هو معدل النمو الذي تستخدم فيه مخزون رأس المال الكامل و يتحقق من

خلال توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المرغوب فيه . كما يفرض بقاء الطلب الإجمالي مرتفعا

لكي يتمكن المنتجون من بيع منتجاتهم ، مما يدفعهم لإتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو . و

معادلته كالآتي :

$$G_w = \frac{cs}{cr} \dots\dots\dots(3-2)$$

¹ سالم توفيق النجفي ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الدولية القاهرة ، 2000 ، ص 325 .

G_w معدل النمو المضمون خلال فترة زمنية محددة .

G_r معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون .

S الميل المتوسط للادخار .

حيث أن هناك علاقة تجمع بين النمو الفعلي و النمو المضمون و في حالة تساويهم يتحقق النمو المتوازن أما في حالة الاختلاف فيكون لدينا :

- النمو الفعلي $<$ من النمو المضمون هذا يعني أن المجتمع يعاني من حالة تضخم .
- النمو الفعلي $>$ من النمو المضمون هذا يعني أن المجتمع يعاني من حالة كساد .

إذ يعتقد هارود أن في ظل الظروف لابد أن يختلف معدل النمو الفعلي عن معدل النمو المضمون .

1-3- معدل النمو الطبيعي : و هو أقصى معدل نمو يمكن تحقيقه في ظل التطورات الفنية و حجم السكان و التراكم الرأسمالي و درجة التفضيل بين وقت الفراغ و العمل و هذا بإفتراض وجود عمالة كاملة . و معادلته الأساسية كالآتي :

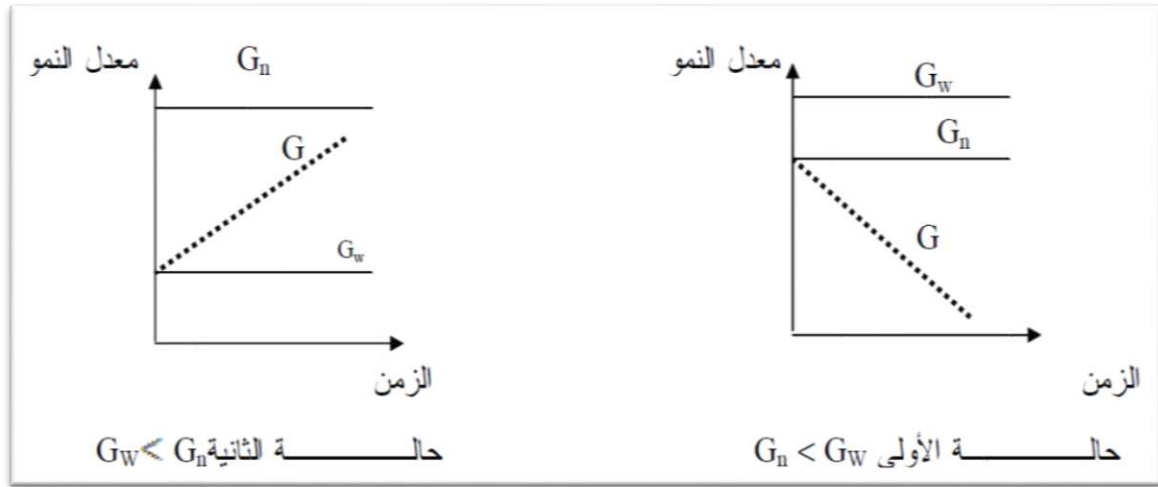
$$G_n * G_r = or \neq s \dots\dots\dots(4-2)$$

من خلال هذه المعادلة تبرز لنا أهمية الميل المتوسط و الحدي للادخار في النموذج ، حيث أن معدل النمو الطبيعي قد يساوي أو لا يساوي معدل النمو المرغوب .

- علاقة بين معدل النمو الفعلي و معدل النمو المضمون و معدل النمو الطبيعي :

يوضح الشكل التالي دراسة العلاقة بين معدلات النمو الثلاثة :

الشكل رقم (2-1) : العلاقة بين معدلات النمو عند هارود



المصدر : محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد ، النماذج الرياضية لتخطيط و التنمية الاقتصادية ، دار الأشعاع ، مصر، 1999، ص 134.

- بالنسبة للحالة الأولى يتضح أن معدل النمو المضمون $<$ معدل النمو الطبيعي و هذا ما يترتب عليه ظهور حالة انكماش ، إذ سيكون معدل النمو المضمون $<$ معدل النمو الفعلي ، و منه إذا كان $G_W > G_N$ فإن C_R و بالتالي سيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية ، هذا ما يؤدي إلى حالة كساد بالإضافة إلى انخفاض في الطلب على الاستثمارات الجديدة¹. و منه لابد من البحث عن كيفية تحويل جزء من المدخرات نحو طلب على المنتجات .

- أما بالنسبة للحالة الثانية نلاحظ أن معدل النمو الطبيعي $<$ معدل النمو المضمون و بالتالي حالة تضخم ، حيث يكون معدل النمو المضمون أقل من معدل النمو الفعلي ، إذ عندما يكون $G_W < G_N$ فإن $C < C_R$ و

¹ محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد ، النماذج الرياضية لتخطيط و التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص

بالتالي الطلب أكبر من العرض ، هذا ما يؤدي إلى أن تكون الاستثمارات المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، كما يؤدي إلى حالة تضخم و منه لابد من البحث طريقة لزيادة حجم المدخرات الموجهة للاستثمار .

2- بالنسبة لنموذج دومار : أكد دومار في نموذج على الطبيعة المزدوجة في الاستثمار فهو يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية ، و يزيد الدخل من ناحية أخرى مما يتسبب في زيادة نمو الاقتصاد القومي . أما معادلته في النمو و هي كما يلي :

$$\frac{\Delta I}{I} = \sigma \alpha$$

حيث أن :

$$\frac{\Delta I}{I} \text{ معدل نمو الاستثمار}$$

σ الإنتاجية المتوسطة للاستثمار = الناتج / رأس المال (مقلوب معامل رأس المال) و يفترضها دومار ثابتة .

α نصيب الإدخار من الدخل = الإدخار / الدخل و هو نفس المفهوم الذي استخدمه هارود في تحليله و يفترضه دورا ثابتا أيضا .

يعني دومار في معادلته على أنه من أجل الحفاظ على العمالة الكاملة يجب أن ينمو الاستثمار و الدخل (الإنفاق الاستثماري) بمعدل سنوي ثابت .

3 - أهم الانتقادات الموجهة للنموذج :

- عدم قبول ثبات فرضية النسب استخدام كل من رأس المال و العمل و ذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما و تأثير التقدم التقني.

- عدم اهتمام النموذج لاحتمال تغير مستوى الأسعار و أسعار الفائدة .¹

¹ مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

كما أن النموذج غير ملائم للدول النامية و هذا لعدة أسباب أهمها :

- يهدف النموذج إلى منع البلدان المتقدمة من الدخول في حالة ركود طويل الأجل و لا يهدف لتطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية و هذا نتيجة إختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية و المتقدمة .
- يفترض النموذج عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و هذا لا ينطبق على البلدان النامية .
- يفترض النموذج ثبات في الأسعار في حين أن الأسعار تتغير في الدول النامية .

المطلب الثاني : نموذج كالكسي و نموذج كالدور

يوضح نموذج كالكسي العلاقة بين تراكم رأس المال و معدل نمو الدخل القومي ، أما نموذج كالدور فهو ينطلق من أن النمو يأتي من خلال بين نسبة نمو رأس المال و الإنتاج الكلي و إنتاجية العمل ، و أن نسب هذه المتغيرات يجب أن تكون متساوية .

أولاً : نموذج كالكسي

يوضح النموذج كالكسي العلاقة بين تراكم رأس المال و معدل نمو الدخل القومي ، و قد تناول كالكسي أثر التقدم في عملية التنظيم و التطور التكنولوجي إضافة إلى الإدارة الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي دون أن يتطلب ذلك رفع مستوى الاستثمار ، أي أن الاستثمارات ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في زيادة الدخل القومي بل هناك عدة متغيرات أخرى مستقلة عن الاستثمار تستطيع أن تعمل على زيادة الدخل القومي و هي الإندثارات في العملية الإنتاجية لكونها تؤدي إلى نقص في الطاقة الإنتاجية¹ . وبذلك يمكن أن التعبير عن العلاقة بالمعادلة التالية :

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{I}{y} \cdot \frac{I}{K} - a + u \quad \dots\dots\dots (5-2)$$

¹ ناظم محمد نوري الشمري ، أحمد زكريا صيام ، طاهر فاضل البياتي ، أساسيات الاستثمار العيني و المالي ، مرجع سابق ، ص ص 90-92 .

$\frac{\Delta y}{y}$: معدل نمو الدخل القومي،

$\frac{I}{K}$: معامل رأس المال / الدخل،

a : معامل الإنخفاض في الدخل القومي نتيجة الإندثار،

u : معامل الزيادة في الدخل القومي الناجم عن التحسينات في العملية الإنتاجية .

من المعادلة يتضح أن كالسكي يرجع الزيادة في الدخل القومي إلى عاملين إيجابيين هما الإستثمار و التحسينات و عامل سلبي هو الإندثار. و نظرا لإعتماد كالسكي على الطريقة الإجمالية في تحليله لنمو الدخل القومي و ذلك بإحتساب الإندثار ضمن الدخل القومي فإن الأمر يتطلب استبعاد قيمة تلك الإندثار في الطاقة الإنتاجية من قيمة الدخل القومي للحصول على النمو الحقيقي في الدخل .

ثانيا - نموذج كالدور (Kaldor Model) : يعتبر هذا النموذج هذا النموذج أقل تشاؤما مقارنة مع نموذج هارود-دومار ، حيث اعتمد أن النمو الاقتصادي مستقر في حدود أن ميل الادخار S يتغير بالنسبة لتوزيع المداخل . إن الفكرة الرئيسية لنموذج كالدور تتمحور حول دالة الادخار الكلاسيكية التي تحمل العديد من الخصائص بالإضافة إلى معادلة الادخار ، لكن شريطة إهمال فرضيات النموذج الكلاسيكي (زيادة الإنتاجية الحدية للعوامل)¹.

لتكن :

$S\omega$ ميل ادخار العمال ، $S\pi$ الخاصة بالرأسماليين ، و لتكن مداخل الرأسماليين أكبر من مداخل العمال و

بالتالي ميل الادخار يكون أكبر حيث : $S\pi < S\omega$

لتكن Π الأرباح و w كتلة الأجور ، s الإدخار الكلي للبلاد

$$S = s\omega.w + s\pi .\Pi \quad \dots\dots\dots(6-2)$$

¹ زيرمي نعيمة ، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 160 .

$$W = Y - \Pi \quad \dots\dots\dots(7-2)$$

منه نستنتج أن :

$$S = S\omega (Y - \Pi) + S\pi \cdot \Pi \quad \text{أو} \quad S = SW + (S\pi - SW) \Pi \quad \dots\dots\dots(8-2)$$

و بقسمة S على Y نجد معدل ادخار البلد :

$$s/Y = s = s\omega + (S\pi - SW) \Pi / Y \quad \dots\dots\dots (9-2)$$

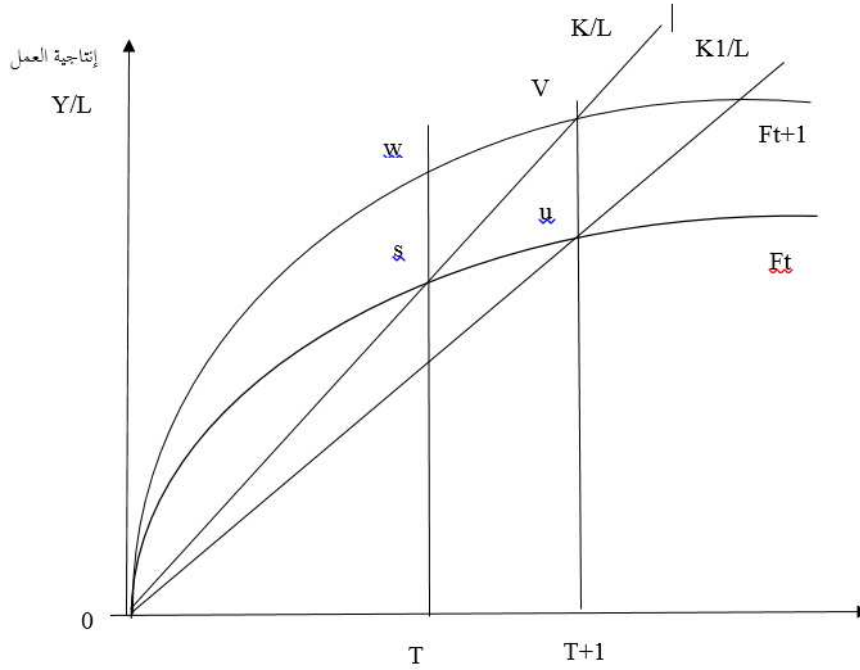
نلاحظ أن معدل ادخار البلد أكبر من حصة الأرباح في الناتج الوطني .

إن المتغيرة S هي التي تمكن n معدل النمو السكان من أن يتساوى مع نسبة S/Y . فإذا كان S/Y أكبر من n معناه أن هناك انخفاض حقيقي في اليد العاملة ، أي عدد السكان لا يسمح للوصول إلى المعدل الذي يضمن استمرار النمو ، وإذا كان عرض العمل أقل من الطلب عليه ترتفع الأجور و تنخفض نسبة الأرباح هذا ما يؤدي إلى انخفاض النسبة S/Y نحو n ، و العكس إذا كان S/Y أقل من n ، فهناك فائض في اليد العاملة و بالتالي تزيد البطالة و تنخفض الأجور و تزيد نسبة الأرباح ، و تزيد S مما يؤدي إلى حالة مساواة بين S/Y و n . و بالتالي فإن النموذج يتأرجح بين البطالة و قلة اليد العاملة ، لكن هناك ميكانيزم مرتبط بتقسيم الأرباح يسمح بتحقيق استقرار النمو .

ينطلق نموذج كالدور من أن النمو الاقتصادي يأتي من خلال التوازن بين نسب نمو التخزين من رأس المال و الإنتاج الكلي و إنتاجية العمل ، كما أن نسب هذه المتغيرات يجب أن تكون متساوية . كما أكد النموذج على وجود علاقة بين التقدم التكنولوجي و الاستثمار و يعبر عنها بنسبة رأس المال / الإنتاج . بالإضافة إلى أن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال و من ثم إلى المزيد من الاستثمار ، فإذا ارتفعت الاستثمارات الرأسمالية / التقدم التكنولوجي فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تنخفض ، مما تجعل الاستثمار

مواكبا للتقدم التكنولوجي¹ .و يمكن توضيح العلاقة بين إنتاجية العمل و نسبة رأس المال / العمل ، التقدم التكنولوجي ، و نسبة رأس المال/ الناتج من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (2-2) : يمثل نموذج كالدور



المصدر : ناظم محمد نوري الشمري ، أحمد زكريا صيام ، طاهر فاضل البياتي ، أساسيات الاستثمار العيني و المالي، مرجع

سابق ، ص 93

و يمكن توضيح دوال الشكل كما يلي:

Y/L يمثل إنتاجية العمل .

K/L نسبة رأس المال/ العمل .

FT التطور التكنولوجي في الفترة t .

¹ ناظم محمد نوري الشمري ، أحمد زكريا صيام ، طاهر فاضل البياتي ، أساسيات الاستثمار العيني و المالي، مرجع سابق ، ص

يتضح من خلال الشكل أن المنحنى يكون أقل تحديبا عندما تكون نسبة تزايد رأس المال / العمل أكثر من نسبة الزيادة في الإنتاج الكلي مع ثبات قوة العمل . و عندما يكون الإنتاج الحدي لرأس المال يساوي الصفر فإن المنحنى يكون مستقيما . أما إذا أدى التقدم التكنولوجي إلى تحريك الدالة F_t إلى F_{t+1} فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاج الحدي لرأس المال ، هذا ما يؤدي جعل المماس (F_{t+1}) في النقطة (u) أكثر إنحدارا عند النقطة s . كما أن هناك احتمال أن تحصل زيادة في الإستثمارات من أجل رفع الإنتاجية الحديثة لرأس المال و نسبة رأس المال / الناتج في النقطة (v) ، إلا أنه من وجهة نظر أخرى فلو كانت الاستثمارات الرأسمالية أكثر من التقدم التكنولوجي بالإضافة إلى ارتفاع نسبة رأس المال / قوة العمل ، و بقاء دالة الإنتاج (F_t) فعالة فإن الإنخفاض في الإنتاجية الحديثة لرأس المال يميل إلى عدم تشجيع الاستثمار و ارتفاع نسبة رأس المال / الناتج من (v) إلى (0) أي إلى ما كانت عليه في حالة استخدام التطور التكنولوجي .

المطلب الثالث : نموذج جوان روبنسون - نموذج مهالا نوبيس

يهدف هذا النموذج إلى زيادة الدخل الاستهلاك و العمالة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية مع الزمن بواسطة زيادة وسائل الإنتاج إلى حد يسمح باستثمار جزء كبير من دخل البلاد فيها مع الزمن قد يتجاوز 20 سنة ، و ينطلق من فرضية وجود اقتصاد مغلق يتكون من قطاعين : قطاع السلع الإنتاجية ، و قطاع السلع الاستهلاكية.

أولا : نموذج جوان روبنسون

يعتبر من أهم أنصار المدرسة الكينزية إذ يسمى باليسار الكينزي ، يتميز آراؤه بالطابع التقدمي إلى حد كبير ، كما تنتقد بشدة الفكر النيوكلاسيكي و يأخذ عليه تمسكه بفكرة التوازن الخالية المعنى . رغم أن " جوان روبنسون " تبدي تقديرها للاقتصاد الكينزي إلا أنها لم تقبل النظرية العامة ، فهي تعتقد أن هناك عيبا في هذه النظرية يتمثل في إفتراض كينز لفاعلية نظام السوق و القوى العرض و الطلب و إهماله قوة الاحتكارات في النظام

الرأسمالي . كما تطرقت إلى متناقضات النظام الرأسمالي و إدخالها سيطرت الاحتكارات في صلب التحليل من خلال كتابها الشهير " تراكم رأس المال " الصادر عام 1956. و كانت المشكلة الأساسية التي تبحث عن إجابة لها في نموذجها تتمثل في البحث عن المعدل الأمثل الذي يكفل توزيع الدخل القومي على نحو يضمن إستمرار النمو في الطلب الكلي و بشكل يجري النمو في الإنتاج و يحقق التوظيف الكامل ، و طرق و آليات لضمان تحقيقه.¹

1 - أهم الافتراضات التي انطلقت منها " جوان روبنسون :

- يتكون الاقتصاد القومي من قطاعين : الأول ينتج سلع وسائل الإنتاج ، و الثاني ينتج السلع الاستهلاكية.

- ثبات الفن التكنولوجي ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج .

- يعتبر الاستثمار متغير خارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي .

كما ركزت على معدل الأجور الحقيقية (عكس كينز) حيث أثبتت أن انخفاض معدل الأجر الحقيقي يؤدي إلى تخفيض الطلب الاستهلاكي و الذي يؤثر بدوره على عملية تراكم رأس المال و من ثم انخفاض معدل الربح مما يؤدي إلى ظهور البطالة .

ترى الاقتصادية " جوان روبنسون " أن الاحتكارات هي المشكل في عملية التأخير النمو و ظهور النمو البطالة ، ففي حالة الاحتكار يمكن لمعدلات الربح أن ترتفع و هذا ليس لنتيجة لمعدلات التراكم المرتفعة بل نتيجة لفائدة المحتكرين على رفع الأسعار ، وبذلك فإن في الغالب زيادة الدرجة الاحتكارية تؤدي إلى زيادة نصيب الأرباح من الدخل القومي على حساب تدني نصيب عنصر العمل مما يؤدي إلى خفض الطلب

¹ رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة ، الكويت ، سنة 1998 ، ص 318 ، بتصرف .

الاستهلاكي الكلي و إتجاه الاقتصاد إلى الركود و البطالة . كما أن مدى نجاح النقابات في ضغطها على أرباب العمل لزيادة الأجور يؤدي إلى عدم ظهور الركود و البطالة . أما في حالة المنافسة فإنها ترى وجود توافق بين الأسعار و التكاليف و أن الأجور ترتفع مع ارتفاع الإنتاجية .

كنتيجة يتمثل تحليل "جوان روبنسون" في ضرورة الارتفاع مستوى الأجور . فهي ترى أنه كلما ارتفعت الأجور بالتوازي مع الإنتاجية كان استخدام التكنولوجيا أقل كثافة من حيث العمل و أكثر كثافة في رأس المال أمرا مربحا لرجال الأعمال . أي أن ارتفاع الأجور يعد شرطا لتوسعة السوق ، و استمرار نمو الطلب حافزا أيضا في التقدم التكنولوجي .

إن تحليل "روبنسون" قد انتهى تقريبا إلى نفس نتيجة التي انتهى إليها "كينز" من حيث ضرورة ارتفاع مستوى الطلب الكلي حتى يتمكن من الحفاظ على مستويات التشغيل و الإنتاج و تحقيق التقدم الاقتصادي و التكنولوجي . و إذا كان "كينز" قد طالب بضرورة تطبيق أساليب السياسة النقدية و المالية لضمان تحقيق هذا الهدف ، فإن "روبنسون" يمكن اعتبارها من رواد نظرية إعادة توزيع الدخل القومي بوصفها وسيلة لتلاقي أزمات الركود و البطالة . و لهذا كان تحليلها الأساسي ركيزة استند إليها عدد آخر من الكينزيين اليساريين في مجال التأكيد على أهمية الربط بين التوزيع و التوظيف و النمو .

2 - أهم الانتقادات الموجهة لنموذج جوان روبنسون و الخاصة بالدول النامية : ¹

- انخفاض مستوى معدل تراكم رأس المال إلى معدل النمو المتوقع ، إذ يكون معدل تراكم رأس المال دائما أقل من معدل النمو المتوقع ، بالإضافة إلى وجود فائض في قوة العمل.
- /فترضت جوان روبنسون اقتصاد مغلق و هذا الشرط غير واقعي .

¹ رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة ، مرجع سابق، ص 320 بتصرف .

- يفترض نموذج روبنسون أن العمل و رأس المال يتم مزجهما بنسب ثابتة للحصول على كمية معينة من الإنتاج و يعتبر هذا الافتراض غير واقعي .

ثانيا - نموذج مهالا نوبيس

ينطلق المضمون الرئيسي لهذا النموذج من أن هناك إمكانية في زيادة إنتاج السلع الرئيسية بالمستوى الذي يسمح باستثمار جزء كبير من الدخل القومي للبلد و ذلك عن طريق زيادة الجزء المخصص من الدخل للاستثمار لأن الزيادة الطاقة الإنتاجية للسلع الرأسمالية خلال فترة الخطة تؤدي إلى رفع معدلات نمو الدخل و الاستهلاك و العمالة إلى مستويات لا يمكن الحصول إليها دون حصول زيادة في الطاقة الإنتاجية . و يقوم النموذج على عدة افتراضات و هي :

1 - وجود اقتصاد مغلق يتكون من قطاعين و هما :

1-1- القطاع الأول : ينتج هذا القطاع سلع رأسمالية (I) تستخدم في توسيع الطاقة الإنتاجية للقطاع نفسه إضافة إلى القطاع الثاني¹. و بمعنى آخر القطاع الأول يقسم إلى قطاعين لتصبح (I₁) و (I₂) ، كما أن λk و λK يمثلان معاملات تخصيص الاستثمارات على القطاعين الأول و الثاني .

1-2- القطاع الثاني : ينتج هذا القطاع السلع الإستهلاكية (C) الضرورية لتلبية الحاجات الفعلية للعاملين و المنتجين بما في ذلك المواد الأولية . و B_k و B_c يمثلان مقدار الزيادة في إنتاج (I و C) ، و عندما يزداد الاستثمار في القطاعين الأول و الثاني بمقدار وحدة واحدة ، فهي تمثل مقلوب المعامل الحدي لرأس المال =

$$\frac{\Delta P}{\Delta K}$$

بحيث :

¹ رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 321 - 323 بتصرف .

ΔP : الزيادة في الإنتاج .

ΔK : الزيادة في الإستثمار .

2- يعتبر رأس المال عامل محدود للكمية : لا يمكن لأي جزء منه أن ينتقل من قطاع إلى آخر ، مما يجعل

الاستثمار يتحدد بواسطة مخزون رأس المال في القطاع الأول بينما تتحدد السلع الاستهلاكية بواسطة المخزون

من رأس المال و معامل رأس المال في القطاع الثاني .

3 - يعتبر رأس المال ذا مستوى ثابت : إنطلاقاً من الافتراضات السابقة يمكن توضيح النموذج من خلال

المعادلات التالية :

$$\Delta I = B_K \lambda K I_{t-1} \dots\dots\dots(10-2)$$

$$\Delta c = B_c \lambda c I_{t-1} \dots\dots\dots(11-2)$$

و بحل المعادلة (10-2) عندما يكون (I_0) في الفترة (t) نحصل على المعادلتين التاليتين :

$$I_t = I_0 (1 + \lambda K B_K) \dots\dots\dots(12-2)$$

$$I_t - I_0 = I_0 [(1 + \lambda C B_K)^{t-1}] \dots\dots\dots(13-2)$$

و بحل المعادلة (11-2) نحصل على المعادلة (14-2) كما يلي :

$$C_t - C_0 = B_c \lambda c I_0 \frac{(1 + \lambda K B_K)^{t-1}}{\lambda K B_K} \dots\dots\dots(14-2)$$

إن (λK) متغير استراتيجي في النموذج و يمثل من الاستثمار المخصص للقطاع الأول المنتج للسلع

الرأسمالية.

B_K يمثل معامل رأس المال في القطاع الأول .

أما في المعادلة (14-2) يتضح دور الهام λK في المتغيرين (Yc) بالارتباط مع (t) الذي يمثل عنصر الزمن ، و بزيادة (λK) تزداد قيمة (λc) ، بسرعة ، كما نجد (ct) تتأثر بنسبة $(\frac{\lambda c}{\lambda K})$ و تأخذ قيمة أقل كلما ارتفعت قيمة (λK) الزيادة في (ct) بالإضافة أن قيمة (λK) تتغير بتغير أهداف التخطيط¹ .

إن النتيجة الأساسية لهذا النموذج هو أن النمو المستقبلي للدخل و الاستهلاك تتوقف على أولوية المعطاة للقطاع الأول المنتج للسلع الرأسمالية لأنها تؤدي إلى زيادة الطاقة الإيداعية على مدار الزمن مما يعظم معدل تكوين الفائض القابل للاستثمار في الاقتصاد القومي . لقد اتسم نموذج مهالانوبيس بتشابه كبير مع نموذج الاقتصاد الروسي فلدمان و الخاص بالأثر الحاسم للتوزيع القطاعي للاستثمار على مجمل اتجاهات عملية التنمية و استراتيجية التصنيع التي تبناها المجتمع ، و قد نتج هذا التشابه في المشاكل التي ظهرت أمام هذين الاقتصاديين و خاصة بوظائف التخطيط الطويل الأجل و التي هدفها الأساسي هو خلق قطاع صناعي كقائد لعملية التنمية الاقتصادية .

ب - أهم الانتقادات الموجهة لهذا النموذج :

- افتراض ثبات معامل رأس المال (Bc) في القطاع الثاني خلال فترة الخطأ ، وهذا يعني عدم أخذ بعين الاعتبار أثر التصنيع في القطاع الأول على إنتاجية العمل في القطاع الثاني و أثر التشابك القطاعي في الاقتصاد القومي .
- لم يتطرق النموذج إلى ميزان المدفوعات في الوقت الذي يعتبر هذا الجانب مهم ، إذ المرحلة الأولى من عملية التنمية إلى استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية من الخارج مما يؤدي إلى إختلال في ميزان المدفوعات و بالتالي عدم الوصول إلى نتائج المطلوبة عند تطبيق النموذج .

¹ رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة ، مرجع سابق ، 324 بتصرف .

- أكد النموذج أن الاستثمار في السلع الرأسمالية متغير أساسي إلا أن الواقع أثبت غير ذلك ، فخلال فترة زمنية يصبح من المستحيل توسيع القطاع الأول المنتج للسلع الرأسمالية ما لم يتم توسيع الطاقة الإنتاجية في القطاع الثاني المنتج للسلع الإستهلاكية فقط .

المبحث الثالث : علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي متطرقين بذلك لأهم النماذج التي فسرت هذه العلاقة ، انطلاقا من نموذج "سولو" و دراسة علاقته بالنمو الاقتصادي ، ثم التطرق إلى أهم نماذج النمو الداخلي (نموذج " Ak " Robbello ، نموذج " Lucas " نموذج " Barro " ، و نموذج "k.J Arrow" . و في الأخير التطرق لأهم الدراسات حول التعليم و علاقتها بالنمو الاقتصادي (دراسة " Shultz " ، دراسة " Denisom " ، ثم دراسة " Aukrust " .

المطلب الأول : "نموذج سولو"

يعتبر النموذج "Solow" من أهم النماذج الاقتصادية المهمة بالنمو الاقتصادي و بإعتباره الخلفية النظرية لكل النماذج التي تعنى بدور رأس المال البشري و النمو الاقتصادي . إن نموذج سولو جاء بناء على الاقتصادي الأمريكي " روبرت سولو" في كتابه " مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي " سنة 1956 ، إذ تناول فيها النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، و كان هدفه الأساسي في بناء نموذج هو الإجابة على التساؤل التالي : لماذا هناك بلدان غنية جدا و بلدان أخرى فقيرة ؟ و ما هي أسباب هذه الفروقات ؟ . كما لاحظ أيضا أن الاستنتاجات التي قدمها نموذج "هارود-دومار" بدت و متشائمة إلى حد كبير ، بالإضافة إلى الفرضية ميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة و حالة التوظيف الزائد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال و ليس القصور الذاتي للنظام الرأسمالي ، و لهذا اقترح "سولو" إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج.

أولا : أهم الفرضيات التي يبنى عليها النموذج

- دالة "كوب دوغلاس" هي دالة الإنتاج ذات غلة ثابتة¹، إذ تعتبر هذه الفرضية الأهم في هذا النموذج و التي تميزه عن نموذج "هارود-دومار" و هي إمكانية الإحلال بين عنصري الإنتاج (رأس المال و العمل) في ظل انعدام التقدم التكنولوجي .
- يأخذ الاستهلاك شكل دالة "كينز" .

$$C = cY \Rightarrow S = (1 - c)Y = sY \quad \dots\dots\dots(15-2)$$

- اقتصاد مغلق تسوده المنافسة في جميع أسواقه ، و ينتج منتجا واحدا .
- ثبات نسبة مساهمة السكان في التشغيل ، فإذا كان معدل النمو السكان هو (n) فإن عرض العمل ينمو كذلك ب (n) و ذلك لأن :

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{\frac{dt}{dt}} = \frac{\dot{L}}{\dot{t}} = n \quad \dots\dots\dots(16-2)$$

- فرضية قانون تناقص الغلة و تناقص المعدل الحدي للإحلال و وجود مرونة في الأسعار و الأجور ، كما أن عوائد العمل و رأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما .
- تعتبر التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ .
- اقتصاد مغلق و بالتالي لا أثر للتجارة الخارجية ، بالإضافة لوجود المنافسة التامة .
- عدم وجود علاقة بين مستوى الاستثمار و الادخار .
- تشغيل التام لليد العاملة و مخزون رأس المال .

ثانيا : عرض نموذج "سولو"

تم الاعتماد في البناء النموذج على دالة الإنتاج لكوب دوغلاس و التي تخص الإنتاج على المستوى الكلي ، و التي تأخذ الشكل التالي :

¹ Ulrich Kohili , *Analyse macroéconomie* , De Boeck , Bruxelles Belgique 1999 , p 418 .

$$Y = F (K, L) = K^\alpha . L^{(1-\alpha)} \dots\dots\dots(17-2)$$

حيث : $0 < \alpha < 1$

يقوم نموذج سولو على منتج وحيد ينتجه مجمل الاقتصاد بمستوى إنتاج (Y_t) ، جزء يدخر و جزء يستثمر ، و

(sY_t) حجم المدخرات ، (K_t) مخزون رأس المال ¹.

كما أن الاستثمار الصافي عبارة عن معدل نمو مخزون رأس المال أي : $(K^* = \frac{dK}{dt})$

$$K^* = sY \dots\dots\dots(18-2) \quad \text{لدينا :}$$

و المنتج ينتج بعنصري إنتاج (العمل و رأس المال)

$$Y = F (k, L) \dots\dots\dots(19-2)$$

بتعويض (19-2) في (18-2) نجد :

$$K^* = sF (K, L) \dots\dots\dots(20-2)$$

L : مستوى التشغيل الكامل .

نمو قوة اليد العاملة متغير خارجي و تزيد بمعدل نسبي ثابت (n) مع انعدام أثر التغير التكنولوجي .

$$L_t = L_0 e^{nt} \dots\dots\dots(21-2)$$

L_t : عرض العمل .

بافتراض أن التشغيل الكامل يساوي عرض العمل نعوض المعادلة (21-2) في (20-2) نجد :

$$K^* = sF (K, L_0 e^{nt}) \dots\dots\dots(22-2)$$

كما الإنتاجية الحدية للعمل تحدد بمعدل الأجر :

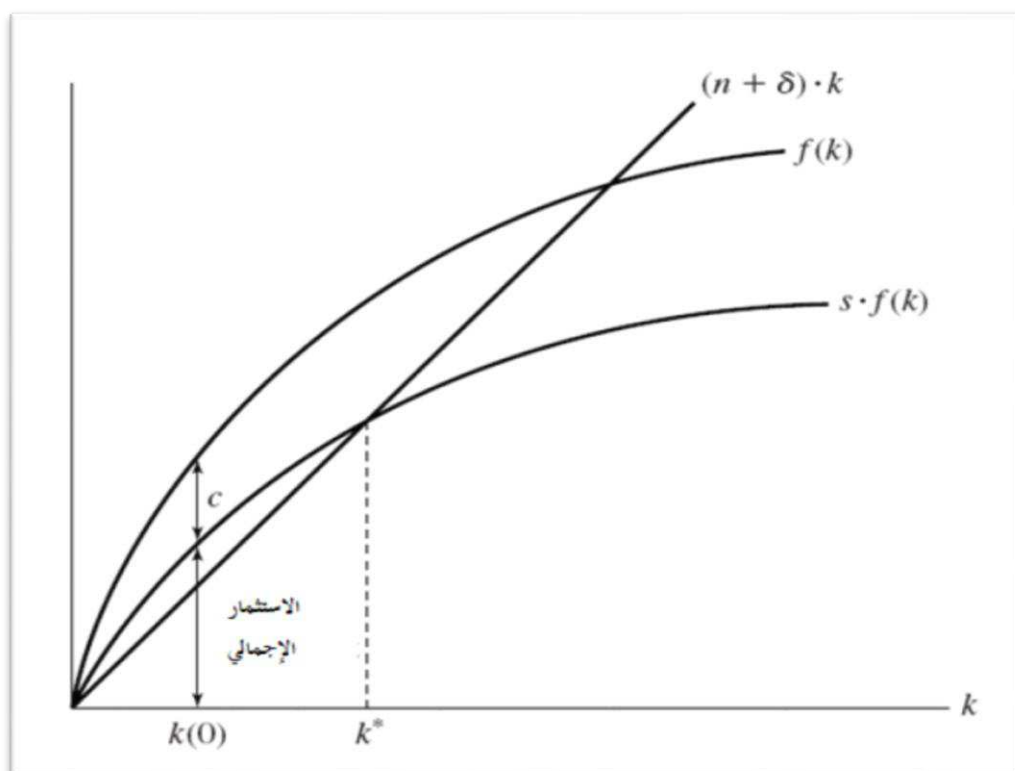
$$W = \frac{dF (k, L)}{dt} \dots\dots\dots(23-2)$$

W : معدل الأجر .

¹ عمر صخري ، مبادئ الاقتصاد الرياضي ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، مرجع سابق ، ص 181 .

فعرض العمل المتوفر يوضح من خلال العلاقة (2-21) ، بالإضافة أن المردود الحقيقي للعوامل يزيد بنسبة تضمن التشغيل الكامل للعمل و رأس المال ، كما يمكن استعمال دالة الإنتاج من العلاقة (2-19) لإيجاد حجم الإنتاج .

الشكل رقم (2-3) : يوضح نموذج سولو



المصدر : Robert J.Barro, Xavier Sala-i-Martin, **Economic Growth** , 2ndEd, op.cit, p 29

($n + \delta$) : تمثل معدل الاهتلاك الفعلي لمعامل رأس المال / العمل .

S : معدل الادخار .

يبين الشكل أن الاستثمار الإجمالي للفرد الواحد يساوي ارتفاع المنحنى $s \cdot f(k)$ عند هذه النقطة ، أما الاستهلاك الفردي يساوي المسافة العمودية عند هذه النقطة و التي بين المنحنيين $s \cdot f(k)$, $f(k)$.

1- النموذج القاعدي ل " سولو " :

في ظل الفرضيات السابقة لـ "سولو" ، يقوم النموذج القاعدي على ما يلي :

- الإنتاج الفردي ، و يوضح من خلال العلاقة التالية :

$$Y = \frac{y}{L} = \varphi(k) = k^\alpha \dots\dots\dots(24-2)$$

- تراكم رأس المال و هو عبارة عن :

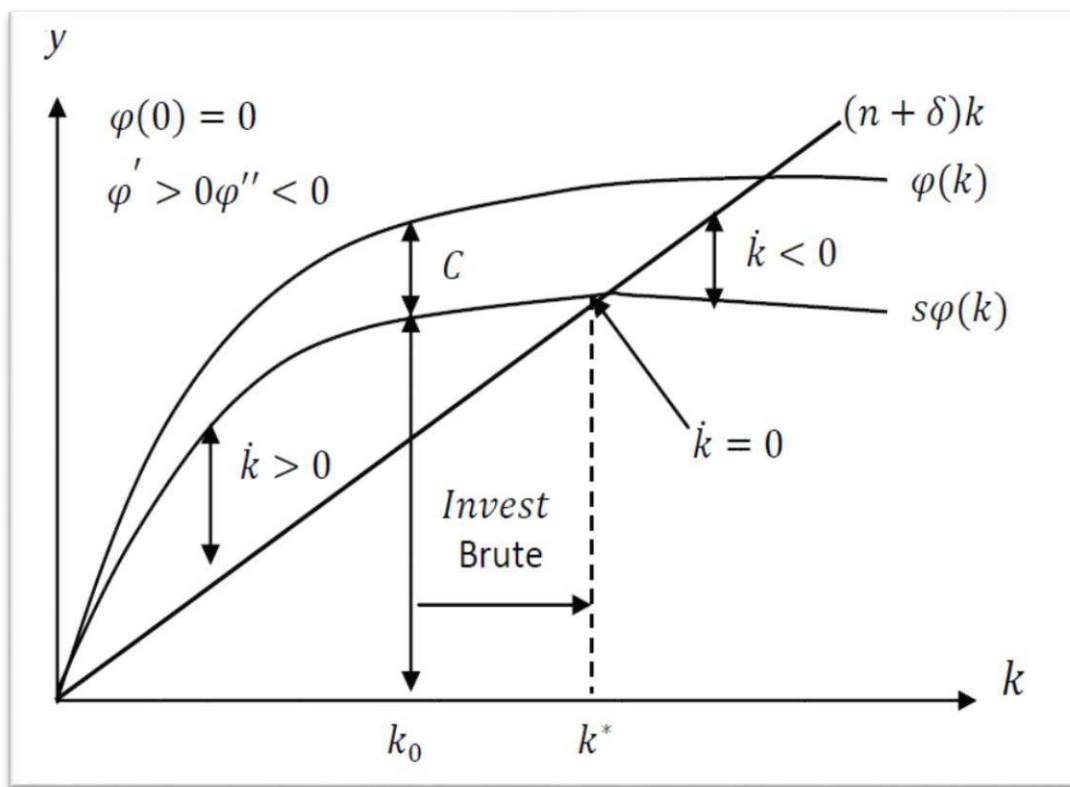
$$\dot{K} = \frac{dk}{dt} = I - \delta k \dots\dots\dots(25-2)$$

- معدل نمو عنصر العمل ، بافتراض أن سوق العمل متوازن .

$$\dot{K} = s \varphi(k) - (\delta + n)k \dots\dots\dots(26-2)$$

إذ تمثل المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي ، كما يمكن تحديد من خلالها تراكم رأس المال .

الشكل رقم (2-4) يوضح نموذج سولو القاعدي



المصدر : 2^{ème} Michel Devoly , **Théories macroéconomique (Fondement et controverses)**

édition , Armqnd coline , Paris 1998 , p 205

يمثل الشكل البياني الطريقة مختصرة لمعطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي ، بحيث تعطى نسبة التغير في k بالفرق بين المنحنيين $[s \cdot \varphi(k)]$ و $[(n+\delta) \cdot k]$ ، و عندنا تقاطع المنحنيين نتحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{\dot{K}}{K} = 0 \Rightarrow \dot{K} = 0 \quad , k = k^*$$

و هي الحالة التوازنية ، أما في الحالة الأخرى يكون لدينا :

$$K_0 < k^* \Leftrightarrow \dot{K} > 0$$

$$K_0 > k^* \Leftrightarrow \dot{K} < 0$$

بالنسبة للحالة الأولى يكون رأس المال الفردي متزايد و تسمى بتقوية رأس المال في الاقتصاد ، أما بالنسبة للحالة الثانية فإن رأس المال الفردي يتناقص و هذا ما يسمى بتوسيع رأس المال .

ثالثا : نموذج سولو للنمو و علاقته برأس المال البشري

- يمكن إضافة رأس المال البشري كمدخل إضافي حيث يمكن أن يتراكم . إذ يتم سنويا استثمار حصة ثابتة من الناتج في تعليم و تدريب قوة العمل (رأس المال البشري) .¹
- دالة إنتاج رأس المال البشري تختلف عن بقية السلع (الاختلاف ما بين رأس المال المادي و البشري) .
- السلع الاستهلاكية تنتج بنفس التكنولوجيا .

تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي :

$$Y = K^{\alpha} H^{\theta} (AL)^{1-\alpha-\theta} \dots\dots\dots (27-2)$$

$$0 < \theta < 1 , \alpha + \theta < 1$$

حيث تشير H إلى رأس المال البشري .

علما بأن ($\alpha + \theta < 1$) تتضمن انخفاض العوائد مع (K) و (H) . إذ يصبح نموذج سولو للنمو بعد إدخال

رأس المال البشري نمودجا داخليا في ما إذا كان ($\alpha + \theta = 1$) .

- تعادل الصيغة النسبية لدالة الإنتاج إلى :

$$Y_t = k_t^{\alpha} h_t^{\theta}$$

حيث :

$$Y_t = \frac{y}{A_t L_t} , K_t = \frac{k_t}{A_t L_t}$$

¹ أحمد الكواز ، اقتصاديات الاستثمار النظريات و المحددات ، المعهد العربي للتخطيط ، المجلد 1 ، العدد 3 ، الكويت ، مارس

- يتنبأ نمو سولو المتضمن رأس المال البشري معدلا أكبر مما يتنبأ به نموذج سولو بدون رأس المال البشري. أي أنه كلما ارتفعت الحصة الناتج المستثمرة في رأس المال البشري ، كلما ساهم في ارتفاع الناتج .

- أشارت العديد من الدراسات التطبيقية لنموذج سولو المتضمن رأس المال البشري إلى نتائج مقبولة فيما يخص التنبؤ بحالة الاستقرار .

رابعاً - نموذج "سولو" مع التقدم التكنولوجي : بالاعتماد على النموذج القاعدي ل "سولو" فإنه في المدى الطويل يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة ، كما أن متوسط دخل الفرد لا ينمو . و ادخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج ، حيث هناك ثلاث تأثيرات مختلفة على الناتج المحلي الإجمالي و هي :

- حسب " Harrod " يكون التقدم التكنولوجي حياديا إذا كان يدعم إنتاجية $(Y = f(k, AL))$.
 - حسب Solow " يكون " التقدم التقني حياديا إذا كان يدعم رأس المال $(Y = f(AK, L))$.
 - حسب " Hicks " اعتبر أن دالة الإنتاج يمكن أن تتأثر بالتقدم التكنولوجي $(Y = Af(K, L))$.
- مما سبق نلاحظ أن تأثيرا التقدم التكنولوجي تكون مختلفة و تؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي ، كما أن التقدم التكنولوجي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل . و عليه فإن دالة الإنتاج كما يلي :

$$Y = f(K, AL) = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha} \dots\dots\dots(28-2)$$

(A) : تمثل التقدم التكنولوجي و هو متغير خارجي المنشأ و يتزايد بمعدل ثابت .

تتميز البلدان المتقدمة بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال و معدل نمو سكاني ضعيف بالإضافة رقي تقني قوي، و هو عكس ما تعانيه البلدان النامية ، و سبب تخلفها راجع إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني أو انخفاض الكبير في مستوى التقدم التكنولوجي .

فالرغم من الانتشار الواسع لنظرية " *Solow* " ، إلا أنها لم تستطيع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في الأجل الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية ، مما جعل بعض الاقتصاديين يشكون في دقتها ، و أهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي .

المطلب الثاني : نماذج النمو الداخلي

بالرغم من أن نموذج "سولو" اعترف بأهمية التكنولوجيا و اعتبرها مصدر أساسي للنمو الاقتصادي ، إلا أنه لم يوضح كيفية و طريقة تحقيق التقدم التكنولوجي ، كما لم يعطي تفسيراً واضحاً للمعامل A و افترضه متغير خارجي و ينمو خارج النموذج بشكل تلقائي . في المقابل فقد كان هناك رأي آخر فقد أصبح من الضروري تجاوز استخدام التقدم التكنولوجي كمتغير خارجي إذ يجب تفسير هذا التقدم ضمن نموذج النمو ، إذ أطلق على نماذج التي تقوم على هذه الفكرة "اسم نماذج النمو الداخلي و التي تفترض وجود وفرة خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري و التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض ، كما ركزت أيضاً على تجانس معدلات النمو الاقتصادي بين الدول . مما سبق و بالاعتماد هذه النظرية على تراكم رأس المال التكنولوجي ، و رأس المال المادي و البشري ، و النفقات العمومية ظهرت النماذج التالية :

أولاً : نموذج *Robelo* (1991) - نموذج Ak -

يعتبر نموذج Ak أحد أول نماذج النمو الداخلي التي تكون فيها السياسات الاقتصادية دور و انعكاسات على النمو في المدى الطويل ، و قد اقترح " *Robelo* " في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية ، أي $(\alpha = 1)$ و تأخذ الشكل التالي¹:

$$Y = AK \dots\dots\dots (29-2)$$

حيث تمثل A : المستوى التكنولوجي و هو ثابت .

¹ Gregory . N. Mankiw « **Macroéconomie** » 3^{ème} édition . de boeck, Paris ,France 2003 , p 264

K : رصيد رأس المال الموسع (المادي و البشري)

تجعل دالة الإنتاج في هذا النموذج الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة و مساوية لمستوى التكنولوجي المستخدم

(A) . أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج " *Solow* " كالتالي :

$$\dot{K} = sY - \delta K \dots\dots\dots(30-2)$$

حيث عدد السكان ثابت أي ($\dot{L} = nL = 0$)

من المعادلتين السابقتين يمكن استخراج معادلة النمو التالية :

$$\frac{\dot{y}}{y} = sA - \delta \dots\dots\dots(31-2)$$

أو

$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots\dots\dots(32-2)$$

أو

$$\frac{\dot{k}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta \dots\dots\dots(33-2)$$

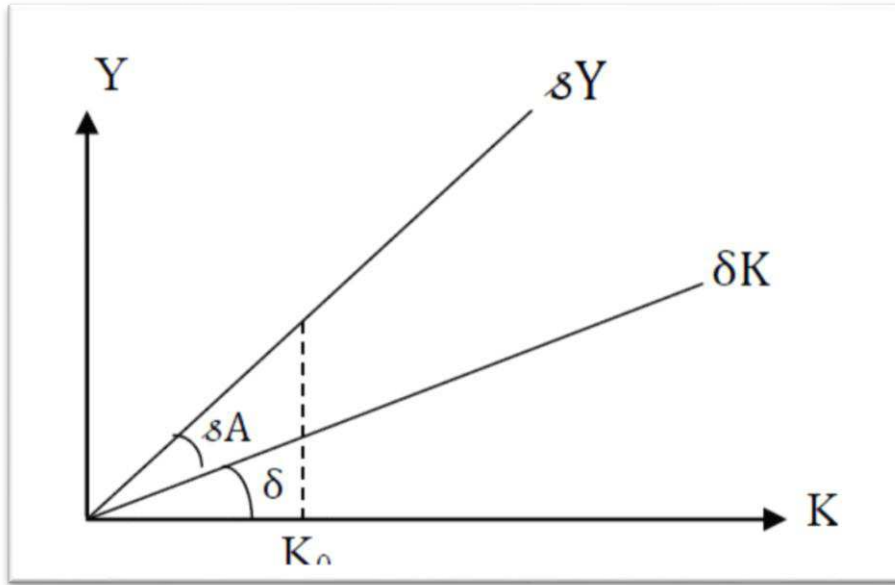
حيث :

Y : حجم الإنتاج

s : معدل الإدخار ، ومنه فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع مرور الزمن ، هذا ما يفسر

استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج "AK" كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (2-5): "نموذج AK"



المصدر : Gregory . N. Mankiw « **Macroéconomie** ».Op cit, p 264

يمثل المستقيم δY دالة خطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال ، أما بالنسبة للمستقيم δK فهو يمثل الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهلك ، بالإضافة إلى أن النموذج "AK" ذات غلة حجم ثابتة و تكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية لسابقتها . على عكس نموذج "Solow" فهو ذات غلة حجم متناقصة و بالتالي فإن كل زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الوقت حتى تصل إلى مستوى (δ) .

ثانيا - نموذج "Lucas" : إن الفكرة الرئيسية التي انطلق منها "Lucas" تتمثل في أن الاختلافات في معدل النمو بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري ، إذ يعتمد هذا النموذج على عدة فرضيات أهمها ¹:

¹ Schubert Katheline , **Macroeconomie comportement et croissance** , 2^{ème} Edition , Vuibert , France 2000 , p 305 .

- يعتبر أن الاقتصاد مكون من قطاعين فقط الأول يهتم بإنتاج السلع و الخدمات و الثاني في تكوين رأس المال البشري .

- لا يوجد تباين في الاختيارات التربوية و لا في مردود الفردي المبذول في الدراسة ، و عددهم يساوي n.

- Kh عبارة عن تراكم رأس المال البشري و هو مقيد بالدالة التالية :

$$\dot{h} = B(1-\mu) \dots\dots\dots(34-2)$$

حيث أن : μ تمثل الزمن المسخر للعمل .

$(1-\mu)$: الزمن المسخر للتعليم .

B : مقدرا الفعالية .

دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس و تأخذ الشكل التالي:

$$Y = K^\beta (hL)^{1-\beta} \dots\dots\dots(35-2)$$

h : تمثل رأس المال البشري الفردي .

إن نموذج "لوكاس" له خصائص مشتركة مع نموذج "سولو" ، إذ نجد أن رأس المال البشري في نموذج "لوكاس" يلعب دور التقدم التقني في نموذج "سولو" ، كما أن نموذج يقدم تفسيراً لنمو رأس المال البشري على عكس "سولو" الذي اعتبر التقدم التكنولوجي ثابتاً . كما أكد نموذج "لوكاس" إعطاء الوقت كبير و كافي للتكوين و التدريب و هذا من أجل زيادة رأس المال البشري و بالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي . كما نجد أيضاً أن سبب اختلاف درجة الفقر و الغنى بين مختلف الدول يرجع أساساً إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين و التعليم ، كما نجد أن الدول المتقدمة تمتاز بمعدلات تنمية جيدة و ذلك لأنها أعطت الأهمية و الوقت الكافي للتكوين ، في حين نجد أن الدول المتخلفة تمتاز بمعدلات تنمية ضعيفة و ذلك لعدم اهتمامها بتكوين الأفراد والتي عادة ما يكون لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي .

ثالثا - نموذج بارو "Barro" يعتبر هذا النموذج النفقات العامة هي مصدر النمو الذاتي و محرك النمو الاقتصادي ، و يعتبر رأس المال العام مصدر هذا النمو الذاتي ، و يتمثل رأس المال في مجموع التجهيزات و الخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى التي تكون مساهمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص خاصة في البنية الأساسية ، كالطرق ، الموانئ ، المطارات ، إعداد و تأهيل رأس المال البشري مثل التعليم و الصحة ، حماية حقوق الملكية كالأمن و الدفاع ، الخدمات المباشرة التي تدخل في دالة منفعة المستهلكين مثل الملاعب ، المتاحف .¹

ميز نموذج "بارو" بين نوعين من رأس المال العام و هما :

1- رأس المال العام الإنتاجي : هو الذي يؤثر على دالة إنتاج رأس المال الخاص بالتأثير على معدل التطور التكنولوجي و رأس المال البشري ، أي تأثير على أحد عوامل النمو الذاتي بطريقة تسمح بزيادة مكاسب الاستثمار المحتملة . كما له أثر سلبي يتمثل في أثر استبعاد أي هجر بعض الأنشطة الإنتاجية بسبب فرض الضرائب مرتفعة من أجل تمويل نفقات العامة المتعلقة بالإنتاج .

2- رأس المال العام الاستهلاكي : فهو يسمح بتحسين مستويات الرفاهية لدى المستهلكين ، بالأخذ بعين الاعتبار ما قد ينتج عن هذا من أثر سلبي بسبب تخفيض الاستهلاك نتيجة ما يتحمله المستهلكين من ضرائب لتمويل هذا النوع من الإنفاق .

إن السياسة الاقتصادية لها دور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي و هذا من خلال السياسة الضريبية و سياسة الإنفاق . إذ يعتبر هذا النموذج الأول من حاول إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه رأس المال العام في النمو الذاتي ، على اعتبار أن نفقات البنية الأساسية تزيد من إنتاجية رأس المال الخاص ، كما يمكن أن تمول الدولة بواسطة الضرائب و من ثم زيادة حجم الضرائب و بالتالي فزيادة حجم نفقات البنية الأساسية تؤدي إلى

¹ زيرمي نعيمة ، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سابق، ص ص 165-166 .

إدخال وفرات خارجية إيجابية . و من الملاحظ أنه يوجد مستوى أمثل للإنفاق العام أعلى من مستوى التوازن في الأسواق التنافسية ، و هذا المعدل يسمح بمعدل نمو مستمر للاقتصاد و أكثر ارتفاعا ، و قد يصل الاقتصاد إلى هذا الحجم حينما تتساوى النفقات العامة مع مقدار مساهمتها النسبية في الإنتاج .

3- أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا النموذج :

- التأكيد على وجود وفرات خارجية إيجابية للنفقات العامة ، هذا ما يعني أن معدل النمو الثابت يرتبط إيجابيا بالحصة النسبية للنفقات العامة ، بالنظر إلى أنها تعمل على تحسين كل من المتغيرات الثلاثة التالية : الادخار، الاستثمار ، الاستهلاك .
- إذا كانت الإيرادات ثابتة ، و الإنتاج يعتمد على تراكم عامل الإنتاج (رأس المال الخاص ، رأس المال العام) فأن النموذج يعطي نمو ذاتيا .
- إن معدل الضريبة يلعب دورا إيجابيا في التأثير على معدل النمو ، إذ ينجم عن زيادة معدل الضريبة ازدياد مستوى رأس المال العام ، و من ثم نمو الإيرادات الخاصة نتيجة ازدياد فاعلية رأس المال الخاص و بالتالي تطور معدل النمو .

رابعا - نموذج " K.J. Arrow "

ينطلق هذا في تحليله للنمو الاقتصادي من نموذج " Solow " مع اعتبار التقدم التقني داخلي المنشأ ، حيث بإمكانه النمو مع زيادة التراكم الرأسمالي للحد من تناقص إنتاجيتها ، كما يمثل مستوى إنتاجية العمل ، كما تلعب الممارسة و التمرن دورا مهم في تحديد إنتاجية العمل و على دالة هذا النموذج تكون من الشكل الآتي : ¹

$$A = G(K) = ZK^p \dots\dots\dots(36-2)$$

¹ كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية و قياسية، مرجع سابق، ص ص 59 - 60 .

حيث ($0 < \rho < 1$) معمل التمرن ، بينما (Z) معمل مستقل ينمو بمعدل (y) ، و عليه يكون معدل نمو التقدم التقني (A) كما يلي :

$$g_A = \frac{\dot{A}}{A} = \rho \left(\frac{\dot{k}}{k} \right) + \frac{\dot{Z}}{Z} = \rho \frac{\dot{k}}{k} + y \dots\dots\dots(37-2)$$

باستعمال نفس فرضيات " Solow " و كذا دالة الإنتاج " *Cobb-Douglas* " فإن تراكم مخزون رأس المال و الطبقة العمالية يكون كما يلي :

$$\dot{k} = s Y - \delta K \dots\dots\dots(38-2)$$

$$\dot{L} = nL \Rightarrow g_L = \frac{\dot{L}}{L} = n \dots\dots\dots(39-2)$$

أما معدل نمو تراكم مخزون رأس المال فهو :

$$g_K = s \frac{K^\alpha}{K} - \delta \dots\dots\dots(40-2)$$

انطلاقا من العلاقات السابقة يمكن كتابة :

$$g_A + g_L = \rho g_K + y + n \dots\dots\dots(41-2)$$

و عليه يكون تراكم مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية كالتالي :

$$\dot{K} = s (1 - \rho) K^\alpha - [(y+n) + \delta(1 - \rho)]K \dots\dots\dots(42-2)$$

انطلاقا من العلاقة الأخيرة يمكن إيجاد كمية رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل (AL) عند التوازن ، حيث أنه إذا كانت ($\dot{K} = 0$) فإن :

$$\hat{K} = \left(\frac{s(1-\rho)}{n+y+\delta(1-\rho)} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots\dots\dots(43-2)$$

و عند التوازن و ثبات قيمة (K) عند ($\hat{K}$) فإن معدل نمو مخزون رأس المال و الناتج هي :

$$g_K = g_y = \frac{y+n}{1-\rho} \dots\dots\dots(44-2)$$

1- أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا النموذج :

- إذا كانت ($0 < (1 - \rho) < 1$) فإن النمو يكون غير مرتبط بمعدل الادخار (s) .

- إن زيادة معدل التمرن (ρ) تؤدي إلى زيادة كمية العمل الفعلية ، هذا ما يؤدي إلى انخفاض مستوى مخزون تراكم رأس المال لكل وحدة عمل فعلية .
- يؤثر معامل التمرن (ρ) إيجابا على معدل نمو الناتج الفردي ، مما يجعل النموذج قادرا على شرح أسباب اختلافات في الإنتاجية بين البلدان ، حيث زيادة التمرن بأحد أشكالها المتنوعة (الخبرة ، النفقات التعليمية) تزيد من الناتج لكل عامل .
- تؤدي الزيادة في معدل النمو السكاني إلى زيادة في نمو الناتج هذا ما يؤدي إلى نمو حصة العامل منه.

إن هذه النتائج تظهر أهمية بعض العوامل الداخلية التي تؤثر على النمو في المدى الطويل ، غير أن تطبيق النموذج يحتاج إلى الكثير من التوضيح خصوصا ما تعلق بمعامل التمرن ، كما أن كل مجتمع يرى بعض المتغيرات الملائمة له ، فالبعض يعتبرها نفقات التعليم و البعض الآخر يراها الخبرة المتواصلة ، و البعض يراها التكوين المتواصل .

المطلب الثالث : أهم الدراسات حول علاقة التعليم برأس المال البشري

اكتشف بعض العلماء أن الزيادة التي تحصل في النمو الاقتصادي لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال الطبيعي و لكن هناك عوامل أخرى تفسر تلك الزيادة و من أهم هذه العوامل التعليم . فعند ادخال التعليم لمعرفة علاقته بالزيادة في الناتج المحلي وجد أنه يساهم بنسبة كبيرة في زيادة معدلات النمو و من ثم تحقيق التنمية الاقتصادية . و من بين هذه الدراسات : دراسة shultz ، و Denson ، و دراسة Aukrust .

أولا : دراسة " shultz "

تكاد تكون أبحاث " Shultz " (أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو) من الأبحاث الرائدة في مجال قياس العائد الاقتصادي للتعليم ، فقد اتجه في أبحاثه الرائدة إلى فكرة الاستثمار في البشر بطريقة مباشرة تمكن من

عرض هذه الثروة الجديدة - ثورة الاستثمار البشري - كما ذكر أن الاهتمام بهذا الموضوع قد بدأ خلال عام 1956 نظرا لعجز الوسائل المستخدمة عن تغيير زيادة الإنتاج بمرور الوقت ، فقد ركز في أبحاثه على قياس الزيادة في الإنتاج و ظاهرة التحسن التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة ، كما اعتبر هو الذي يفسر ما تتميز به ظاهرة النمو الاقتصادي و أن مفتاح الاستثمار البشري يكمن في التربية .

كما أن الفكرة الرئيسية التي " تتمثل في أن الاختلاف في النمو بين البلدان يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول " . و أن العنصر الرئيسي للنمو يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال البشري الناتج عن تجميع الفرد البشري للمعارف ، بالإضافة إلى مدى تكريس وقته من أجل اكتسابها ، فهذا يؤدي إلى تنمية رأس المال البشري . كما أن فعاليته يكون مرتبطة بمستوى الاقتصاد فإن كان الفرد على مستوى عال من مخزون رأس المال البشري ، فهذا يعني أن مستوى الاقتصاد للمجتمع الذي يعيش فيه متطور .¹

1- أهم النتائج التي توصل إليها "Shultz" :

- تضاعف الدخل الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية ، فقد ازداد من 150 بليون دولار سنة 1929 إلى 302 بليون دولار سنة 1957 ، و قد بلغت حصة عنصر العمل 75% ، بينما حصة رأس المال المادي 25% خلال نفس الفترة .
- ازداد حجم القوى العاملة من 49,2 مليون عامل سنة 1929 إلى 68 مليون عامل سنة 1957 . و قد بلغ نصيب العامل من عوائد العاملين 2287 دولار سنة 1929 ، بافتراض أن نصيب العمل الواحد من الدخل القومي الحقيقي بقي ثابتا سنة 1957 أي كما كان سنة 1929 ، فإن مجمل العوائد النقدية

¹ أمينة بلحنافي و فيصل مختاري ، أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية من 1962 إلى 2012 ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية - عدد 2016/02 ، ص 100 .

للقوى العاملة سوف تبلغ 155,5 بليون دولار عام 1957 ، و لكن مجمل العوائد النقدية للقوى العاملة بلغت 226,5 بليون سنة 1957 و بذلك تكون قد حققت زيادة في العوائد النقدية مقدارها 71 بليون دولار سنة 1957 . و قد بلغ إجمالي المخزون التعليمي للقوى العاملة 180 بليون دولار سنة 1930 بأسعار سنة 1957 و معدل نمو القوى العاملة 38% خلال الفترة (1929-1957) . و بافتراض أن المخزون التعليمي للقوى العاملة يزداد بنفس مقدار معدل نمو القوى العاملة فإن مقدار الزيادة في المخزون التعليمي سوف يبلغ 69 بليون دولار ، و سوف يزداد المخزون التعليمي إلى 249 بليون دولار و لكن الزيادة الفعلية في المخزون التعليمي خلال الفترة 1929-1956 بلغت 355 بليون دولار بأسعار سنة 1959 .¹

نتيجة لذلك تحققت زيادة في المخزون التعليمي مقدارها 276 بليون دولار أكثر مما كان مطلوباً لإبقاء حجم المخزون التعليمي في القوى العاملة على نفس مستوى سنة 1929 .
كما أن الزيادة في المخزون التعليمي ترجع إلى سببين رئيسيين و هما :
• النمو في حجم القوى العاملة بمقدار 69 بليون دولار .
• الزيادة في مستوى المخزون التعليمي للقوى العاملة بمقدار 286 بليون دولار .

2 - أهم الانتقادات الموجهة لدراسة " Shultz " : ادعى "شولتز" أن المشكلة الوحيدة التي تعرض لها هي مشكلة انتقال العامل على المستوى الحدي . و لكن تقدير المخزون الرأسمالي في التعليم على هذا الأساس لا يمكن استخدامه لتقدير التغيرات في الإنتاج الكلي نتيجة للتغير غير المنتظم في عدد الطلبة المسجلين في المدارس و الكليات .

¹ محمد موساوي ، الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي -حالة الجزائر 1970/2011 ، مرجع سابق ، ص ص 111- 113 بتصرف .

- بالرغم من إدراك "شولتز" لثنائية التعليم كسلعة استهلاكية و استثمارية ، إلا أنه لم يفصل الجزء الاستهلاكي عن إجمالي التكوين الرأسمالي في التعليم .
 - كما لم يدخل في حسابات "شولتز" الجانب من تعليم مهني الذي يتم خارج نظام تعليم رسمي .
 - يفترض "شولتز" التحاق جميع الخريجي بسوق العمل ، و هذا الافتراض يفنقر إلى الدقة ، كما أن جزء من مخرجات النظام التعليمي لا يلتحقون بسوق العمل خاصة الإناث .
 - و في الأخير نلاحظ أن "شولتز" اهتم بالإنفاق على التعليم و إظهار قيمة مادية للمخزون التعليمي المتضمن في القوى العاملة ، و بناءا عليه فقد قسم رأس المال إلى قسمين : رأس المال المادي و رأس المال البشري ، كما لم يعط اهتماما كبيرا للقوى العاملة .
- ثانيا - دراسة "Denison" : تعتبر من أفضل الدراسات التي حللت مصادر النمو الاقتصادي و مساهمة التعليم في ذلك النمو . و يمكن توضيح الخطوات التي تتبعها "Denison" من خلال النقاط التالية :¹
- قام الباحث بحساب المعامل الموزون و الذي يشير إلى عوائد النسبية للأفراد في مستوى تعليمي معين مقارنة بمستوى أساس حدد بالمستوى الابتدائي ، و قد افترض أن متوسط الأجور في المرحلة الابتدائية يساوي 100 ، و بناءا على هذا الأجر قام بتكوين رقم قياسي للمراحل التعليمية الأخرى ، و بالاعتماد على مستوى الأساسي تم حساب أوزان سبعة مستويات تعليمية إضافية .
 - بعد حساب العامل الموزون قام بحساب التوزيع المئوي للعمالة المستغلة فعليا حسب المستوى التعليمي.
 - عند كافة المستويات التعليمية المطلوبة يتم الحصول على الرقم القياسي للسنة المطلوبة .
 - يتم تعديل الأرقام القياسية السنوية بحيث تأخذ بعين الاعتبار مستوى البطالة .

¹ محمد موسى ، الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر 1970/2011 ، نفس المرجع سابق ، ص ص 118-122 .

- يتم تعديل الأرقام القياسية السنوية لتأخذ بعين الاعتبار الأيام الدراسية خلال السنة ، بالإضافة إلى معدل الحضور اليومي .

1 - نموذج "Denison" : تختلف طريقة Denison عن Shultz إذ تهتم بعنصر العمل المتعلم الذي يدخل في دالة الإنتاج و ليس الاستثمار المادي في التعليم ، و بناءا عليه يمكن تقسيم القوى حسب المستوى التعليمي كالتالي :

Lh : القوى العاملة التي تحمل مؤهلات التعليم العالي .

Ls : القوى العاملة التي تحمل المؤهل الثانوي .

Lp : القوى العاملة التي تحمل المؤهل ما دون الثانوي .

حسب هذه التقسيمات تصبح دالة الإنتاج العامة على الشكل التالي :

$$Y = f(Lp, Ls, Lh, K) \dots\dots\dots(45-2)$$

و عند حساب مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب طريقة "دينيسون" يتم ضرب معدل النمو للقوى العاملة التي تحمل مؤهل تعليمي ، بينما عند حساب مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب طريقة "شولتز" فإن مساهمة تكون مشتقة من تقديرات القيمة المادية لرأس المال البشري .

ثالثا - دراسة Aukrust : إذ قام بدراسة الاقتصاد النرويجي و حاول أن يظهر أهمية العنصر البشري (الإدارة ، المهارات المهنية ، المعرفة و التكنولوجيا) في النمو الاقتصادي و اعتباره عاملا مهما كما هو الحال بالنسبة لرأس المال المادي .¹

كما لم يشر مباشرة إلى التعليم و إنما أدخل ما يسمى بالإدارة في دالة الإنتاج إضافة إلى رأس المال المادي و العمالة . و افترض ما يلي :

¹ محمد مساوي ، الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي -حالة الجزائر 1970/2011 ، نفس المرجع سابق ، ص ص 122 - 124.

- يمكن تمثيل العلاقة بين الإنتاج و عوامل الإنتاج (رأس المال المادي ، العمل ، الإدارة) من خلال دالة إنتاج كوب دوغلاس (*cobb-Douglas*) .
- يتزايد عامل الإدارة بمعدل ثابت خلال فترة الدراسة . و بناءا عليه فإن عنصر الإدارة يمكن إدخاله في دالة الإنتاج على الشكل الآسي .

1- أهم النتائج التي توصل إليها :

- زيادة كمية رأس المال المادي ب 1% سوف تؤدي إلى زيادة الناتج القومي ب 0.2% بافتراض ثبات الإدارة و العمالة .
 - زيادة العمالة ب 1% سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج بمقدار 0.7% في الناتج القومي بافتراض ثبات الإدارة و رأس المال المادي .
 - عند ثبات رأس المال المادي و العمل ، فإن الناتج القومي سوف يزداد ب 1.8% سنويا نتيجة للعنصر البشري و ذلك بسبب التحسن التدريجي للإدارة و التكنولوجيا .
- بناءا على ذلك توصل إلى أن " العنصر البشري " يعتبر قوة محركة للنمو الاقتصادي ، كما يجب الاهتمام بهذا العنصر ، و من المؤكد أن النمو الاقتصادي يمكن زيادته إذا بذلت جهود جديدة في حقل التعليم و البحث العلمي .

يتضح من خلال هذه الدراسة أن عامل الإدارة يتزايد بمعدل ثابت خلال فترة الدراسة و ذلك بسبب صعوبات في حسابه ، و هذا الأمر يتنافى مع ما توصل إليه كل من " Shultz " و " Denison " كما استطاعا أن يقيما المخزون التعليمي بقيمة مادية ، و أن افترض تزايد عنصر الإدارة بمعدل ثابت يجعل النتائج التي توصل إليها يشوبها نوع من الشك و عدم الدقة .

خلاصة الفصل :

تم إبراز في هذا الفصل دراسة العلاقة بين مركبات رأس المال و النمو الاقتصادي ، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى دراسة ماهية النمو الاقتصادي دراسة أهم النظريات المفسرة له. أما في المبحث الثاني فقد قمنا بدراسة العلاقة بين رأس المال المادي و النمو الاقتصادي و هذا من خلال دراسة أهم النماذج التي تفسر هذه العلاقة ، انطلاقا من نموذج "هارود-دومار" إذ اعتبر أن الاستثمارات في الطاقة الإنتاجية الجديدة من الوسائل الفعالة في تغيير الهيكل الاقتصادي. أما نموذج "كالسكي" فقد اعتبر أن الاستثمار ليس العامل الوحيد الذي يؤثر في زيادة الدخل بل هناك عدة متغيرات أخرى مستقلة عن الاستثمار و هي الاندثارات في العملية الإنتاجية . أما نموذج "كالدور" أكد أن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى زيادة إنتاجية الحدية لرأس المال . أما نموذج "جوان روبنسون" بين ضرورة الارتفاع في مستوى ، و نموذج "مهالانوبيس" فأكد على زيادة إنتاج السلع بمستوى يسمح باستثمار جزء كبير من الدخل القومي للبلد و هذا عن طريق زيادة الجزء المخصص من الدخل الاستثمار.

أما في المبحث الثالث قمنا بدراسة العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي ، انطلاقا من نموذج "روبرت سولو" ، و الذي يعتبر الخلفية لكل النماذج التي تعنى بدور رأس المال البشري و النمو الاقتصادي . ثم دراسة نماذج النمو الداخلي (نموذج *Kj.Arrow ، Barro ، Lucas ، AK Robelo*) و التي تفرض وجود وفورات خارجية متوافقة مع تكوين رأس المال البشري و التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض . و في الأخير قمنا بالتطرق لأهم الدراسات حول علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي ، إذ أكد بعض العلماء أن الزيادة في النمو لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال المادي بل هناك عوامل أخرى أهمها التعليم فهو يساهم بنسبة كبيرة في رفع معدلات النمو و من ثم تحقيق التنمية الاقتصادية .

الفصل الثالث

واقع مركبات رأس المال و النمو الاقتصادي في
الجزائر

الفصل الثالث : واقع مركبات رأس المال و النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد :

مر الاقتصاد الجزائري بتغيرات بنيوية أدت إلى تغيير هيكل الاستثمار و سعي إلى حل جميع المشاكل الاقتصادية ، فمنذ مطلع القرن الحالي شرعت الجزائر بتطبيق جملة من الاستثمارات تهدف إلى دفع وتيرة التنمية، و تدارك التأخر الكبير الذي عانى منه الاقتصاد في فترة التسعينيات من القرن الماضي ، بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات الهيكلية و المؤسساتية بهدف تحقيق التوازنات الكلية ، و كذا التحكم في عملية الاقتصاد السوق، و هذا بهدف تطوير و ترقية الاستثمار في رأس المال المادي في الجزائر .

أصبح الاستثمار في رأس المال البشري يحتل المرتبة الأساسية في الاهتمام على مستوى العالم المعاصر، باعتبارها أهم عنصر من عناصر التنمية ، لذا تسعى الجزائر منذ استقلال الاهتمام بالنظام التعليمي، حيث طبقت مجموعة من الإصلاحات محاولة منها اهتمام و تطوير مخزون رأس المال التعليمي في المجتمع، و تحقيق قاعدة تعليمية قوية تستند عليها في حركتها التنموية .

نستعرض في هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية تتمثل في:

- المبحث الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر
- المبحث الثاني: الاستثمار في رأس المال المادي
- المبحث الثالث: الاستثمار في رأس المال البشري

المبحث الأول : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

سنتطرق في المبحث إلى واقع النمو الاقتصادي في الجزائر مع ذكر أهم المراحل و التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري ، ابتداء من مرحلة التخطيط ، ثم مرحلة الإصلاحات ، ثم تمويل النمو خارج الميزانية لأول مرة من خلال برنامج الإنعاش ، و دعم النمو الاقتصادي .

المطلب الأول : مرحلة الاقتصاد الموجه (1962 / 1989)

حاولت الجزائر المستقلة بناء أسس و ركائز اقتصادها و هذا من خلال العديد من السياسات و البرامج و المخططات الاقتصادية ، نتيجة الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المزرية و الصعبة . هذه الحالة الموروثة دفعت الدولة على انتهاج النظام الاشتراكي المبني على المشاركة الجماعية في العملية الإنتاجية بهدف تحقيق الأهداف التنموية و طموحات الشعب الجزائري في الحرية و القضاء على التخلف، و لهذه الأسباب تقرر انتهاج أسلوب التخطيط و اعتباره أداة العمل المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الفترة.

أولا - واقع الاقتصاد الجزائري قبل سنة 1967 : بعد استعادة الدولة الجزائرية استقلالها حاولت الاستجابة لحاجيات الضرورية للمجتمع ، هذا ما أدى إلى تراجع النمو و انعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية ، إذ ازداد الوضع تعقيدا نتيجة لافتقار الدولة للإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية و الاقتصادية و التجارية بالإضافة إلى نقص الخبراء في مجال العلوم و التكنولوجيا و الشؤون المالية¹. كما واجهت الدولة مرحلة انتقالية صعبة إذ وجدت نفسها أمام قطاع متطور موجه للتسويق مندمج مع الاقتصاد الفرنسي ، و قطاع آخر يعمه الكفاف ، إلى جانب التفاوت الكبير بين مناطق الشمال الخصبة و باقي المناطق ، و وجود قاعدة صناعية محدودة و مرتبطة

¹ بلوناس عبد الله ، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى اقتصاد السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2005 ، ص 19 ، بتصرف .

بالمؤسسات الفرنسية ، إضافة إلى ذلك فإن الزراعة كانت تمثل القطاع الأساسي في الجزائر لكن مشاكلها أكبر من أن تحصى .

فبالرغم من المشاكل و الصعوبات التي واجهتها الدولة في تلك المرحلة لكنها تمكنت من إعادة تنظيم الفوضى ، و قد تبنت سياسة الصناعات المصنعة لرفع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ، إذ يمكن اعتبار هذه المرحلة بالفترة التحضيرية لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

ثانيا - السياسة الاقتصادية للجزائر خلال فترة (1967 - 1979)

عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة ثلاث مخططات تنموية و هي : المخطط الثلاثي ، المخطط الرباعي الأول ، المخطط الرباعي الثاني و تمكن الإشارة إلى أهم ما جاءت في هذه المخططات و الإنجازات على النحو التالي :

1 - المخطط الثلاثي 1967-1969 : يعتبر هذا المخطط من المخططات التنموية الاقتصادية الأولى التي عرفت الجزائر و هو مخطط قصير الأجل ، أهم ما جاء فيه هو التركيز على القطاع الصناعي و ذلك بتوجيه برنامج الاستثمارات نحو إنشاء قطاع صناعي قوي ، حيث بلغت حجم الاستثمارات المبرمجة ب 9.06 مليار دج أما تكاليف المبرمجة فقدرت ب 19.58 مليار دج ، و الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية و حجم الاستثمارات المرخصة بها يمثل الاستثمارات الباقية في الإنجاز التي قيمتها 10.52 مليار دج¹ . إذ خصصت الجزائر خلال هذه الفترة جزءا كبيرا من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى و أعطت الأولوية لفروع المواد الوسيطة و التجهيز ، كما لعبت الدولة دورا أساسيا و هاما في إحداث

¹ ساطور رشيد ، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية ، حالة الاستثمار الخاص - دراسة قياسية : 1970 - 2010 ، مرجع سابق ، ص 113 إلى 114 .

التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج و العمالة و خلق القيمة المضافة ، و كل هذا من أجل تطوير الجهاز الإنتاجي للدولة الذي كان يعاني من الضعف و التبعية الاقتصادية .

2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973) : يعد هذا المخطط ثاني المخططات التنموية في عهد الجزائر المستقلة ، إذ يمكن تحديد أهم ما جاء به فيما يلي :

- تعزيز الاستقلال الاقتصادي و دعم و تقوية بناء اقتصاد اشتراكي ، و هذا من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية و حل جميع الإشكالات الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد عن طريق تنمية جميع القطاعات .
- تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية بتفضيل الاستثمار في الصناعات الثقيلة مع إعطاء الأهمية للاستثمار في ميدان المحروقات من بترول و غاز .
- تحقيق تنمية الريف و هذا من أجل التوازن بين مناطق الريفية و المدن .
- تعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي ، حيث بلغت نسبة 15% بالنسبة لحجم الاستثمارات الكلية لهذا المخطط ، بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع التعليم في المرتبة الثالثة إذ برمجت نسبة 10% من حجم الاستثمارات الكلية .

3 - المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977) : يعد هذا المخطط من المخططات الواسعة التي تهدف إلى

تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالصناعات الثقيلة و الاستمرار في

سياسة مبدأ التكامل بين القطاعات ، و يمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا المخطط في النقاط التالية :

- تخصيص مبلغ 110 مليار دج لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية و هو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و أربعة مرات للمخطط الرباعي الأول ، و ذلك بهدف تحقيق زيادة يكون معدل سرعتها 10% سنويا .

- بناء اقتصاد اشتراكي و تدعيم الاستقلال الاقتصادي و هذا عن طريق زيادة الإنتاج و توسيع التنمية بتوزيع الاستثمارات بكامل التراب الوطني ، و الاهتمام بقطاع التصنيع بهدف رفع الإنتاج و توفير مناصب الشغل، و هذا لن يتحقق إلا عن طريق تدعيم نظام التخطيط من أجل تحسين نظام التسيير للقواعد المنتجة .
- من خلال النتائج المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول ، انتهجت الجزائر استراتيجية صناعية واسعة و هذا من خلال اعتمادات مهمة للاستثمارات التي يجب أن تتفق أساسا من أجل الحصول على انشاء الهياكل، حيث اهتمت بالدرجة الأولى بالاستثمار في الصناعات الثقيلة من أجل تطوير القطاع الصناعي و قطاع البنية التحتية و القوى الإنتاجية ثم قطاع المحروقات و في الأخير الاستثمارات الزراعية و التكوين .

ثالثا : المرحلة التكميلية (1978 - 1979)

تميزت هذه المرحلة بما يلي :

- تسجيل عدد كبير من المشاريع الاستثمارية التي لم تتجز خلال المخطط الرباعي الثاني إذ قدرت ب 109.70 مليار دج ، كما أن أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على أسعار ناتجة عن الأزمة الدولية ، إذ تم تأجيل المشاريع التي لم يبدأ النشاط فيها و استمرار المشاريع العاجلة و أخذ المشاريع القديمة من المؤسسات الأجنبية إلى المؤسسات الوطنية¹.
- برمجة الاستثمارات جديدة لمواجهة المتطلبات التنمية و الاهتمام بعدم التأخير في النشاطات في قطاع الفلاحة و الري و كذا القيام بالمشاريع ذات المردودية السرية و التي تساهم في إحلال الواردات .

¹ ساطور رشيد ، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية ، حالة الاستثمار الخاص - دراسة قياسية : 1970 - 2010 ، مرجع سابق ، ص 115 .

• إن المشكلة الأساسية التي تم تسجيلها خلال تلك الفترة هي أن الجزائر كانت تمول استثماراتها إما عن طريق الإدانة الخارجية المفرطة أو احتياطاتها من المحروقات ، و هذا ما أدى إلى ظهور بعض الإختلالات في مجموعة من التوازنات الاقتصادية الكلية و التي ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية على النمو الاقتصادي ، كما أدى إلى ظهور سوق داخلية كبيرة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها ، بالإضافة إلى تزايد النمو الديموغرافي بمعدل 3.2% سنويا ، كل هذا أدى ارتفاع المديونية الخارجية و التي وصلت إلى 26 مليون دولار سنة 1979 بعدما كانت لا تتعدى واحد مليار دولار سنة 1970 .

رابعا : الاقتصاد الجزائري خلال فترة (1980 - 1989)

عرفت هذه المرحلة بمرحلة التنمية اللامركزية ، إذ شهدت إنجاز مخططين تنمويين و هما :

1- المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984) : سعى هذا المخطط إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و إصلاح النظام الجبائي و نظام الأسعار و إعادة النظر في سياسة الأجور ، و إشباع الحاجيات الأساسية للسكان من شغل و تعليم و سكن و صحة و انتهاج سياسة ديمغرافية تتماشى مع حاجة البلاد اقتصاديا و اجتماعيا . بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد و رفع الكفاءة الاقتصادية و المالية و زيادة الفعالية في تسييرها و تنظيمها بفصل تخصصاتها المتعلقة بالإنتاج و الاستثمار .¹

1-1- إعادة هيكلة العضوية : و هذا من خلال القضاء على الأشكال التنظيمية التي كانت سائدة ، إذ تم تجزئة 100 مؤسسة عمومية كبيرة إلى حوالي 500 مؤسسة في نهاية سنة 1983 ، ثم تجزئتها إلى مؤسسات ولائية و بلدية ، ليتكسر إعادة هيكلتها عبر الجهات و المناطق الوطنية و كأنه نوع من خلق التوازن الجهوي و

¹ كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية و قياسية ، مرجع سابق ، ص 213 إلى ص 216 .

نتج عنه صعوبات كثيرة في التنظيم و التمويل و التموين و التوظيف . و اتضح في نهاية سنة 1986 أن هذه العملية أفرزت وضعية مالية سيئة و تم غلق 110 وحدة منها 28 على مستوى البلديات و 26 وحدة على مستوى ولايات الوطن و هذا بسبب التدخل المفرط للإدارة في التسيير وفرض الأسعار غير الواقعية على الإنتاج و الخدمات ، و عدم تصفية وضعيتها المالية قبل الشروع في إعادة هيكلتها العضوية .

1-2- إعادة الهيكلة المالية : و هذا من خلال القيام بعملية التطهير المالي لتلك المؤسسات بتخفيف مستويات ديونها الداخلية التي تضاعفت مرتين تقريبا خلال ثلاث سنوات ، أي 123 مليار دج إلى 210 مليار دج خلال الفترة (1979 - 1982) ، و الهدف منها تهيئتها نحو منحها الاستقلالية كخطوة مستقبلية نحو نظام اقتصاد السوق، و تحسين الميزان التجاري للجزائر .

2 - المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) : جاء هذا المخطط تكميلا للمخطط السابق و اعتمد على الصناعة و اعتبرها المحرك الأساسي للتنمية الوطنية ، غير أن الظروف الاقتصادية الدولية و ما صاحبها من صدمات تلقاها الاقتصاد الوطني و ارتفاع في المديونية الخارجية جعل المخططين الوطنيين يؤكدون على مواصلة نهج إصلاح المؤسسات الوطنية و ، و إعطائها المزيد من الحرية و هذا من خلال منحها الاستقلالية في التسيير و التنظيم و تحميلها مسؤولية النتائج المحققة مع الإبقاء على ملكية الدولة لرأسمالها ، فصدر بذلك قانون استقلالية المؤسسات في سنة 1988 .

إن الهدف من هذه الإستقلالية هو منح المؤسسات حرية اتخاذ القرارات و التكفل بأنشطتها و وضع الاستراتيجيات الخاصة بها فيما يتعلق بالمبادرة و المخاطرة بالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية تسمح لها بتغطية استهلاكاتها و استثماراتها . و قد تم عبر مشروعين متكاملين و هما :

- الاستقلالية المالية بفصل الذمة المالية للمؤسسات عن الذمة المالية للدولة و خزintها ، و التي اصطدمت بإنهيار أسعار البترول منتصف الثمانينات ، إذ جعلها عاجزة مرة أخرى عن تمويل و إعادة تمويل نفسها ، لتستمر حالة الركود و التراجع حتى نهاية الثمانينات .
- الاستقلالية القانونية من خلال جملة من المشاريع القانونية و التشريعية التنظيمية للمؤسسات التي بدأ العمل بها في سنة 1988 مثل إنشاء صناديق المساهمة ، تكوين الجمعية العامة و مجلس الإدارة .

المطلب الثاني : مرحلة التحول و الإنتقال إلى اقتصاد السوق (1990-1999)

في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات و مع توقف منح القروض و المساعدات الاقتصادية لها ، قامت الدولة بالاستئجار بالهيئات الدولية لمرافقة الدولة في إحداث التغيرات المناسبة ، فخلال هذه الفترة وقعت الجزائر على ثلاث اتفاقيات للاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي ، و كان الشرط الأساسي مقابل هذه القروض الممنوحة إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية.

أولا - اتفاق الاستعداد الائتماني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30 : تمت هذه الاتفاقية بين صندوق النقد الدولي و الجزائر ، و قد تم تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة .¹

غير أن الشريحة الرابعة لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي ، إذ تراجعت الحكومة عن سياسة التشدد المالي محاولة الامتصاص الغضب الاجتماعي . و يهدف هذا الاتفاق إلى :²

¹ الهادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، الدار الهمومة للنشر ، الجزائر ، سنة 1996 ، ص 16 .
² قنوني حبيب ، الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تجريبية - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، سنة 2012/2013 ، ص ص 240-241 .

- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد و ترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها و الخاصة.
 - تحرير التجارة الخارجية و الداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار .
 - ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات و أسعار الصرف .
- قد حاول صندوق النقد الدولي إرساء الأسس الحقيقية لنظام اقتصاد السوق ، فالنسبة لميزانية الدولة فلا بد من تخفيض النفقات العمومية و العمل على الرفع من الإيرادات بغية تقادي العجز ، الأمر الذي يعمل على تقليص دور الدولة في الاقتصاد .
- أما بالنسبة للجانب المتعلق بالعملة الوطنية ، فقد رأى صندوق النقد الدولي ضرورة تخفيض قيمتها ، فلا بد أن تخضع الدولة سوق الصرف لقوى العرض و الطلب من أجل تقليص حجم الواردات ، و بالتالي معالجة عجز ميزان المدفوعات . و قد عرفت قيمة الدينار تخفيضا قدره 70% خلال ثلاثة أشهر بين نهاية 1990 و مارس 1991 .
- أما فيما يخص الأسعار ، فالقانون 89-12 و المؤرخ في 5 جويلية 1989 ، فقد جاء من تحرير الأسعار تقليص من الدعم الذي تقدمه الدولة ، و هذا القرار يمكن اعتباره خطوة أولية في سبيل إرساء قواعد نظام السوق، و ذلك نتيجة تحريره الجزئي للأسعار و تنبيهه لمقاييس حساب تكاليف الإنتاج و حالة العرض و الطلب و المنافسة الاقتصادية .

إضافة إلى هذه الإصلاحات التي أدرجتها الدولة في الاقتصاد إثر اتفاقها الأول مع صندوق النقد الدولي ، قامت بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام و التي تهدف إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق .¹

• التوجه نحو حرية التجارة إذ رخص قانون النقد و القرض وفقا للمادة 189 على أنه يرخّص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات الاقتصادية غير مخصصة ، أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بموجب نص قانوني ، و من بين القوانين المدعمة لحرية التجارة نجد المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 و المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية ، حيث تضمنت مبدأ التحرير الفعلي و إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، إذ أصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة و كل شخص طبيعي أو معنوي ، منتجين و تجار جملة ، التدخل في التجارة الخارجية لاستيراد أو تصدير كل البضائع التي لا تكون محل خطر، و أسندت بموجب هذا القانون مهمة تنظيم و مراقبة هذه العمليات إلى البنك المركزي على أساس معايير مالية بحتة .

ثانيا - برنامج الاستعداد الائتماني الثاني 3 جوان 1991 - 30 مارس 1992 : لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي و هذا من أجل دفع عجل الإصلاحات ، إذ تحصلت على قرض قدره 300 مليون وحدة سحب خاصة ، أي ما يعادل 403 مليون دولار لكل قسط خلال فترة زمنية تقدر ب 10 أشهر ، و كان على الدولة بموجب هذا الاتفاق تحقيق الشروط التالية :²

• ترشيد الاستهلاك و الادخار .

¹ المرسوم التشريعي رقم 90-10 ، المؤرخ في 14 أبريل 1990 ، الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990 متعلق بالنقد و القرض، المادة 78، ص 541 .

² Benissad Hocine , **Algerie : Restructuration et Reformes Economique (1979-1993)** » O.P.U, Algérie , 1993, P 154 .

- تحرير التجارة الخارجية تحريراً تاماً .
 - تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية .
 - تخفيض قيمة العملة الوطنية .
 - رفع معدلات الفائدة .
 - تحقيق فائض في الميزانية قصد توجيهه لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية .
 - التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور ، و تخفيض النفقات العامة .
 - خصخصة المؤسسات العمومية .
 - تحرير الأسعار .
 - إصلاح النظام الضريبي و الجمركي .
- وفقاً للشروط المفروضة قامت الجزائر بإتخاذ مجموعة من التدابير الاقتصادية بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة أهمها :
- مواصلة خفض قيمة العملة ، فبعدما كان الدولار يساوي 9 دج سنة 1990 ، أصبح يساوي 18,5 دج سنة 1991 ، بمعنى انخفاض قيمة الدينار إلى النصف .
 - إدخال إصلاحات و تعديلات على النظام الضريبي ، و هذا من خلال قانون المالية لسنة 1991 .
 - قامت الجزائر بإصدار قانون 91-21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991 / المعدل لقانون المحروقات رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 و الذي يسمح من خلاله للشركات الأجنبية باستغلال باطن الأرض بمشاركة سونطراك بنسبة 51% ، و ذلك
 - في سبيل رفع الإنتاج ، خاصة بإقدام الشركات الأجنبية التي تملك تكنولوجيا عالية إلى جانب قدرتها المالية على الاستثمار ، و ذلك

نظرا لما تحتاجه عمليات البحث و التنقيب من مبالغ استثمارية ضخمة .

ثالثا - اتفاق الاستعداد الائتماني أفريل 1994 : جاء هذا الاتفاق نتيجة تأزم الوضع الاقتصادي في الجزائر ، و هذا بسبب ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إذ قدر ب 82.2% ، أي لم يبق من الموارد لتمويل الدورة الاقتصادية إلا 1.18 مليار دولار ، و الحاجة لدورة الاقتصادية ب 8 مليارات دولار ، و بالتالي عجز ميزاني بلغ 8.7 % من الناتج الخام سنة 1993 ، و كذا ارتفاع التضخم النقدي ب 7.7 %¹ .

بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي ، و تراجع نسبة السيولة الاقتصاد سنة 1994 إلى 45.6% مقابل 52.2% سنة 1992 .

قامت السلطات الجزائرية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية ، إذ تم توقيع على اتفاق مدته سنة كاملة و منح للجزائر قرضا قدره 457.2 مليون وحدة سحب خاصة ، و كذا قرضا قيمته 374.32 مليون وحدة سحب خاصة من البنك الدولي و مخصصة للطوارئ .

يسعى هذا الاتفاق إلى تحقيق الأهداف و النتائج التالية :

- تنفيذ هذا الاتفاق ، قامت الجزائر بتعديل قيمة الدينار إذ تم تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار الواحد إلى 35.1 دج .
- تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% إلى 14% و في نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5% .
- تحقيق معدل نمو بين 3% و 6% .

¹ ساطور رشيد ، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية ، حالة الاستثمار الخاص - دراسة قياسية : 1970 - 2010 ، مرجع سابق ، ص 128 و ص 129 .

- تحرير الأسعار و مواصلة إلغاء دعمها ، إذ بلغت نسبة الأسعار المحررة 85% من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك ، كما تم رفع أسعار النقل ، الهاتف و الخدمات البريدية بنسب تتراوح من 20% إلى 30% و تم تعديل أسعار الكهرباء و الحليب كل ثلاثة أشهر.
- كبح معدل التضخم في حدود 29.05% ، وكذا تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام ، و ارتفاع مخزون العملات الأجنبية إذ وصل مخزونها الكلي إلى 2.6 مليار دولار .

رابعاً - برنامج التعديل الهيكلي ماي 1995 - ماي 1998 : جاء هذا الاتفاق لمواصلة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في الاتفاق السابق ، إذ كان لابد من اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي ، إذ تحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض قيمته 1169 مليون وحدة سحب خاصة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها.

1 - أهداف التي يسعى إليها هذا الاتفاق : ¹

- تدعيم الطبقات الاجتماعية المحرومة ، و هذا من خلال وضع سياسة جديدة للإسكان .
- تحقيق نمو متزايد و استقرار مالي .
- خلق مناصب شغل .
- إصلاح القطاع العام و تنمية القطاع الخاص .
- تحرير التجارة الخارجية .
- تحرير الأسعار و إلغاء الدعم .

¹ Chenini, Abderrahmane, (2002), **Modélisation de L'intermédiation Financière dans une Économie en Développement et en Transition : Cas de L'Algérie** , Thèse d'État , Université d'Oran , p 305 , 306 .

- إصلاح النظام المصرفي .

- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات .

- و من أجل هذه الأهداف ، قامت الدولة بإتخاذ مجموعة من القرارات أهمها :

- انشاء شركات التأمين على الصادرات .

- إنشاء بورصة الجزائر .

- خصخصة الشركات .

من خلال هذه الإصلاحات و القرارات ، حققت الجزائر نتائج إيجابية إلا أنها لم تكن كافية ، نذكر منها ما يلي:

- تحقيق فائض في ميزانية الدولة و هذا بسبب ارتفاع أسعار البترول و تطبيق القيمة المضافة على

المنتجات الأولية .

- إلغاء الدعم على السلع الواسعة الاستهلاك .

- انخفاض الإنفاق العام نتيجة سياسة التقشف المنتهجة .

خامسا - تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-1999) : يمثل الجدول الموالي تطور معدل النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

الجدول رقم (3-1) : معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
PIB/H	0.8	-1.2%	1.8%	-2.1%	-0.9%	3.8%	4.1%	1.1%	5.1%	3.2%

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية - دليل الإحصاءات و ملفات البيانات

و صندوق النقد الدولي - الإحصاءات المالية الدولية

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الفردي أحسن مقياس للنمو الاقتصادي ، إذ تشير احصائيات البنك العالمي

إلى أن معدلات النمو الاقتصادي جد ضعيفة و سالبة في سنة 1991، 1993 و سنة 1994 نتيجة انهيار

أسعار المحروقات و انخفاض معظم المؤشرات الاقتصادية ، هذا ما أدى تدهور و عدم استقرار الوضع الاقتصادي و تراجع المستوى المعيشي للسكان . كما نلاحظ أيضا ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي حيث سجل سنة 1995 معدل 3,8% و 5,1% سنة 1998 ، إلا أنها مازالت بعيدة عن المستوى المطلوب .

المطلب الثالث : برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2019)

باشرت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2000 برنامجا تنمويا لدعم الانتعاش الاقتصادي ، و هذا من أجل حل المشاكل التي كانت تتخبط فيها البلاد بدأ بالأزمة السياسية و الأمنية و كذا إيجاد حلول للإشكالية الاقتصادية و التي تكمن في التخلص من الديون و ضغوطات المؤسسات المالية الدولية ، و ذلك بإرساء مجموعة من المخططات و التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي و تعزيز الجهاز الإنتاجي ، رفع مستوى المعيشي ، الاهتمام بالخدمات العامة و البنية التحتية و توفير مناصب الشغل و تنشيط الإنتاج الزراعي ، تهيئة و إنجاز هياكل القاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية والاجتماعية .

أولا : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) : هو عبارة عن برنامج يهدف إلى خلق بيئة اقتصادية مستقرة وتشجيع و دعم الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى الحد من البطالة و خلق فرص عمل جديدة . كما يعطي الأولوية للأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة التي تنتج القيمة المضافة ، و تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري و النقل و المنشآت القاعدية و تحسين ظروف المعيشة و التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية . خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره 525 مليار دج و هذا من أجل تحقيق الأهداف التالية¹:

- تحقيق نمو اقتصادي في حدود 5% و 6% و استدامته .

¹ دلال بن سميحة ، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2012/2013 ، ص 293 .

• تحسين مستوى المعيشي و الحد من الفقر .

• تحقيق التوازن الجهوي و إعادة إنعاش الفضاء الوطني .

كما سطر هذا البرنامج أربعة أهداف عملية و ثلاثة نوعية ، إذ تتمثل الأهداف العملية في :¹

• إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة و مناصب الشغل.

• ترقية المستثمرات الفلاحية و مؤسسات الإنتاج الصغيرة و المتوسطة و خاصة المحلية .

• رد اعتبار للمنشآت القاعدية .

أما الأهداف النوعية هي :

- مكافحة الفقر . - إنشاء مناصب الشغل . - تحقيق التوازن الجهوي و إنعاش الاقتصاد الوطني .

الجدول رقم (3-2) : يمثل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة : مليار دج

النسبة %	المبلغ بمليار دج	القطاعات
40.1	210.5	أشغال كبرى و هياكل قاعدية
38.8	204.2	تنمية محلية و بشرية
12.4	65.4	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري
8.6	45	دعم الإصلاحات
100	525	المجموع

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي

الثاني من سنة 2001 ، ص 87 .

¹ خاطر طارق ، عادل زقير ، كريمة حبيب ، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق

إقلاع و تنويع الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية و تقييمية - مجلة رؤى اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم

التسيير ، جامعة الوادي ، نوفمبر 2016 ص 3

ثانيا - البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) : إن البرنامج السابق كانت له نتائج إيجابية محققة إذ دفعت السلطات الجزائرية مواصلة المشاريع الكبرى و التي تصب في باب الإنفاق العمومي ، حيث دعمت الجزائر استراتيجيتها للإنعاش الاقتصادي ببرنامج خماسي 2005-2009 ، و الذي أطلق عليه " البرنامج التكميلي لدعم النمو ، خصصت له الحكومة ما يقارب 4202,7 مليار دينار جزائري ، بالإضافة إلى ارتفاع سعر البترول الذي كان سبب في مواصلة هذا البرنامج .¹

الجدول رقم (3-3) : توزيع الأغلفة المالية لبرنامج دعم النمو حسب كل باب

الوحدة: مليار دج

الباب	المبلغ (مليار دينار)	النسبة (%)
تحسين مستويات المعيشية	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تحسين الخدمات العمومية	203,9	4,8
تطوير التكنولوجيا الحديثة	50	1,2
المجموع	4202,7	100

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، بوابة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)،

ص 6 .

1 - تحسين مستويات المعيشة : يعتبر هذا الباب تكملة لما جاء به مخطط الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية و البشرية ، إذ يعتبر تحسين الظروف المعيشية عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي و هذا من خلال أداء عنصر العمل ، و من ثم على حركية النشاط الاقتصادي . و على العموم فقد خصص هذا

¹ مشري محمد ناصر ، بقة الشريف ، تقييم حصيلة برامج و مخططات التنمية في الجزائر : دراسة اقتصادية خلال فترة 2005-2015 ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ، فيفري 2019 ، ص15.

الباب لقطاع السكن نسبة 29,8 % من المبلغ ، ثم يليها قطاع التربية بنسبة 10,48% من أجل تحسين ظروف التمدرس و تأهيل المرافق التربوية و المنشآت الرياضية بالإضافة برامج تنمية البلدية ، إنشاء مشاريع التزود بالماء الشرب و التطهير و فك العزلة و تحسين المحيط الحضري . أما الحصة الأضعف فكانت من نصيب قطاع تطوير الإذاعة و التلفزيون 1%، و الثقافة 0,84% ، و إنشاء أماكن للعبادة بلغت نسبة 0,52% شملت دراسة و إنجاز المسجد الكبير بالعاصمة و إنشاء مراكز ثقافية إسلامية ولأئية .

2 -تطوير المنشآت الأساسية : يعتبر هذا الباب الدعامة الأساسية لقيام أي منظومة اقتصادية ، ركزت الحكومة على القطاع النقل و الذي يعتبر قطاع مهم لقيام أي اقتصاد ، فقد خصص مبلغ 700 مليار دينار لدعم النقل بالسكة الحديدية (تحديث خطوط السكة جديدة ، إنشاء خطوط جديدة) ، إنشاء ميترو الجزائر ، عربات التليفريك ، و كذا الموانئ و إنجاز ثلاثة مطارات¹ .

3 -برامج التنمية الاقتصادية : أكبر حصة لهذا الباب موجهة لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية فقد خصص له 300 مليار دينار و هذا ما يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ، كما يعتبر من أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج المحروقات . أما قطاع الصناعة فخصص له 13. مليار دينار و هذا من أجل تحسين و ضبط الملكية الصناعية و تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية . بالإضافة إلى إنشاء وحدات للصيد و ورشات للصيانة و التربية المائية فقد خصص له 12,5 مليار دينار . أما قطاع السياحة 3,2 مليار خصصت لتهيئة 42 منصة للتوسع السياحي ، بالإضافة إلى برنامج قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية و ترقية الاستثمار و الذي يعتبر قطاعا فتيا .

¹ مشري محمد ناصر ، بقة الشريف ، تقييم حصيلة برامج و مخططات التنمية في الجزائر : دراسة اقتصادية خلال فترة

2005-2015 ، مرجع سابق ، ص 17 .

4 - تحسين الخدمات العمومية : خصصت الحكومة لقطاع العدالة مبلغ 34 مليار لأن هذا القطاع حساس جدا كونه الضمان الأمثل لحقوق الأفراد و المؤسسات و حلقة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين . بالإضافة إلى إنشاء برنامج لتطوير مصالح الأمن الوطني و الحماية المدنية و الإشارة الوطنية فخصص له 64 مليار دينار، و يعود القطاع المالي بقدر 65 مليار دينار لقطاع المالية لتحديث (إدارة الجمارك الضرائب و أملاك الدولة) . و في ما يخص قطاع التجارة فخصص له مبلغ 2 مليار دينار لإنجاز و تجهيز مخابر مراقبة النوعية و إنجاز مقرات تفتيش النوعية في الحدود .

5 - برنامج تطوير الاتصالات الحديثة : وجه قطاع البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال نحو استكمال رقمنة 16 محطة أرضية و تشغيل 200.000 خط حلقي محلي للراديو ، و اقتناء نظام لمراقبة استعمال طيف الترددات الراديو الكهربائية و تأهيل محطة الراديو البحرية ، و إنجاز الجزء الجزائري لربط الألياف البصرية الجزائر - أبوجا المسجل في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقية (النيباد) بمبلغ إجمالي للقطاع 16,3 مليار دينار .

ثالثا : معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2009) :

الجدول رقم (3-4) : تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي خلال الفترة (2000-2009)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
GGDP I %	0,74	1,11	3,16	5,32	3,63	3,52	0,46	1,43	0,84	0,87

المصدر : دليل الإحصاءات و ملفات البيانات و صندوق النقد الدولي - الإحصاءات المالية الدولية

رابعاً - البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي (2010 - 2014) : قام الرئيس الجمهورية سنة 2010

بإعلان عن انطلاق برنامج خماسي للاستثمارات العمومية بقيمة 21214 مليار دج و هو ما يعادل 286 مليار

دولار و يشمل فجوتين : ¹

• الفجوة الأولى تسعى إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات

السكك الحديدية و الطرق و المياه بقيمة 130 مليار دولار .

• إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 130 مليار دولار .

يخص هذا البرنامج حوالي 40 % من موارده لتنمية الموارد البشرية و هذا من خلال :

• توسيع و بناء المنشآت الأساسية الجديدة للتربية و التعليم العالي و التكوين المهني ، إذ تم إنشاء ما

يقارب 5000 منشأة وطنية و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و أكثر من 300 مؤسسة للتكوين

و التعليم المهنيين.

• إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه ، و إنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر

الجاري إنجازها .

• تعزيز التنافسية الاقتصادية الوطنية عن طريق تحسين مناخ الاستثمار ، و هذا من أجل تطوير

القطاعات المنتجة للقيمة المضافة و الثروة.

• ترقية أدوات التهيئة الإقليمية و حماية البيئة و كذا تحسين الخدمة العمومية ، و تطوير البحث العلمي

و التكنولوجيا الجديدة للاتصال .

¹ الطيب لوح ، المنتدى الدولي الثالث حول : دور الموارد البشرية المؤهلة في ترقية التشغيل ، 26 و 27 ماي 2010 ، الجزائر،

الجدول رقم (3-5) : يمثل البرنامج الخماسي للفترة (2010 - 2014) حسب مختلف القطاعات

الوحدة: مليار دج

النسبة (%)	المبلغ المخصص (مليار دج)	الباب
49.58	10.122	تحسين التنمية البشرية : التربية الوطنية ، التعليم العالي ، التكوين المهني، الصحة ، السكن ، الطاقة ، الشباب و الرياضة
31.58	6.448	تطوير المنشآت الأساسية : قطاع النقل و الأشغال العمومية ، قطاع تهيئة الإقليم ، إنشاء السدود .
7.67	1.566	دعم التنمية الاقتصادية : الفلاحة و تنمية الريفية ، ترقية الاستثمار و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة .
8.16	1.666	تحسين الخدمة العمومية و تحديثها : منها قطاع العدالة و الداخلية ، المالية، التجارة و البريد ، الإعلام و الاتصال
1.76	360	مكافحة البطالة و الحد منها
1.22	250	تطوير البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة
100	20.412	المجموع

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة ، الملحق الثالث : قوام

برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-2014 ، أكتوبر 2010 ، ص 90، ص 92 ، متوفر على

الموقع الإلكتروني : <http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf>

خامسا : البرنامج الخماسي للفترة (2015-2019) : باشرت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج

بإصلاحات و مبادرات رامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد، و تحسين مناخ الأعمال، تعزيز الأمن الطاقوي،

حماية البيئة ، و النهوض بالمجالات الترابية . خصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر ب 22.100 مليار دج، أي

280 مليار دولار ، و يشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات و يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- تطوير الاقتصاد الوطني : هذا من خلال التخلص التدريجي من التبعية للمحروقات و اندماج الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي ، و هذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار و تنويع الاقتصاد ، و توسيع النسيج الصناعي و تطوير القطاع الفلاحي و ترقية قطاع السياحة ، و يكون هذا المسعى مرفوق بترشيد الإنفاق العمومي و عمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة¹ .

2 - توسيع المنشآت القاعدية و تسيرها : سطرت الحكومة أهداف مختلفة لاستكمال المشاريع قيد الإنجاز و الشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت فيما يلي:

- توسيع شبكة الطرق و إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا .
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة من مناطق الجنوب و الهضاب .
- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية و عصرنتها ، و إنشاء محطات جديدة .
- إنجاز موانئ و تعزيز الأسطول البحري الوطني ، و بناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة و وهران و تحويلها إلى منصات ربط دولية ، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى و توسيعها .

3 - عصرنة المنظومة المصرفية و المالية : إن أهم العمليات التي يجب تجسيدها تتمثل فيما يلي :

- تكييف الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم النشاط المالي .
- الاستمرار في تحديث منظومة الدفع .
- تدعيم و تحديث المنظومة الإعلامية للبنوك .
- تحسين حكمة البنوك العمومية من خلال اعتماد المزيد من الصرامة في تسيرها .

¹ عقون شراف ، بوقجان وسام ، بوفغور خديجة ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019) ، مرجع سابق، ص 207 بتصرف .

4 - توسيع و عصرنة القطاع الصناعي :

- دعم النشاطات تثمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات إنتاج الإسمنت و الفوسفات و البناءات الحديدية و غيرها .

- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة و الري و الفلاحة .
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تكييفه من خلال تحقيق إجراءات و كفاءات التمويل .

5 - تطوير النشاطات الفلاحية : من أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع ، فقد تم رسم استراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال :

- خلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا و الجنوب ، و توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار .

- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية .

- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية و منتجات تربية المائيات ، من خلال تهيئة و توسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ ملاجئ الصيد و رفع قدراتها .

لكن مع بداية سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ، هذا ما أدى إلى تبني الدولة لإجراءات تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام ، و فتح حساب جديد باسم برنامج الاستثمارات العمومية و المتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج ، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج المستثمرات العمومية خلال الفترة المتبقية (2017-2019)، و الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى .

6- نموذج النمو الاقتصادي الجديد : صادق مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 نموذج جديد للنمو الاقتصادي ، و يركز على نهج متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة (2016-2019) ، و على آفاق

لتنويع و تحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030¹. يبرز نموذج النمو الجديد في عصرنة موازنته ثلاثة أهداف رئيسية لسنة 2019 :

- تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير .
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية .
- خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة .

يستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة ، و هذا من خلال ثلاثة مراحل للنمو :

أ- مرحلة الإقلاع (2016-2019) : تميزت بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة .

ب- المرحلة الانتقالية (2020-2025) : هدفها تدارك الاقتصاد الوطني .

ج- مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030) : و التي في نهايتها يستنفد الاقتصاد قدراته الاستدراكية ، و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن .

6-1- استراتيجيات السياسة الجديدة للنمو : تتمثل في :

- ديناميكية القطاعات المطلوبة : يهدف هذا النموذج إلى تطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات و البناء و الأشغال العمومية ، و تشير الوثيقة إلى أن عمق التحول الهيكلي للنشاط المنتج و الوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي اتباعها في النمو تشكل أهم الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه .

¹Ministère des finances , le nouveau modele de croissance (synthese) , juillet 2016 , p2 p 12.

• **نظام الاستثمار :** و هذا من خلال ربط الاستثمار خارج المحروقات بالتغيرات في إنتاجية رأس المال

المستثمر ، بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية العامة للاستثمار الخاص و العام و يتطلب ما يلي :

- تحرير الاستثمار الخاص عبر تحولات هيكلية دافعة للنمو .

- اعتماد سياسة تشجيع تحويل و نقل التكنولوجيا ، و تكثيف العلاقة بين الجامعة و المؤسسات .

• **الملاءة الخارجية :** يشير النموذج إلى تطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من إنتاج

المحروقات قابل للتصدير ، و الثاني يتعلق بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (صناعة ،

فلاحة و خدمات)، و السماح بمواصلة ويرة نمو الصادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات ، و

الواردات و الاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من سنة 2020 .

المبحث الثاني : الاستثمار في رأس المال المادي

يلعب رأس المال المادي دورا هاما و أساسيا في السياسات التنموية للاقتصاد الوطني ، إذ تعتمد السلطات

في الكثير من الحالات على رأس المال المادي كمحفز رئيسي لتنمية الاقتصاد ، إذ يمثل جزءا هاما في إجمالي

الناتج المحلي في أغلب الدول . إذ مكنت الإصلاحات الاقتصادية المتبعة استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية

و تدعيم مسيرة النمو الاقتصادي ، و هذا بفضل السياسات الاقتصادية الصارمة و المتابعة الجيدة لها ، ناهيك

عن الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط سنة 2006 الأمر الذي انعكس إيجابا على تحسن المناخ الاقتصادي

في الجزائر .

المطلب الأول : الإطار القانوني و التنظيمي للاستثمار في رأس المال المادي في الجزائر

في إطار الجهود المبذولة و السياسات المتخذة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية و الانتقال إلى اقتصاد

السوق، عرفت الجزائر جملة من القوانين و النصوص التشريعية المنظمة للاستثمار و التي تتوافق مع النهج

الجديد الذي باشرته في شتى المجالات .

أولاً - قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض : صدر هذا القانون تحت رقم 90-10 المؤرخ 14 أبريل 1990 ، إذ تضمن عدة قرارات أهمها : تنظيم اقتصاد السوق ، إعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر ، إعادة تنظيم البنوك التجارية و تفعيل دورها في تمويل استثمارات المؤسسات و تحديد مهام البنك المركزي¹ .

تضمن هذا القانون عدة مبادئ نذكر منها ما يلي :

- مبدأ حرية الاستثمار : يعتبر أهم مبدأ نص عليه قانون النقد و القرض ، إذ حدد تدخل رأس المال الخاص خارج القطاعات الخاصة بالدولة .
- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر و الخارج و هذا من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية .
- ضمان تحويل رؤوس الأموال ، فخلال هذه الفترة لم تقم الجزائر بتوقيع أي اتفاقية في مجال الاستثمار .
- العمل على تبسيط قبول المشاريع الاستثمارية من طرف مجلس النقد و القرض .

ثانيا - قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 : في إطار توجه إلى اقتصاد السوق تم إصدار مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ 5 أكتوبر 1993 و الذي جاء كتكملة لقانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض ، إذ يهدف إلى :²

- تحسين المناخ المناسب لجذب و استقبال رؤوس الأموال الأجنبية ، و تطوير الاستثمار في الجزائر .
- تأكيد رغبة الدولة للانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية خارج القطاعات الإستراتيجية ، و بالتالي خلق مناخ مستقر للمستثمرين الخواص الوطنيين و الأجانب .

¹ المرسوم التشريعي رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990 ، المادة 78 ، ص 541 .

² المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ، الجريدة الرسمية العدد 64 الصادرة في أكتوبر 1993 ، يتعلق بترقية الاستثمار .

- توسيع مساهمة رأس المال الخاص الوطني في تحقيق برامج جديدة للاستثمار التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

لقد حدد قانون 93-12 جملة من القواعد و المبادئ ، و الامتيازات و الضمانات مقسمة حسب الأنظمة الاستثمارية كالآتي :

1 - النظام العام : يتضمن الحد الأدنى من الامتيازات التي تمنح للمستثمر مهما كانت صفته ، بشرط أن يستثمر في المناطق غير الخاصة أو الحرة ، و تمنح له الامتيازات على كامل فترة انجاز المشروع و كذا الامتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي .

1-1 - النظام الخاص : يتضمن هذا النظام امتيازات هامة تخص المناطق الخاصة و المصنفة للترقية ، و مناطق للتوسع الاقتصادي ، و هذا من أجل التنمية الجهوية و القضاء على التأخر الاجتماعي في هذه المناطق . أما بالنسبة لمناطق التوسع الاقتصادي فهي تخص الفضاءات الجيواقتصادية التي تتميز بخصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي و الاجتماعي ، و التي تتمتع بطاقات من الموارد البشرية و الطبيعية ، و الهدف من تكوين هذه المناطق التوسع الاقتصادي ، و إبراز بعض المناطق التي تحتوي على عناصر ذات حيوية اقتصادية على المدى المتوسط و القصير .

2 - نظام المناطق الحرة : هي عبارة عن مساحات حدودها مضبوطة ، تمارس فيها جميع أنواع الأنشطة سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية ، كما أنها مساحة تتنقل فيها السلع بكل حرية . الهدف من إنشاء هذه المناطق الحرة هو جلب الاستثمارات الأجنبية و المحلية ، ترقية الصادرات للحصول على العملة الصعبة ، توفير مناصب الشغل ، نقل التكنولوجيا ... و هذا من أجل تحقيق تنمية شاملة و مستدامة ، و أكبر امتياز يتمتع به المستثمر هو أنه معفى من جميع الضرائب و الرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و الشبه جبائي و الجمركي .

3 - نظام الجنوب : سعت الدولة إلى تحقيق مبدأ التوازن الجهوي و هذا من أجل إعطاء حوافز عديدة للاستثمار في مناطق الجنوب الجزائري ، إذ يتمتع المستثمر على مستوى هذه المناطق بامتيازات و تسهيلات عديدة أهمها : جبائية ، عقارية ، مالية . كل هذا من أجل تحقيق التوازن و عدالة توزيع المشاريع الاستثمارية بين مختلف ولايات الجزائر .

ثالثا - الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 : يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة . كما تنجز هذه الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة¹ . يكلف المجلس وطني للاستثمار على مايلي :

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها .
- يقترح التدابير حفزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة .
- يفصل في الاتفاقيات بين الوكالة لحساب الدولة و بين المستثمر .
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات
- يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعه .
- يحث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار ، و تطويرها .

رابعا - الأمر رقم 06-08 مؤرخ في جمادى الثانية 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006 : جاء هذا الأمر ليعدل و يتم الامر رقم 01-03 لسنة 2001 ، كما نص على انجاز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة . و تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من

¹ المرسوم التنفيذي رقم 01-03 لسنة 2001 ، الجريدة الرسمية العدد 47 ، أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار .

الحماية و الضمانات المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول بها . تخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار¹. ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات ، مجلس وطني للاستثمار يدعى صلب النص المجلس و يوضع تحت سلطة و رئاسة رئيس الحكومة ، و يكلف المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات و بسياسة دعم الاستثمارات ، و بصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر .

خامسا - قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار : يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات ، كما تخضع الاستثمارات المستفيدة من المزايا الممنوحة بموجب هذا القانون للمتابعة خلال فترة الإعفاء . تتم المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال مرافقة و مساعدة المستثمرين ، و كذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة عن تقدم المشروع . يلزم المستثمر بتقديم المعلومات المطلوبة إلى الوكالة حتى تتمكن من القيام بمهمة المتابعة الموكلة لها . بالإضافة إلى تحديد كفاءات جمع المعلومات عن تقدم المشاريع و التزامات المستثمرين بعنوان المتابعة ، و كذا العقوبات في حالة الإخلال بالالتزامات المكتتبة مقابل المزايا الممنوحة عن طريق التنظيم² .

يحتفظ المستثمر بالحقوق المكتسبة فيما يخص المزايا و الحقوق الأخرى التي استفاد منها بموجب التشريعات السابقة لهذا القانون ، و التي أنشأت تدابير لتشجيع الاستثمارات .

¹ الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006 ، الجريدة الرسمية العدد 47 ، ص ص 17-20.

² قانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 3 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة العدد 46 ، المادة 1 ، 32 ، 35 .

سادسا : الهيئات و المؤسسات المكلفة بترقية و تنظيم الاستثمار في الجزائر

• 1- الهيئات المكلفة بترقية الاستثمارات (APSSI) : هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع

إداري يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، توضع تحت وصاية رئيس الحكومة ، تم إنشاء

هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق ل 17 أكتوبر 1994 ، المتضمن سير

وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها . تقوم هذه الوكالة بعدة خدمات أهمها :¹

- مساعدة و دعم المستثمرين في إطار تنفيذ مشاريع استثماراتهم .
- العمل على ضمان ترقية الاستثمارات .
- منح مزايا مرتبطة بالاستثمارات و هذا في إطار المرسوم التشريعي رقم 93-12 و طبقا للمقاييس و التوجيهات المحددة في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية .
- ضمان متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها بالاتصال مع الإدارات المعنية .

كما تسعى هذه الوكالة إلى تحقيق الأهداف التالية :

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) : تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم

96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، توضع تحت سلطة

رئيس الحكومة، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة ، و متابعة المؤسسات

الصغيرة المنشأة من طرف الشباب . كما يوجد مقر الوكالة في الجزائر العاصمة كما يمكن إنشاء فرع جهوي أو

محلي بناء على قرار مجلس التوجيهي .²

تقوم هذه الوكالة بعدة مهمات أهمها :

¹ المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها .

² المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 و المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي .

- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع ، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة .
- تشجيع الأعمال و التدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب و هذا من خلال برامج التكوين و التشغيل و التوظيف .
- دعم و مرافقة الشباب ذوي المشاريع ، و هذا في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .

3- المجلس الوطني للاستثمار (CNI) :

تم إنشاء هذا المجلس بموجب أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 ، و المتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة ، و أعضاء المجلس المكونة من : الوزير المكلف بالمالية ، الوزير المكلف بالمساهمة و تنسيق الإصلاحات ، الوزير المكلف بالجماعات المحلية ، الوزير المكلف بالصناعة ، الوزير المكلف بالطاقة و المناجم ، الوزير المكلف بالتجارة ، الوزير المكلف بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، الوزير المكلف بالتعاون ، الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية . كما يجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة أشهر . و يمكن استدعاؤه عند الحاجة من رئيس أو بطلب من أحد أعضائه .¹

3-1- يكلف هذا المجلس بعدة مهمات أهمها :

- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مساهمة للتطورات الملحوظة .
- تشجيع المؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار و تطويرها .
- يقترح على الحكومة القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعه .
- الفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات .

¹ الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 20 أوت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار ، المادة 19 ص 07 .

- الفصل في أهداف هيئة الإقليم ، و هذا فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي و المتعلق بالمناطق التي تتطلب تنميتها ، و مساهمة خاصة من الدولة و كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني .

4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) : أنشأت هذه الوكالة بموجب مرسوم رئاسي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 ، و الذي اعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، إذ يمارس الوزير المساهمة و تنسيق الإصلاحات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة .

تتولى الوكالة المهام التالية¹:

- العمل على ترقية الاستثمارات الوطنية و الأجنبية و تطويرها و متابعتها .
- منح مزايا مرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به .
- التأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء كل الالتزامات التي تعهدوا بها .
- تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات و إنجاز المشاريع .
- تشكل مجموعة من الخبراء يكلفون بمعالجة مسائل مرتبطة بالاستثمار .
- المبادرة في مجال الإعلام و الترقية و التعاون مع الهيئات العمومية و الخاصة في الجزائر و في الخارج ، و هذا بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار .
- تحدد الضغوط و العراقيل التي تعيق إنجاز الاستثمارات ، كما تقترح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية و القانونية لعلاجها .

¹ المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها ، المادة 01 ،

- تحدد فرص الاستثمار و تكون بنكا للمعطيات الاقتصادية ، كما تضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع .

5- الصندوق الوطني للاستثمار : تم إنشاء هذا الصندوق بناء على قانون المالية لسنة 2009 و الذي يهدف إلى إعادة تغيير اسم البنك الجزائري للتنمية إلى الصندوق وطني للاستثمار ، و تزويد المؤسسة الجديدة برأسمال قدره 150 مليار دينار . كما تم تنصيب مجلس إدارة جديد ولجنة استراتيجية للتوجيه قانون المالية التكميلي لسنة 2011 المغير لتسمية الصندوق الوطني للاستثمار - البنك الجزائري للتنمية إلى صندوق الوطني للاستثمار .¹

يتولى الصندوق مهام عديدة أهمها :

- دعم و تحقيق سياسة التنمية بالإضافة إلى منح التمويل الاستثماري المستقر .
- تسيير أموال الخزينة الموجهة للقطاع الإنتاجي .
- إدارة المساهمات التي تمنحها الدولة لتمويل عمليات التجهيز العمومي .

المطلب الثاني : مجالات الاستثمار في رأس المال المادي و أثره على الاقتصاد الوطني

تسعى الدولة إلى تنمية رأس المال المادي و خلق الثروة و هذا من خلال توجيه مدخراتها و إيراداتها المتأتية من عدة مصادر نحو الاستثمار في مجالات مختلفة حسب الخطة الاقتصادية المسطرة لها ، بالإضافة إلى تهيئة و تحسين الظروف الاقتصادية من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطنين .

أولا - معدل نمو الناتج الداخلي الخام و الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات : بينت نظريات رأس المال المادي (الاستثمار) و خاصة منها النموذج الكينزي أن معدل نمو الناتج المحلي يعد من محددات الاستثمار ، بالإضافة إلى فرضية المعجل التي توصلت إلى وجود ارتباط إيجابي بين حجم رأس المال المطلوب و مستوى الطلب و بالتالي يمكن اعتبار نمو الناتج المحلي الحقيقي كمؤشر لقياس ذلك المستوى.

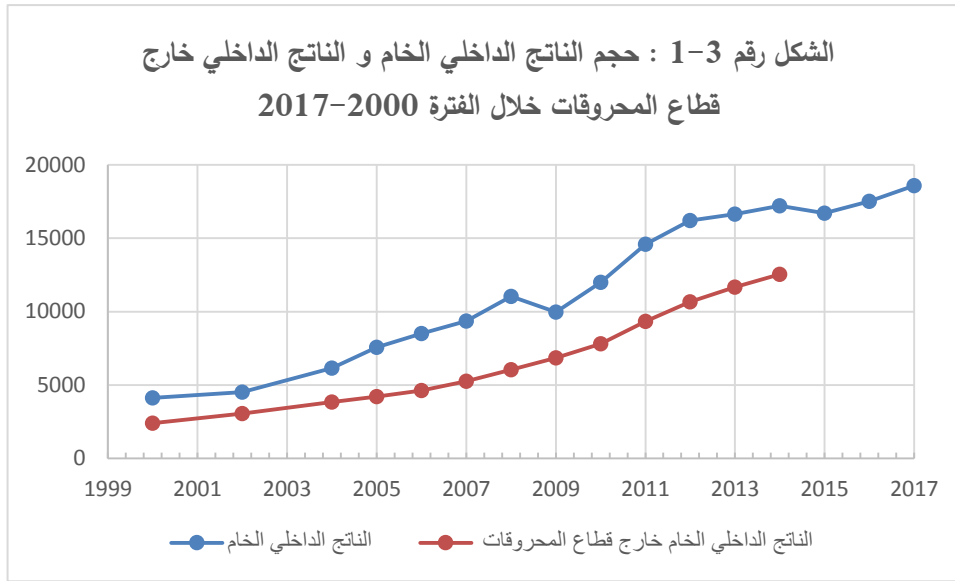
¹ الصندوق الوطني للاستثمار . www.fni.dz

الجدول رقم (3-6) : حجم الناتج الداخلي الخام و الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2017-2000

الوحدة : ألف دج

المتغيرة السنة	الناتج الداخلي الخام	معدل نمو	الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	معدل نمو
2000	4123,5	%2,2	2407,2	% 3,8
2002	4522,8	%5,6	3045,7	% 6,5
2003	4700	%7,7	3383,4	% 6,6
2004	6149,1	% 4,3	3829,3	% 5
2005	7562	% 5,9	4209,1	% 6
2006	8501,6	% 1,7	4619,4	% 5,4
2007	9352,9	% 3,4	5263,6	% 7
2008	11043,7	% 2,4	6046,1	% 6,7
2009	9968	% 1,6	6858,9	% 9,6
2010	11991,6	% 3,6	7811,2	% 6,3
2011	14588,5	% 2,9	9346	% 6,2
2012	16208,7	% 3,4	10672,3	% 7,2
2013	16643,8	% 2,8	11675,8	% 7,1
2014	17205,1	% 3,8	12547,3	% 5,6
2015	16712,6	% 3,7	—	—
2016	17525,1	% 3,2	—	—
2017	18594,1	% 1,3	—	—

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الديوان الوطني للإحصائيات .



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو الاقتصادي عرف تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 2,2 % سنة 2000 إلى 7,7 % سنة 2003 و هو أعلى معدل وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة . كما سجل أيضا انخفاض في سنة 2006 إلى 1.7 % و هذا نتيجة انخفاض الطلب على الهيدروكربونات في أوروبا، و 1.6 % في سنة 2009 و هذا نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 . كما سجل أيضا ارتفاع طفيف و متفاوت خلال الفترة (2010-2014) ، فبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الحكومة و انتهاج سياسة ذات طابع كينزي و التي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى لكنها لم تحقق الأهداف المرجوة .

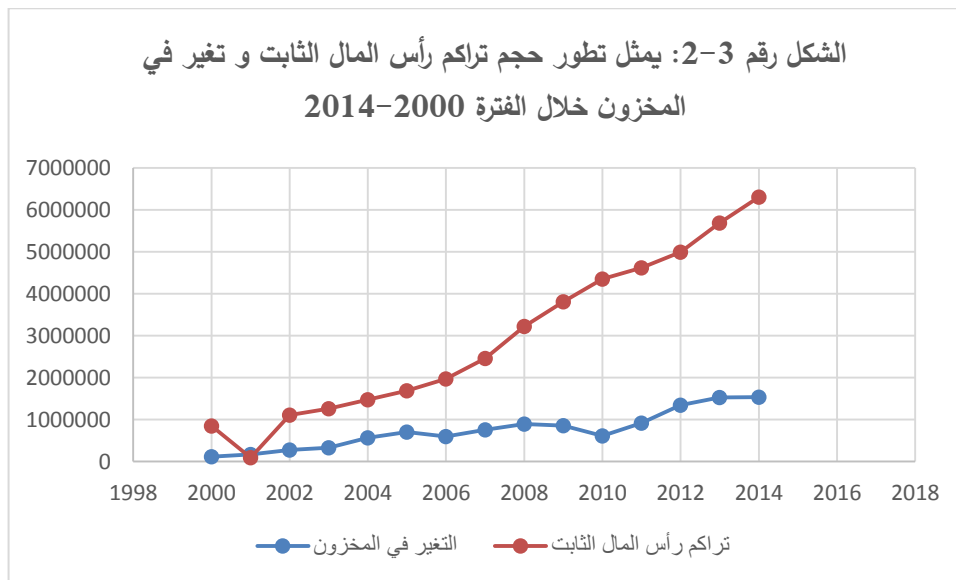
ثانيا - رأس المال المادي : إن لرأس المال المادي أهمية كبيرة في تحفيز الإنتاج ، إذ يعبر عنه بإجمالي الاستثمارات المادية المحلية لكل من القطاع العمومي و الخاص المتواجد على شكل وسائل الإنتاج بما فيها المنشآت و الآلات و التجهيزات الإنتاجية .

الجدول رقم (3-7) : حجم تراكم رأس المال الثابت و كذا متوسط معدل نمو تراكم رأس المال الثابت خلال الأربعة عقود الأخيرة

الوحدة : ألف دج

المتغيرة	الفترة	السبعينيات 1979-1974	الثمانينات 1989-1980	التسعينيات 1999-1990	ما بعد التسعينيات 2014-2000
حجم تراكم رأس المال الثابت		38986,16	85173,29	470525,44	2928721,09
معدل نمو تراكم رأس المال الثابت		%25,20	% 9,04	% 21,91	% 78,15
التغير في المخزون		3301,85	5709,28	39469,04	748155,313
معدل نمو التغير في المخزون		% 55,18	% 38,84	% 98,42	% 28,40
رأس المال المادي (الاستثمار الكلي)		38617,16	90882,57	509994,48	3676876,41
معدل نمو رأس المال المادي		% 20,42	% 9,38	% 22,20	% 36,98

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول

يتضح من خلال الجدول و الشكل أن متوسط حجم تراكم رأس المال الثابت في تزايد مستمر و ملحوظ و

هذا بسبب الإصلاحات التي شهدتها الجزائر، إذ سجل معدل نمو رأس المال المادي للفترة (1979-1974)

20.42 % ، لتتخفص إلى 9.38 % خلال الفترة (1989-190) و هذا بسبب مشاكل عديدة مر بها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة و الناجمة عن انخفاض أسعار البترول ابتداء من سنة 1986 بحوالي 56% هذا ما أدى إلى إلغاء بعض المشاريع الاستثمارية و بالتالي انخفاض في حجم الاستثمارات ، بالإضافة إلى نقص العوائد من العملة الصعبة، كما سجل ارتفاع طفيف في معدل نمو رأس المال المادي بحوالي 22.2% خلال الفترة (1999-1990) و هذا راجع إلى المشاكل و الأوضاع الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينيات، ما أدى إلى توقف العديد من المؤسسات العمومية و الخاصة عن الإنتاج و هذا من خلال الإجراءات المتخذة لخصوصية المؤسسات العمومية و التي شكلت عائقا على استمرار عملية الإنتاج، بالإضافة إلى منافسة بعض المنتجات الأجنبية للمنتوج المحلي و الناتج عن تحرير التجارة الخارجية . كما سجل أيضا ارتفاع ملحوظ و متزايد مع مطلع الألفية (2000-2014) نتيجة النفقات الاستثمارية التي خصصتها الدولة من خلال تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من أجل تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة انطلاق مختلف النشاطات الاقتصادية.

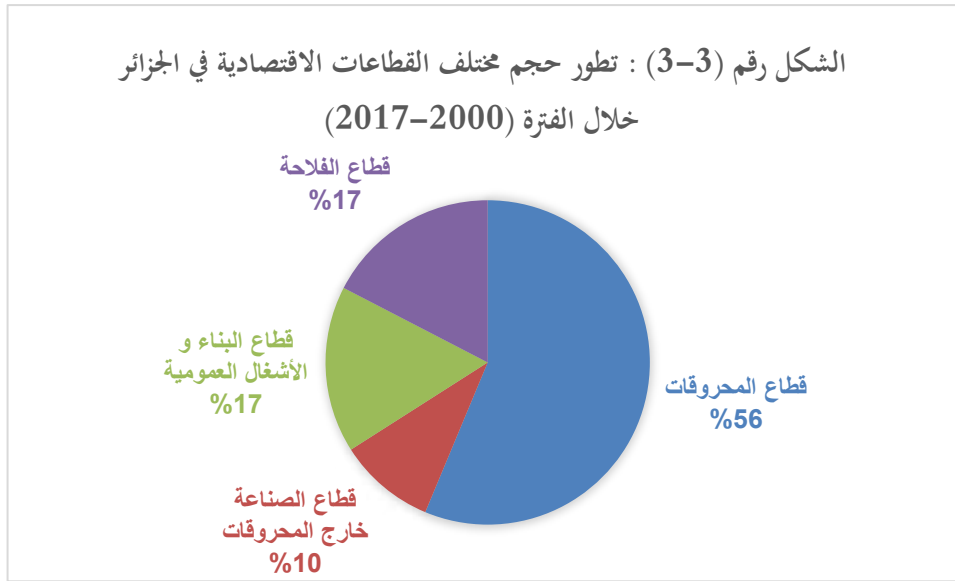
ثالثا - مساهمة مختلف القطاعات في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني : تسعى الجزائر بالنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الوطني و هذا من خلال مختلف البرامج و المخططات التنموية ، من أجل تحقيق معدلات نمو حقيقية و مستدامة . يمثل الجدول الموالي تطور معدل نمو القطاع المحروقات والصناعة خارج المحروقات و قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الفلاحة كالتالي:

الجدول رقم (3-8): معدل نمو القطاع المحروقات و الصناعة خارج المحروقات و قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة : ألف دج

قطاع الفلاحة		قطاع البناء و الأشغال العمومية		قطاع الصناعة خارج المحروقات		قطاع المحروقات		القطاعات السنة
معدل نمو %	مبلغ	معدل نمو %	مبلغ	معدل نمو %	مبلغ	معدل نمو %	مبلغ	
3,7-	346171.4	7,66	292046.3	7.52	290749.6	81	1616314.7	2000
19.05	412119.5	9,74	320507.1	8.41	315230.5	11-	1443928.1	2001
23,5	515281.7	8,4	401014.4	5,27	355370.6	27	1868889.6	2003
12,6	580505.6	14,37	458674	9,23	388193.4	24	2319823.6	2004
10,25	641285	20,7	610071.1	7,45	449493.3	16	3882227.8	2006
10,41	708072.5	20,1	732720.7	6,74	479791.1	5	4089308.6	2007
2,73	727413.1	18,7	869988.6	8,30	519631.6	15	4719481.9	2008
9	1015258.8	19,4	1194113.5	8,18	617404.9	34	4180357.7	2010
16,5	1183216.1	5,7	1262566.7	7,5	663756.5	25	5242502.8	2011
15,35	1640006.1	11,2	1569313.5	5,05	765440.4	10-	4968018.3	2013
8,01	1771495.6	10,2	1730198.1	9,34	836973.8	-6	4657811.3	2014
9,2	1935113	7.48	1859784.5	9.84	919370.4	-32	3134251.8	2015
10.6	2140304.7	7.19	1993653.1	7.65	989742.7	-3.46	3025612.5	2016
6.61	2281851.3	6.2	2117392.9	7.3	1062007.1	20.96	3660021.5	2017

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات



المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني لسنة 2000 قدرت ب 81% و هي نسبة جد مرتفعة مقارنة مع القطاعات الأخرى ، و هذا دليل على اعتماد الدولة بشكل كبير على قطاع المحروقات ، إذ يجدر الاهتمام أكثر بالقطاعات الإنتاجية الأخرى ، لأن قطاع المحروقات لا يتميز بالاستقرار ، كما نلاحظ أيضا انخفاض ملحوظ في معدل نموه خلال الفترة (2001-2017) و هذا نتيجة لتراجع أسعار النفط بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي و الذي أدى إلى مواصلة أسعار المحروقات إلى الانخفاض ، بالإضافة إلى الأسباب السياسية .

كما حقق قطاع الصناعة تحسن على العموم و يعود ذلك إلى اهتمام الحكومة بهذا القطاع باعتباره قطاع إنتاجي، إذ وضعت الدولة استراتيجية جديدة لانعاش القطاع الصناعي ، و التي تهدف إلى تطوير و تحديث و إدماج متزايد للصناعة الجزائرية . في هذا المنظور تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي ، خلق فرص الأعمال و تشجيع انشاء استثمارات جديدة . كما تهدف إلى ترقية الاقتصاد الرقمي و وضع آليات جديدة مرنة و مبتكرة لتمويل المشاريع و تشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية .

لقد حقق قطاع البناء و الأشغال العمومية نسب معتبرة من القيمة المضافة مقارنة مع قطاع الصناعة خارج لمحروقات و هذا نتيجة التسهيلات التي حصل عليها هذا القطاع بهدف تنشيطه ، بالإضافة إلى استفادة القطاع من مبالغ كبيرة في إطار تدعيم و تحديث البنية القاعدية

1- المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية :

- الانتشار القطاعي للصناعة : تثمين الموارد الطبيعية ، تكثيف النسيج الصناعي ، ترقية الصناعات الجديدة .
- انتشار و توسع حيز الصناعة : خلق التعاون من خلال استغلال تركيز النشاطات الاقتصادية حسب تموقعها، وضع شبكة ربط معلوماتية للشركات و المؤسسات العمومية و كذا هيئات البحث و التكوين و الخبرة .

يتضح من خلال الجدول أن نسبة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة متفاوتة و هذا نتيجة المشاكل الهيكلية التي مازال يعاني منها القطاع ، ، بالإضافة إلى أن المبالغ المالية المخصصة له لم تحقق نتيجة إيجابية و بالتالي لا بد إعادة النظر و الاهتمام بهذا القطاع ، إذ تسعى الحكومة إلى تطبيق السياسة الفلاحية و تنمية الريفية تركيز على تدعيم الدائم للأمن الغذائي و هذا بإتخاذ الفلاحة كمحرك للتنمية و التنوع الاقتصادي من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الاستراتيجية و تطوير و تنمية الأقاليم الريفية .

2- المحاور الاستراتيجية لسياسة التنمية الفلاحية و الريفية : تتمثل في :

- المحافظة على جهود تقوية و توسيع القاعدة الإنتاجية .
- متابعة التكثيف المندمج للمناطق الفلاحية .
- تكثيف آليات الدعم و التأطير للمنتوج الوطني .
- متابعة تعزيز الطاقات البشرية و الدعم التقني .

2-1- أهم مميزات الرئيسية للزراعة الجزائرية :

- تعدد البيئات المناخية الزراعية .
- استخدام كميات منخفضة من المواد الكيميائية .
- إمكانية توفير المنتجات و تزويد السوق على مدار السنة و حتى في غير المواسم : تشكيلة كبيرة من المواد ، منتجات ذات نوعية جيدة و حتى بيولوجية

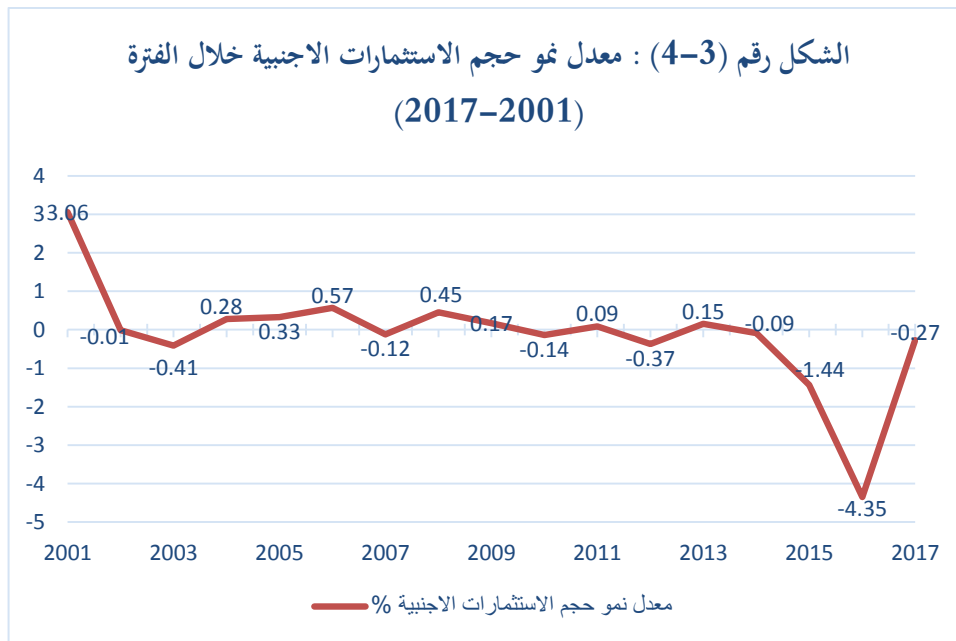
رابعا - تطور حجم الاستثمارات الأجنبية : تسعى الجزائر إلى تكييف سياستها الاقتصادية من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إذ تبنت سلسلة من الإجراءات و التدابير مستهدفة تحسين بيئة الأعمال بغية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما أصدرت مجموعة متتالية من القوانين و التشريعات ذات صلة بالاستثمار الأجنبي بهدف جاذبيتها له ، و تهدف إلى ترقية الاستثمار و منح امتيازات خاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب .

الجدول رقم (3-9) : تطور حجم الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة (2001-2017)

الفترة	حجم الاستثمارات الأجنبية	معدل نمو %	الفترة	حجم الاستثمارات الأجنبية	معدل نمو %
2001	54636504,87	3,06	2009	254347716,81	0,17
2002	70864905,04	-0,01	2010	171097000000	-0,14
2003	77907023,44	-0,41	2011	187224500000	0,09
2004	103573345,57	0,28	2012	116325000000	-0,37
2005	129711787,14	0,33	2013	134152200000	0,15
2006	131642132,13	0,57	2014	120840000000	-0,09
2007	166347028,14	-0,12	2015	54026676836	-1,44
2008	243548155,03	0,45	2016	181220000000	-4,35
2009	254347716,81	0,17	2017	131400000000	-0,27

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية - دليل الإحصاءات و ملفات البيانات ، و

صندوق النقد الدولي - الإحصاءات المالية الدولية .



المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت عدة تطورات خلال الفترة (2000-2017) ، و هذا نتيجة لعدة عوامل و تغيرات شهدتها الاقتصاد الجزائري . حيث سجل سنة 2001 معدل نمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة 3.06% لينخفض إلى -0.41% سنة 2004 هذا راجع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية خلال فترة الثمانينات و التسعينيات من القرن الماضي و التي أدت إلى تفاقم حجم المديونية الخارجية و الفجوة التضخمية ، بالإضافة إلى الوضع السياسي و الأمني الذي تميز بعدم الاستقرار ، و بسبب هذه الأوضاع المتردية كان مناخ غير جذاب للاستثمار الأجنبي ، كما سجلت قيمة سالبة سنة 2007 حيث قدرت ب -0.12% سنة 2014 إلى غاية 2017 و هذا راجع إلى عدة المشاكل و العراقيل التي يعاني منها هذا القطاع و التي تتمثل في :

- القيود و الإجراءات الإدارية المعقدة و العقوبات الناتجة عن تعارض فيما بين الجهات الاختصاص المختلفة و التي تواجه المستثمرين .
- عدم تطوير البنى التحتية في الوطن و عدم تحسين الخدمات المصرفية و خدمات النقل و الاتصال الالكتروني .
- عدم تمكن المؤمن من استلام حقوقه المرتبطة ببيع الاستثمار أو استبدال الاستثمار ، و تكون مدة الضمانات بصفة عامة طويلة و تختلف من مؤمن إلى آخر .
- مخاطر أسعار الصرف و هذا نتيجة انخفاض عملة الدولة المضيفة أو التضخم¹ ، حيث أن قيمة الأصول و الخصوم المتعلقة بالفروع و المسجلة محاسبيا بالعملة الأجنبية تكون موضوع اختلاف

¹ قدي عبد المجيد ، آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ملتقى الدولي حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية ، سكيكدة ، سنة 2000 ، ص 4

تطور معدلات الصرف بين الموطن المؤسسة الرئيسية و موطن فروعها و تقييم الأثر عند دراسة

وضعية الصرف

خامسا - معدلات التضخم : عرفت معدلات التضخم تذبذبا كبير منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية ، إذ تسعى

الدولة إلى وضع حلول فعالة و جذرية للحد من مشكلة التضخم و استقرار الأسعار و التي تعتبر أحد أهم

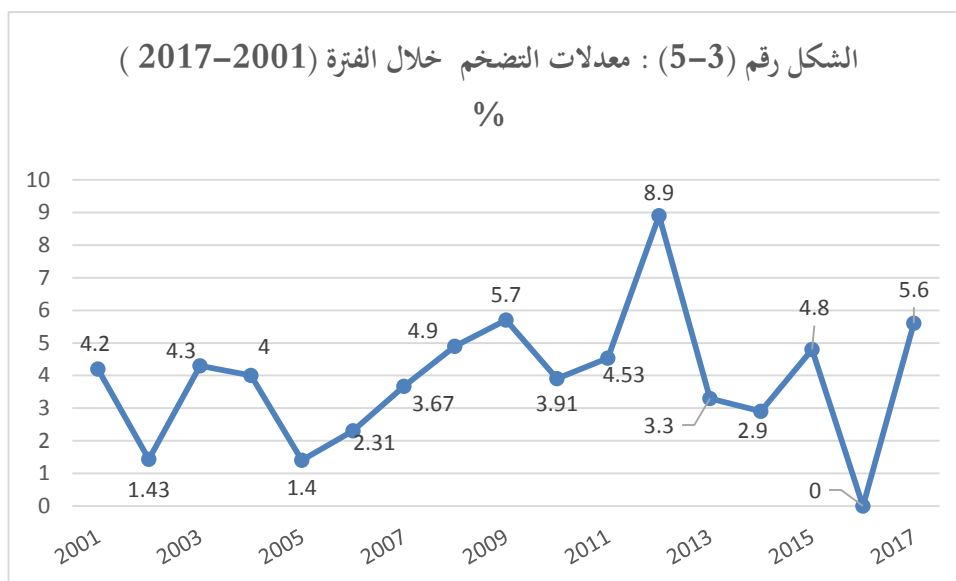
أهدافها . و من خلال الجدول الموالي سنوضح ذلك.

الجدول رقم (3-10) : معدلات التضخم خلال الفترة (2001-2017)

السنة	حجم التضخم %	السنة	حجم التضخم %
2002	1,43	2010	3,91
2003	4,3	2011	4,53
2004	4	2012	8,9
2005	1,4	2013	3,3
2006	2,31	2014	2,9
2007	3,67	2015	4,8
2008	4,9	2016	6,4
2009	5,7	2017	5,6

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية - دليل الإحصاءات و ملفات البيانات ، و

صندوق النقد الدولي - الإحصاءات المالية الدولية .



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الشكل أن معدلات التضخم شهدت مستويات مرتفعة نوعا ما ، حيث سجل سنة 2001 معدل التضخم 4.2% و هذا راجع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة ، بالإضافة إلى ارتفاع الأجور التي تقرر دفعها في بداية السنة . و في سنة 2005 سجل انخفاض في معدل التضخم بـ 1.5% و هذا نتيجة تباطؤ في ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، أما بالنسبة لسنة 2009 ارتفع معدل التضخم بنسبة 5.8% و هذا راجع إلى الزيادة المرتفعة في أسعار المنتجات الغذائية و المنتجات الفلاحية الطازجة المستوردة ، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار في السوق الدولية لعدد من المنتجات المستوردة و هذا نتيجة ارتفاع الأورو مقابل الدولار ، كما ارتفع أيضا سنة 2012 بـ 8.9% و هي أعلى مستوى له على مدار 15 سنة ، و هذا مؤشر خطير على الاستقرار النقدي . أما في السنوات الأخير (2015-2016-2017) فقد سجل طفيف في معدلات التضخم و هذا بنسب (4.8% ، 6.4% ، 5.6%) على التوالي و هذا نتيجة انخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض أسعار البترول ، و هو ما سيجل الصعوبات المالية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث : مشاكل و معوقات التي تواجه الاستثمار في رأس المال المادي في الجزائر

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة من أجل ترقية و تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر، إلا أن هذا القطاع مازال يواجه الكثير من المشاكل و المعوقات و العراقيل ، و التي يمكن تلخيصها كما يلي :

أولا - عدم التطبيق الفعلي لقوانين مكافحة الفساد و نقص الردع : نتيجة عدم الالتزام و التطبيق الفعلي للقوانين الصادرة في إطار مكافحة الفساد و الاتفاقيات المصادق عليها ، و عدم تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي لم يتم تفعيلها منذ 2006 إلى غاية 2011 ، بالإضافة إلى نقص الردع عن طريق العقاب و تساهل الدولة مع مرتكبي الفساد ، هذا ما أدى إلى تمادي في نهب المال العام و الاستهانة بالقانون .¹

ثانيا - نقص الشفافية في الهيئات و المؤسسات العمومية : إن المؤسسات الدولة و هيئات و الجماعات المحلية ، تكاد لا تنشر أي معلومات متعلقة بالجانب المالي لها و هذا بحجة أسرار الدولة أو المهنة ، و بالتالي صعوبة تطبيق الرقابة أو محاسبة هذه المؤسسات من طرف هيئات المجتمع المدني .

ثالثا - عدم وجود صرامة في محاربة الاقتصاد الخفي و غسيل الأموال : نتيجة نقص الرقابة و عدم وجود نظام ضريبي فعال يمكن من معرفة ممتلكات الأفراد و المسيرين للمؤسسات العمومية و أملاك الدولة . كما أنه لا يوجد إلزام من طرف الحكومة بالتعامل بالصكوك المالية ، خاصة العمليات التي تفوق قيمتها مبلغ كبير كما هو معمول به في الاقتصاديات المتطورة.

¹ سهيلة متصوران ، الفساد الاقتصادي و آثاره على النمو الاقتصادي - دراسة اقتصادية تحليلية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، بجامعة الجزائر -3- ، ص 268 ص 269 .

رابعا - الفساد الإداري : إذ يعتبر عائقا كبيرا و تكلفة إضافية إلى نفقات المشاريع الاستثمارية ، إذ تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد المغرب الأقصى في المغرب العربي في تداول الرشوة في الصفقات و المشاريع ، و هذا حسب تقرير المنتدى للاقتصاد العالمي سنة 2006 .¹

خامسا : مشكلات ذات طابع إداري و تنظيمي

- طول و تعقد إجراءات الاستثمار ، حيث يتطلب تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة في الجزائر 14 إجراء و هي الأعلى في الدول العربية، إضافة إلى ارتفاع التكلفة بفعل مظاهر البيروقراطية و الفساد الإداري و تداخل الصلاحيات بين العديد من الهيئات .
- عدم وضوح بعض النصوص القانونية ، الأمر الذي يسمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية و متباينة بين منطقة و أخرى ، بالإضافة إلى غياب هيئة مكلفة بإدارة و تنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط .
- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية و عدم الوضوح في التطبيق ، هذا ما يترك المجال للتلاعبات و التفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار .
- ضعف البنية التحتية و عدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار ، كخدمات الماء و الكهرباء و الغاز و خطوط الهاتف و قنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار .
- تعقد و طول الإجراءات الجمركية ، حيث أن لعملية الجمركة آلات و معدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوم ، هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب .
- رغم الإصلاحات التي تمت على مستوى النظام القضائي ، إلا أن الإجراءات لا تزال طويلة و غير فعالة ، بالإضافة إلى عدم وجود محاكم تجارية و ثقافية فعلية للتحكيم .

¹ دلال بن سميعة ، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر - ، مرجع سابق ، ص 388 ص 389 .

سادسا - **مشكل العقار الصناعي** : إذ يعتبر أكبر عائق في وجه المستثمرين في الجزائر ، كما أن البيروقراطية و الأسعار توّرق كل مستثمر سواء كان أجنبيا أو محليا ، إذ أدت إلى توقيف العديد من المشاريع الاستثمارية الهامة و هذا راجع إلى عدة أسباب :

- **تعقد و تعدد الإجراءات الإدارية**: طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي عادة ما تفوق سنة .
- **عدم توافق بعض الأراضي الصناعية و نوع النشاط الممارس** ، و ذلك راجع لسبب عدم استشارة المتخصصين في الميدان .
- **ارتفاع في أسعار العقارات الصناعية المهيئة للعملية الاستثمارية لدرجة تعجيز المستثمر عن إنجاز مشروع**، كذلك تخصيص الأراضي القابلة للاستغلال بتكاليف باهظة تشمل التهيئة دون الخضوع هذه الأراضي لأية تهيئة.

سابعا - **مشكلة التمويل** : أن تمويل المشاريع الاستثمارية يعاني من بطئ شديد ، هذا ما يبين ضعف النظام البنكي الجزائري في عملية تمويل المشاريع الاستثمارية ، و ذلك نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة و الكفاءة المهنية فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض و تقييم المخاطر ، و رداءة نظام المعلوماتية البنكية و بطء أنظمة المدفوعات ، و طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها و قد تكون الإجابة بالرفض في كثير من الحالات ، بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي يزال مهيمنا على القطاع البنكي ، و كذا مشكلة الثقة و التخوف لدى المستثمرين الخواص في التعامل مع البنوك الجزائرية .

المبحث الثالث : الاستثمار في رأس المال البشري

تسعى الجزائر منذ استقلالها الاستثمار في رأس المال البشري و تكوين قاعدة متينة قوية تستند عليها في حركتها التنموية ، إذ جعلت الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري أولى أولوياتها و هذا من خلال تطبيق

مجموعة من الإصلاحات تهدف إلى رفع مخزون الرأسمال التعليمي في المجتمع . و تظهر هذه الإصلاحات من خلال وضع شبكة وطنية تعتمد على ثلاث منظومات منسقة فيما بينها و مكملة لبعضها البعض ، تصب في مسعى استحداث مخزون مركب من مزيج من الطاقات البشرية ذات مهارات متفاوتة .

المطلب الأول : تطور النظام التعليمي في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تطور النظام التعليمي في الجزائر ، و يرتكز أساسا على ثلاث منظومات مكملة لبعضها البعض ، بالإضافة إلى أهم الإصلاحات التي طرأت على هذه المنظومة .

أولا - منظومة التربية الوطنية : تعتبر الركيزة الأساسية للاستثمار البشري في الجزائر منذ الاستقلال ، تعتبر وزارة التربية الجهة الوصية عليها.

تتكون المنظومة التربوية و التعليم من مرحلتين أساسيتين هما : ¹

1 - مرحلة التعليم الأساسي : يعتبر تعليم اجباري و متاح لجميع الأطفال البالغين السن القانوني لهذه المرحلة و هو بلوغ السن السادسة، و يستمر التعليم الأساسي لمدة تسعة سنوات كاملة ، و تنقسم هذه المرحلة من التعليم إلى طورين : الطور الأول هو التعليم الابتدائي لمدة خمس سنوات دراسية (ستة سنوات سابقا) ، تتوج بشهادة التعليم الابتدائي التي تسمح بالانتقال إلى طور التعليم المتوسط لمدة أربعة سنوات (ثلاثة سنوات سابقا) .

تتوج مرحلة التعليم الأساسي بشهادة التعليم المتوسط أو بشهادة التعليم الأساسي سابقا (BEM/BEF) و التي تخول للمتحصل عليها الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي ، و بالنسبة لغير الناجحين فإنهم يتوجهون إلى التعليم المهني أو الحياة العملية عند بلوغهم سن 16 كاملة . تهدف المدرسة الأساسية في الجزائر إلى توفير تعليم مجاني ، ديمقراطي ، و إلزامي .

¹ رملة حسام الدين ، دور رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 1981-2016، مرجع سابق، ص 151 إلى ص بتصرف 153 .

2 - مرحلة التعليم الثانوي : تعتبر المرحلة الثانية من منظومة التربية و التعليم ، تستقبل التلاميذ الذين استكملوا تعليمهم الأساسي و اجتازوا امتحان شهادة التعليم المتوسط من أجل استكمال مسارهم التربوي ، كما يعتبر تعليما غير إلزامي مقارنة بالتعليم الأساسي ، و يستمر التعليم الثانوي ثلاثة سنوات تنتهي باجتياز امتحان مختلف شعب البكالوريا و التي يمكن الناجحين الالتحاق بمرحلة التعليم العالي .

تتمثل الأهداف الرئيسية لمرحلة التعليم الثانوي في :

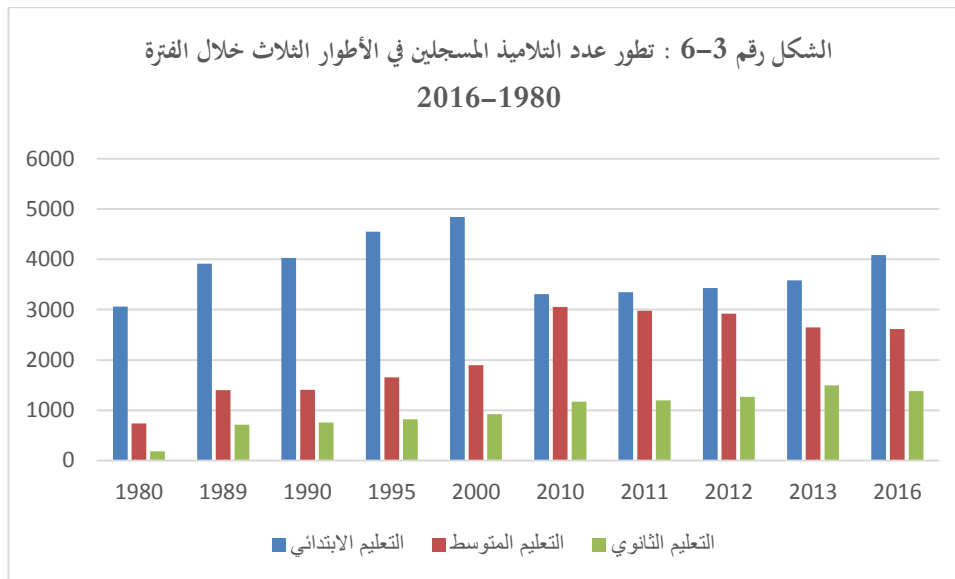
- تكوين شخصية المتعلم و اندماجه في المجتمع .
- تطوير روح المبادرة و الإبداع لدى المتعلم لاستغلال قدراتهم في استيعاب و استخدام الأساليب العلمية.
- تكوين قدرات لدى المتعلم تسمح بالقيام بمختلف أعمال البحث و المشاريع الموجهة إليه .
- **التحكم في اللغات مختلفة:** لغة وطنية و لغتين أجنبيتين ، إضافة إلى لغة البرمجيات و الرياضيات و الفنون.

الجدول رقم (3-11) : عدد التلاميذ المسجلين في المراحل التعليمية للفترة (1980-2016)

الوحدة : ألف تلميذ

السنوات	التعليم الابتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الأساسي	التعليم الثانوي
1980	3061	737	3799	183
1989	3911	1396	5307	714
1990	4027	1408	5436	753
1995	4548	1651	6200	821
2000	4843	1895	6739	921
2010	3307	3052	6360	1171
2011	3345	2980	6326	1198
2012	3429	2921	6350	1263
2013	3580	2647	6227	1497
2016	4082	2614	6696	1379

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع مستمر في عدد التلاميذ المسجلين في الأطوار الثلاث خلال الفترة 1980_2000 و هذا نتيجة الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية في قطاع التعليم (الأمر رقم 35/76) المؤرخ في 16 أفريل 1976 و المتعلق بتنظيم التربية و التعليم و التكوين ، و الذي ينص على التعليم الأساسي اجباري و مجاني لمدة تسع سنوات ، و ديمقراطية التعليم. كما سجل أيضا انخفاض ملحوظ من 4843313 سنة 2000 إلى 3345885 تلميذ سنة 2011 و هذا راجع إلى بطء النمو السكاني ووصول التعليم إلى حالة التشبع . و قد سجل ارتفاع ملحوظ في السنوات الأخيرة و هذا راجع إلى حجم الاستثمارات الكبيرة في قطاع التعليم و ذلك بإقامة منظومة تربوية واسعة تستوعب كل المتطلبات التعليم .

ثانيا - منظومة التعليم و التكوين المهني : تعتبر هذه المنظومة أحد فروع قطاع التربية و التكوين في الجزائر، تهتم بتقديم تكوين متخصص في مهنة معينة ، أو تدريب العمال و الموظفين بهدف تحسين كفاءتهم في ميدان عملهم¹.

1- التعليم المهني : هو تعليم أكاديمي تأهيلي تمنحه مؤسسات التعليم المهني للتلاميذ المقبولين في التعليم ما بعد الاجباري في المؤسسات الوطنية ، و الذين اختاروا هذا النمط من التعليم . يهدف التعليم المهني إلى التحضير لممارسة مهنة أو مجموعة من المهن ، كما يمكن أن يؤهل إلى تكوين ذو طابع مهني يكون امتداد للفرع المتبع ، و يتم من خلال ثلاثة أنماط : التعليم العلمي و التكنولوجي ، التعليم التأهيلي، فترات التكوين في الوسط المهني . حيث يسعى كل نمط من هذه الأنماط الثلاثة إلى القيام بمهمة خاصة :

- **التعليم العلمي و التكنولوجي:** يهدف إلى اكتساب الثقافة العلمية و التكنولوجية التي تسمح بتطوير الكفاءات المهنية .

- **التعليم التأهيلي:** يهدف إلى اكتساب كفاءات مهنية ضرورية لممارسة المهنة .

¹ رملة حسام الدين ، دور رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 1981-2016، مرجع سابق، ص 154 .

- دورات التكوين في الوسط المهني: تسعى إلى اكتساب الكفاءات التي لا يمكن تحصيلها إلا في الوسط المهني .

2 - التكوين المهني : يهدف من خلاله إلى ترقية و تنمية الموارد البشرية التي تتكفل باحتياجات السوق من اليد العاملة و استيعاب أكبر قدر ممكن من الشباب المهمشين و المتسربين من المدرسة من أجل تأهيلهم و تكوينهم بالشكل الذي يسمح لهم بالاندماج السريع في منظومة النسيج الاقتصادي و الاجتماعي .

يندرج التكوين المهني على خمس مستويات ، كل مستوى بشهادة نجاح مناسبة تسمح لحاملها بالعمل في صنف معين بها كعامل متخصص بشهادة التكوين المتخصصة و صنف عامل مؤهل بشهادة كفاءة مهنية و صنف عامل عالي التأهيل بشهادة المهارة المهنية و صنف تقني بشهادة تقني سامي . ينقسم التكوين المهني في الجزائر إلى ستة أنماط رئيسية¹ :

2-1- التكوين المهني الأولي (الإقامي) : يسعى إلى جعل المتربص يكسب تأهيلات تطبيقية و معارف خاصة لممارسة مهنة معينة و يدعم بتربص تطبيقي في نهاية المسار ، يقدم هذا التكوين على مستوى مراكز التكوين بصفة كلية و ذلك لفترات مختلفة من 12 إلى 30 شهرا و ذلك حسب المستويات التأهيل و التخصصات المستهدفة .

2-2- التكوين عن طريق التمهين : يهدف إلى اكتساب المتربص تأهيل مهني خلال المسار التكويني يسمح بممارسة مهنة أو حرفة خاصة ، تتراوح مدته من 18 إلى 30 شهرا حسب التخصصات المستهدفة .

2-3- التكوين المتواصل : يتم في مؤسسات التكوين المهني و أماكن العمل ، تتراوح مدته حسب اختلاف التخصصات من 06 إلى 12 شهرا ، و يهدف أساسا إلى :

¹ رملة حسام الدين ، دور رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 1981-2016، مرجع سابق، ص 155 .

- تحيين معارف العمال و تحسين مستواهم .
- تشجيع و إعادة الاندماج و الحركية المهنية للعمال .
- تكييف قدرات العمال مع تطور تكنولوجيا للمهن .

2-4- التكوين عن طريق الدروس المسائية : يوجه للعمال الراغبين في اكتساب مهارات مهنية لتحسين

وضعتهم الاجتماعية و المهنية ، تتراوح مدته من 08 إلى 15 شهرا حسب اختلاف التخصصات .

2-5- التكوين عن بعد : يتم هذا التكوين عن طريق المراسلة و يهدف إلى اكتساب المعارف و التأهيلات

بالرغم من عدم الحضور الدائم إلى المؤسسة .

2-6- التكوين الخاص بإعادة التأهيل : تتراوح مدته من 05 إلى 24 شهرا يختص بفئة ذوي الاحتياجات

الخاصة من أجل إعطائهم تكوينا ملائما يؤهلهم للاندماج في الحياة العملية .

الجدول رقم (3-12) : عدد المترشحين حسب أنماط التكوين المهني للفترة 1990-2016

السنوات	التكوين الإقليمي	التمهين	الدروس المسائية	التكوين عن بعد
1990	97619	85283	400	16072
1999	146844	103053	9539	10189
2000	162025	113141	14897	13501
2009	261117	254416	25112	41065
2010	219049	246570	20997	34897
2011	205184	244167	24879	38125
2012	200813	242667	27031	43404
2013	201660	254093	32229	41409
2014	202731	296232	33796	35778
2015	208553	333599	33181	38221
2016	199388	343523	32291	39740

المصدر : رملة حسام الدين ، دور رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة

1981-2016 ، مرجع سابق ، ص 172 .

إن أداء منظومة التعليم و التكوين المهني محدودا خاصة في ظل انعدام التناسق و الارتباط بين منظومتي التربية و التكوين المهني ، و هذا نتيجة لعدة أسباب و عوامل تؤثر سلبا على تفعيل هذه المنظومة ، أهمها :

- نقص التأطير الذي أدى إلى اختلال في توزيع الأعباء البيداغوجية .
- أغلب التخصصات لا علاقة بسوق العمل .
- انحطاط سمعة التكوين المهني ، و نقص إقبال على مراكز التكوين .

- بطة عملية التكوين لمسايرة التغيرات و المستجدات .

ثالثا - منظومة التعليم العالي و البحث العلمي : نتيجة الضغوطات التي كانت تعاني منها الجامعة و التي أدت إلى عدم استقرارها في مجالات التنظيم و التسيير ، لم تستطع الجامعة في الفترة السابقة الاستجابة لمطالب الاجتماعية و الاقتصادية المطروحة تأثير التخطيط الاستعجالي لتكفل بالدفعات الطلابية . و لهذا سطرت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي خلال الفترة 2003-2004 نظام جديد للتعليم العالي " نظام LMD " (ليسانس ، ماستر ، دكتوراه)، و هو نظام تعليم عالي مستوحى و المعمول به في الدول الأنجلو-ساكسونية ، و المهم الآن تقريبا في كل بلدان العالم¹.

دخل هذا النظام حيز التنفيذ بشكل تدريجي مع بداية السنة الجامعية 2004-2005 ، طموحا بأن تسمح الهيكلية الجديدة للتعليم العالي بإندماج أحسن في محيطها الاجتماعي ، الاقتصادي و التحسين من مردودها الداخلي و الخارجي.

ترتكز منظومة التعليم العالي على ثلاثة أطوار تتوج بثلاث شهادات :

- 1 - الطور الأول :** يتكون من وحدات و سداسيات موزعة على ستة سداسيات (ثلاث سنوات) ، يتوج بشهادة ليسانس تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل ، أو متابعة التكوين بالانتقال إلى مستوى الماستر .
- 2 - الطور الثاني :** يتكون من أربعة سداسيات (سنتين) ، يتوج فيه الطالب بشهادة ماستر تسمح له بمتابعة التكوين الأساسي و الحصول على تخصص ، تسمح له من الاندماج المهني (ماستر مهني) ، أو متابعة التكوين في الدكتوراه .

¹ رملة حسام الدين ، دور رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 1981-2016، مرجع سابق، ص 156.

3 - الطور الثالث : يتكون من ستة سداسيات (المدة الدنيا) ، يتوج الباحث بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة .

الجدول رقم (3-13) : عدد الطلب المسجلين و الخريجين من الجامعة خلال الفترة (1980 - 2016)
الوحدة : ألف طالب

الفترة	1980-	1988-	1995-	2002-	2010-
	1987	1994	2001	2009	2016
متوسط عدد الطلبة المسجلين	106.9	214.6	355.6	748.7	1159.2
متوسط عدد الطلبة الخريجين	11.1	24.9	43.6	104.5	243.2
نسبة التخرج %	10.3	11.5	12.3	13.9	20.8

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ، و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي -

المديرية الفرعية للتنمية و الاستشراف-

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تخرج الطلبة من الجامعة الجزائرية قد تضاعف خلال فترة الدراسة و

هذا راجع إلى عدة أسباب أهمها :

- مجانية التعليم حيث تتكفل الدولة نفقات التعليم العالي بنسبة تفوق 98% و المتمثلة أساسا في أجور و

الرواتب الأساتذة ، الخدمات الجامعية ، النقل ، الإيواء و منح الطلبة .¹

- ديموقراطية التعليم إذ مكنت الدولة كل أفراد الشعب من الالتحاق بسلك التعليم دون تمييز .

¹ بوزيدة حميد ، مدخلات و مخرجات التعليم العالي في الجزائر، الملتقى العربي الأول حول مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات -السياسات-الآليات)، البحرين، أيام 26-28 أكتوبر 2010 ، ص 13 .

- المكانة الاقتصادية و الاجتماعية التي تتلقاها الشهادات الجامعية في الجزائر ، فأصبح هناك تطلعات من طرف الآباء و الأبناء نحو التعليم و الحصول على الشهادات عليا لاعتبارات تاريخية و حضارية.
- زيادة النمو السكاني و خاصة فئة الشباب ، فحوالي 65% من السكان لا يفوق سنهم 35 سنة من بينهم 48% يتراوح سنهم بين 06-18 سنة و هذه الفئة تشكل مدخلات التعليم العالي في السنوات اللاحقة .

المطلب الثاني : الإنفاق على التعليم في الجزائر

يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم المصادر المالية لقطاع التعليم لتغطية التكاليف الخاصة بمتطلباته ، كونه من القطاعات الغير المنتجة، و يتعلق الأمر بمخصصات الدولة لهذا القطاع من الميزانية العامة التي تتمثل في ميزانية التسيير و ميزانية التجهيز للقطاع .

أولا - النفقات الحكومية الموجهة لقطاع التربية الوطنية : تتحمل الحكومة نفقات قطاع التعليم في ظل تزايد متطلبات هذا القطاع ، فتخصص ميزانية التجهيز للإنفاق على مختلف التجهيزات و المعدات المستعملة في المؤسسات التعليمية بهدف تسيير العام و الجيد للمؤسسات التربوية على المستوى الوطني . أما ميزانية التسيير فتغطي بها الأجور الموظفين ، أما الباقي فيوجه لتغطية الشؤون الاجتماعية و الرياضية ، بالإضافة إلى نفقات أخرى من التسيير.

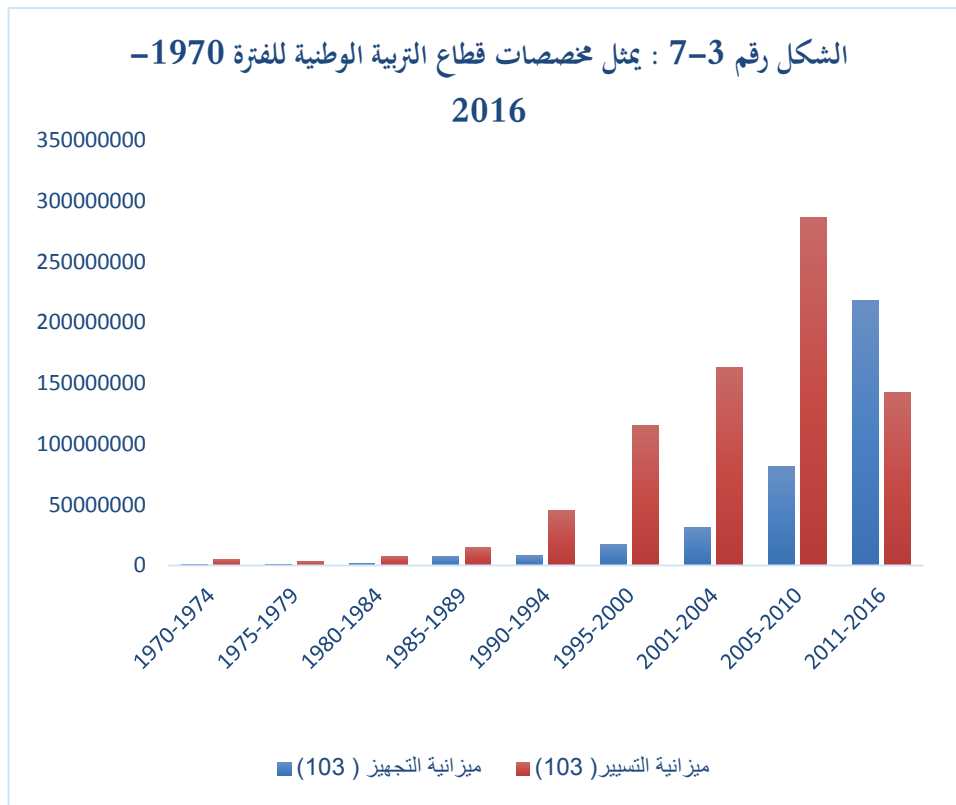
الجدول رقم (3-14) : مخصصات قطاع التربية الوطنية للفترة (1970-2016)

الوحدة : دج

السنوات	ميزانية التجهيز (10^3)	ميزانية التشغيل (10^3)
1974-1970	635940	5002538
1979-1975	429201	2973996
1984-1980	1494500	7687966
1989-1985	7214800	15093349
1994-1990	7956298	45404639
2000-1995	17280000	115050254
2004-2001	30888467	163312470
2010-2005	81365008	286288636
2016-2011	218260000	142430000

المصدر : وزارة التربية الوطنية -المديرية الفرعية لبنك المعطيات ، و الاعتماد على الجرائد الرسمية المتضمنة على قوانين

المالية للفترة (2000-2016)



المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول

يتضح من خلال الجدول مدى تطور في نفقات التجهيز و التسيير المخصصة لقطاع التربية الوطنية ، فبالنسبة لميزانية التجهيز سجل خلال الفترة (1974-1970) 635 مليون دج ، و 218 مليار دج خلال الفترة (2016-2011) . أما بالنسبة لميزانية التسيير فسجل خلال الفترة (1974-1970) 5 مليار دج لترتفع إلى 142 مليار دج خلال الفترة (2016-2011) . إذ يمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير نتيجة البرامج التنموية التي تدعم هذا القطاع ، تقسم ميزانية التسيير إلى ثلاث حصص :

- حصة موجهة للتعليم الأساسي بالدرجة الأولى و هي أكبر حصة تتراوح بين 65% و 75% .
- حصة موجهة للتعليم الأساسي و الثانوي تتراوح بين 20% و 23% .
- حصة موجهة لمديريات التربية و الإدارات اللامركزية تتراوح بين 2,35% و 2,5% .
- حصة موجهة للمؤسسات الأخرى الموضوعة تحت وصاية وزارة التربية و لا تتعدى 1% .

كما نلاحظ أيضا حصة قطاع التربية الوطنية من إجمالي الاستثمارات الحكومية تبقى ضعيفة مقارنة بحجم الاستثمار الكلي .

ثانيا : توزيع نفقات التسيير على مختلف قطاع التربية و التكوين و التعليم العالي خلال الفترة 1990-

2016

يرتكز الإنفاق الحكومي على التعليم العام الأساسي و الثانوي بدرجة كبيرة مقارنة بقطاع التعليم العالي الذي عرف تزايد كبير لعدد الطلبة و الذي يتطلب مستويات تكوين من المستوى العالمي ، بينما قطاع التكوين المهني يعرف نفقات أقل بكثير مقارنة بحجم الإنفاق الإجمالي على التربية .

الجدول رقم (3-15) : يمثل تطور حجم الإنفاق الحكومي على قطاع التربية و التكوين و التعليم العالي خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة : (مليار دج)

قطاع \ الفترة	1994-90	1999-95	2004-00	2009-05	2016-10
التربية الوطنية	45,4	111,5	157,2	282,2	620,5
التعليم و التكوين المهني	3	5,9	11,5	19,2	44,9
إجمالي التربية و التكوين	58,7	141,6	224,1	410,6	923,7
التعليم العالي و البحث العلمي	10,3	24,6	55,9	109,4	258,8

المصدر : وزارة التربية الوطنية -المديرية الفرعية لبنك المعطيات ، و الاعتماد على الجرائد الرسمية المتضمنة على قوانين المالية

للفترة (2000-2016)

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الإنفاق على قطاع التربية الوطنية أكبر بكثير مقارنة بقطاع التعليم العالي و قطاع التكوين المهني ، حيث خصص نفقات كبيرة لتسيير قطاع التربية تقدر ب 45,4 مليار دج خلال بداية الفترة (1990-1994) لتصل خلال الفترة 2010-2016 إلى 620,5 مليار دج ، و هذا راجع إلى تزايد متطلبات القطاع و اهتمام الدولة و إصلاح و تطوير منظومة التربية . ثم يليه قطاع التعليم العالي و

البحث العلمي ، حيث سجل 10,3 مليار دج خلال الفترة (1990-1994) ليرتفع إلى 258,8 خلال الفترة (2010-2016) و هو ارتفاع كبير نتيجة تبني الدولة لإصلاحات مالية على مستوى هذا القطاع و اهتمام الدولة بتطوير البحث العلمي . أما بالنسبة لقطاع التعليم و التكوين المهني فنلاحظ نفقاته ضئيلة مقارنة بحجم الإنفاق الكلي على قطاع التربية و التعليم العالي ، حيث سجل 3 مليار دج خلال الفترة (1990-1994) ليرتفع إلى 44,9 مليار دج خلال الفترة (2010-2016) .

ثالثا : مساهمة قطاع التربية و التكوين المهني و قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في الناتج المحلي

الإجمالي

الجدول رقم (3-16) : يمثل تطور نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-

2016

قطاع \ الفترة	1994-90	1999-95	2004-00	2009-05	2016-10
التربية الوطنية	4,3%	4,2%	3,3%	3%	4%
التعليم و التكوين المهني	0,3%	0,2%	0,2%	0,3%	0,4%
اجمالي التربية و التكوين	5,6%	5,3%	4,6%	4,4%	5,8%
التعليم العالي و البحث العلمي	1%	0,9%	1,1%	1,2%	1,6%

المصدر : وزارة التربية الوطنية -المديرية الفرعية لبنك المعطيات ، و الاعتماد على الجرائد الرسمية المتضمنة على قوانين

المالية للفترة (2000-2016)

يوضح الجدول أن ثلاث قطاعات تساهم بنسب ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث نلاحظ أن قطاع التربية الوطنية نسبة مساهمته في الناتج المحلي تتراوح بين 3% و 4,3% ، و قطاع التعليم و التكوين المهني فنسبته بين 0,2% و 0,4% ، أما قطاع التعليم العالي و البحث العلمي فنسبته تتراوح بين 0,9% و 1,6% و هي نسب جد ضئيلة مقارنة مع حجم الإنفاق الحكومي .

المطلب الثالث : مشاكل و معوقات التعليم العالي في الجزائر

يواجه التعليم العالي عدة مشاكل و صعوبات و التي ترتبط أساسا بالطلبة و الأساتذة و الإدارة ، بالإضافة إلى البيئة التي تعمل فيها الجامعة ، و يمكن تلخيصها كما يلي :

أولا - الارتفاع المتزايد لعدد الطلبة : تعتبر هذه المشكلة من أبرز مشاكل الجامعة الجزائرية ، فانفجار أعداد الطلبة في الجامعات أدى إلى ضعف الطاقة الاستيعابية و هذا يعود أي تشجيع ديمقراطية ، بالإضافة إلى النمو السكاني السريع ، و اتساع شريحة العمر من 18 إلى 23 سنة ، و اعتبار الدراسة في الجامعة قيمة بحد ذاتها بغض النظر عن جدواها . حيث قدر عدد الطلبة سنة 2008 ب 750 ألف طالب و وصل إلى أكثر من 1600000 طالب في حدود سنة 2014 .

ثانيا - عدم التوازن بين الجوانب الكيفية و الجوانب الكمية : و هذا نتيجة لإنعدام التوازن بين النمو الكمي لأعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات و بين نوعية و جودة التعليم الجامعي . سيظل التحدي المستقبلي للجامعة هو نوعية و جودة محتوى التعليم من ناحية ، و كيفية الوصول إلى معادلة المطلوبة و التي تحدث نوعا من التوازن بين التوسع الكمي للتعليم الجامعي من ناحية أخرى . هذا ما يستوجب إعادة النظر في الهيكل البنيوي لنظام التعليم الجامعي من خلال إحداث تغييرات جذرية من أجل زيادة القدرة الاستيعابية للجامعة ، و توفير المرونة المطلوبة لاستيعاب مظاهر التجديد الكفيلة بتحسين نوعية و مستوى الخدمات التربوية التي تقدمها .

رابعا : الجمود و التصلب و الشكلية

تعاني أنظمة التكوين الجامعي في الجزائر من التصلب و الجمود و الشكلية في هياكلها التنظيمية ، أو في محتوى برامجها و مناهجها ، أو في الطرق و الوسائل و الإجراءات التي تعتمدها . و لذلك فإن هذه الأنظمة تتصف بالمحافظة و انعدام المرونة ، و التقليدية .

- قلة تأطير حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة ب 25229 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد
 - كما أن نسبة كبيرة من أساتذة برتبة أستاذ التعليم العالي على أبواب التقاعد .¹
 - البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات و الترقية ، و ليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العلمي ، هذا ما أدى الحد من فعالية البحث العلمي و عدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية .
 - إتباع الأسلوب الديكتاتوري في الإدارة و تشدد المديرين في تفويض صلاحياتهم .
 - هجرة الكفاءات و عدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير و تكوين و تنمية البلاد .
 - نقص الموارد البشرية المؤهلة لتفعيل ضمان الجودة مع ضعف كفاءة بعض الإداريين و القيادات الأكاديمية .
 - ضعف نظام المعلومات و عدم توفر البيانات اللازمة لتحقيق متطلبات العملية التعليمية .
 - انعدام الاستقلال الذاتي و الاعتماد على تعليمات غالبا ما تتميز بالغموض و التناقض .
 - تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات نتيجة زيادة العرض من الخريجين الجامعيين على الطلب عليهم .
- يسعى قطاع التعليم العالي منذ العشرية الأخيرة إلى تغيير طبيعة الخدمة المقدمة من مؤسسات عمومية إلى مؤسسات خاصة أكثر فأكثر ، كما أن هذا التغيير يدخل عدة تعديلات في مفهوم الخدمة المقدمة تقليديا ، و من بين المستجدات نجد التعامل مع مصطلحات جديدة مثل العرض ، الطلب ، الربحية ، العميل بدل الطالب و من ثم تكتسب الجودة مكانة مركزية ، ليس فقط كمطلب يلح عليه العميل (الطالب) و لكن أحد مكونات الميزة التنافسية التي تتسابق من خلالها المؤسسات التعليمية .

¹ بلبية محمد ، تحديد معايير ضمان جودة و تأثيرها على الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي - دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة تلمسان، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2015-2016، ص ص 200-201 .

كما يقتضي الأمر من السلطات العمومية مراجعة و التخلي عن الدور التقليدي المتعلق بالرقابة و التعديل تبعاً لما أصبح يسمى بالإدارة العمومية الحديثة ، و في هذا الصدد تجد نفسها مجبرة على القيام بمجموعة من الإصلاحات بغية بناء نظام ينطوي على :

- اتخاذ القرار .
- اللامركزية مفاوضة الأهداف .
- مراقبة النتائج .
- ترسيخ مبدأ التمويل بحسب النتائج .

إن الغاية من هذا التحول الجديد هو تثبيت آليات التعديل وتمكين الدولة من مراقبة عن بعد ، حيث تكتفي السلطات بتحديد الخطوط العريضة و الإمداد بالمواد الضرورية ثم مراقبة النتائج و ليس الوسائل .

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل عرض واقع مركبات رأس المال في الجزائر ، و هذا من خلال التطرق لواقع النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج و المخططات التنموية ، بالإضافة إلى خصائص الاقتصاد الجزائري و الذي عرف عدة مراحل و تغيرات هامة بنيوية أدت إلى تغيير هيل الاقتصاد . إذ تمكنت الجزائر من تخطي عدة مشاكل اقتصادية و يبقى فقط حل إشكالية انتقال الجزائر من اقتصاد مبني على قطاع المحروقات إلى اقتصاد يهتم بالقطاعات المنتجة للثروة و القيمة المضافة خارج المحروقات ، و هذا لن يتحقق إلا عن طريق تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار و مشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني .

فقد سعت الحكومة إلى تحقيق جملة من القوانين و النصوص التشريعية المنظمة للاستثمار و التي تتوافق مع النهج الجديد الذي باشرته في شتى الميادين ، بالإضافة إلى إنشاء هيئات و مؤسسات مكلفة بترقية الاستثمار . كل هذه الإجراءات و القوانين تهدف إلى توفير بيئة اقتصادية مستقرة ، لأن المناخ الاستثماري في الجزائر لا يعد مناخ جيد لجلب أكبر عدد من المستثمرين المحليين و الأجبيين و هذا بسبب وجود عدة مشاكل و عراقيل تعيق قطاع الأعمال في الجزائر . بالإضافة إلى الاهتمام برأس المال البشري و هذا من خلال تكوين قاعدة قوية تستند عليها في حركتها التنموية ، إذ جعلت الحكومة الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري أولى أولوياتها و هذا من خلال تطبيق مجموعة من الإصلاحات على ثلاث منظومات منسقة فيما بينها تهدف إلى رفع مخزون رأسمال التعليمي للمجتمع .

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر مركبات رأس المال على
النمو الاقتصادي في الجزائر

فصل الرابع : دراسة قياسية لأثر مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد :

بعد تحليل واقع مركبات رأس المال و النمو الاقتصادي في الجزائر، نتطرق في هذا الفصل إلى قياس أثر مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي ، و هذا بالاعتماد على النماذج القياسية المستخرجة من النظرية الاقتصادية و محاولة اسقاطها على واقع مركبات رأس المال في الجزائر، و ذلك ابتداء بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية ، ثم تحديد طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل و القصير بإستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL .

سنتناول خلال هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية تتمثل في :

- المبحث الأول :منهجية الدراسة القياسية.
- المبحث الثاني: وصف متغيرات الدراسة و دراسة استقرارياتها.
- المبحث الثالث: قياس أثر مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي .

المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأساليب القياسية التي نستخدمها في النمذجة و تحليل النتائج.

المطلب الأول: دراسة استقرار السلاسل الزمنية

تعد السلاسل الزمنية من أهم البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية ، كما أن هذه الدراسة تقتض أن تكون سلاسل زمنية مستقرة و هذا في حالة غياب صفة الاستقرار غالبا ما يكون انحدار زائفا أي لا معنى له ، و يتضح ذلك من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 ، و زيادة المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة بدرجة كبيرة ، إضافة إلى ظهور مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي . أما بالنسبة للسلسلة الزمنية غير مستقرة فهي تقتصر على الفترة الزمنية محل الاعتبار و بالتالي لا يمكن تعميم هذا السلوك على فترات زمنية أخرى .

أولا : السلاسل المستقرة

نقول عن السلسلة الزمنية أنها مستقرة إذا تحققت الشروط التالي:¹

- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن :

$$E(y_t) = \mu \dots\dots\dots(1-4)$$

- ثبات التباين عبر الزمن :

$$\text{Var}(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \dots\dots\dots(2-4)$$

- التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير عند النقطتين الزمنية t ، $t+K$ يعتمد فقط على

الفجوة الزمنية بين هاتين النقطتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يتم عنده حساب التباين

المشترك :

$$\text{Cov}(y_t, y_{t+1}) = E [(y_t - \mu) (y_{t+1} - \mu)] = y \dots\dots\dots(3-4)$$

¹Domodar N.Guijarati, Dawn C.Porter Basic Econometrics , 5th edition , p 798 .

و منه فإذا تحققت هذه الشروط يمكن القول أن السلسلة المستقرة لا تحتوي على اتجاه عام ، و لا تضم أي عامل يتطور مع الزمن .

ثانيا : السلاسل غير مستقرة

فهي تتميز بمسارات ذات عزوم من الدرجة الأولى والثانية (التوقع الرياضي و التباين) بدلالة الزمن ، و نفرق بين مسارين و هما:¹

1- المسار الأول: يكون حول اتجاه عام (Trend stationary) ويعبر عن ذلك بواسطة العلاقة التالية:

$$X_t = a + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4-4)$$

حيث: ε_t يدعى بمتغير العشوائي

$$V(X_t) = \delta^2, \quad E(X_t) = a + bt \dots \dots \dots (5-4)$$

إن العديد من السلاسل الزمنية الاقتصادية هي متكاملة من الدرجة الأولى ، و نادرا ما تكون متكاملة من الدرجة الثانية أو الثالثة.

2 - المسار الثاني: هو المسار المستقر بفروقات من الدرجة الأولى (DS) (Différence Stationary) ويعبر عنه بواسطة العلاقة التالية:

$$X_t - X_0 = at + \sum_{i=0}^{t-1} \varepsilon_{t-i} \dots \dots \dots (6-4)$$

حيث أن :

$$V(X_t) = V[\sum_{i=0}^{t-1} \varepsilon_{t-i}] \text{ و } E(X_t) = x_0 + at \dots \dots \dots (7-4)$$

¹- G.Bresson A , Pirote , << Econométrie Des Série Temporelles.>> Ed PUF, Année 1985, p280

نلاحظ من خلال المميزات العددية السابقة أن التباين هو دالة للزمن، فإذا كان المتغير ε_t صخب

أبيض تصبح X_t ذات مسار عشوائي منزلق نحو التباين التالي :

$$V(X_t) = t\delta^2 \dots\dots\dots(8-4)$$

كما يمكن تلخيص المسارين السابقين (DS) و (TS) في صياغة واحدة وهي كالتالي:

$$X_t - \phi X_{t-1} - 1 = \alpha + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots(9-4)$$

حيث: ε_t مسار مستقر بتوقع رياضي معدوم ($E(X_t)=0$).

و بذلك لدينا ما يلي:

• $\phi=1$: في هذه الحالة المسار (DS).

• $\phi < 1$: في هذه الحالة المسار (TS).

المطلب الثاني : اختبار سكون و استقرار السلسلة الزمنية

هناك عدة أساليب تستخدم في اختبار الاستقرار السلسلة الزمنية ، أهمها :

أولا - دالة الارتباط الذاتي : تعد من أهم الأساليب المستخدمة لتشخيص خصائص السلاسل الزمنية و

التي تقيس ارتباط الذاتي الموجود بين المشاهدات في فترات مختلفة . تعرف صيغة هذه الدالة على النحو

التالي : ¹

$$\rho_k = \frac{\text{Cov}(y_t, y_{t-k})}{\sigma_y \sigma_{y_{t-k}}} = \frac{\sum_{t=k+1}^n (y_t - \bar{y})(y_{t-k} - \bar{y})}{\sqrt{\sum_{t=k+1}^n (y_t - \bar{y})^2} \sqrt{\sum_{t=k+1}^n (y_{t-k} - \bar{y})^2}} \dots\dots\dots(10-4)$$

حسب هذه النظرية فإن دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الإحصائية المستقرة دائما تحقق الخصائص

التالية:

$$\rho_0 = 1$$

$$\rho_h = \rho_0$$

¹ Regis Bourbonnais , Michel Terraza , **Analyse des series temporelles : Application à l'économie et la gestion** , 3^{ème} éd, Dunod , Paris , 2010 p5 .

$$\rho_h = \rho_{h-1}$$

1- اختبارات الجذر الأحادي (The Unit Root Test Of Stationarity): إن اختبارات جذر الوحدة لا تسمح فقط للكشف عن وجود عدم الاستقرار، و إنما بتحديد نوع عدم الاستقرار (TS أو DS) و بالتالي إيجاد الطريقة الأفضل لجعل السلسلة مستقرة . يتم استخدام اختبار الجذر الأحادي للتأكد من استقرار البواقي $\hat{\varepsilon}_t$ ، وقد عرف اختبار الجذر الأحادي من قبل ديكي فولر Dickey-Fuller (DF) في عام 1970 ، الذي تم تطويره إلى اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) حيث استلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفرق الأول للمتغير تابع، وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل إضافة إلى تباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة ، ويمكن توضيح ذلك كالتالي¹:

1-1 اختبار Dickey-Fuller (DF): يسمح هذا الاختبار بتحديد صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار

$$X_t - \phi X_{t-1} = a + bt + \varepsilon_t$$

حيث إذا كان:

- $|\phi| < 1$ و $b=0$ فهذا يعني أن المسار X_t مستقر بدون اتجاه عام.
- $|\phi| < 1$ و $b \neq 0$ فهذا يعني أن المسار X_t غير مستقر ويبقى مستقر حول الاتجاه العام (من النوع TS).

- $\phi = 1$ و $b \neq 0$ في هذه الحالة يوجد مشكلة الجذر الأحادي ، و بالتالي عدم استقرار (سكون) السلسلة

الزمنية X_t و هي من النوع DS، حيث يوجد اتجاه عام في البيانات و تأخذ الصيغة التالية:

$$X_t - X_{t-1} = \alpha + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots(11-4)$$

¹- James D . Hamilton ; <<Times Serie Analysis >>; Prenceton ; University Press ; USA ; 1994 ; PP 501.

إن اختبار Dickey-Fuller يتمحور حول اختبار الفرضية $\phi=1$ ، ضد الفرضية $\phi \neq 1$ (أي $|\phi| < 1$) و ذلك من خلال تقدير المعادلات الثلاثة الآتية بطريقة المربعات الصغرى وفق الحالات الثلاثة السابقة:

$$\bullet \quad \Delta X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{حيث: } \phi = \phi - 1$$

$$\bullet \quad \Delta X_t = \mu_t + \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{حيث: } \phi = \phi - 1$$

$$\bullet \quad \Delta X_t = \mu_t + \beta \left(t - 1 - \frac{T}{2} \right) + \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{حيث: } \phi = \phi - 1$$

بعد التقدير نحصل على القيم (t) ستودنت للمعادلة المقدرة ، ثم نقوم بعملية مقارنة قيمة t_{cal} المحسوبة

بقيمة t_{Tab} المجدولة حسب الجداول التي قدمها Dickey-Fulle ، بحيث:¹

• إذا كانت $t_{\hat{\phi}_{cal}} > t_{Tab (DF)}$ في هذه الحالة نقبل فرضية العدم ($H_0 : \phi = 0$) ، أي السلسلة غير مستقرة .

• أما إذا كانت $t_{\hat{\phi}_{cal}} < t_{Tab (DF)}$ في هذه الحالة نقبل الفرضية ($H_0 : \phi = 1$) ، أي أن السلسلة مستقرة (ساكنة) .

ففي حالة قبول فرضية العدم فإن السلسلة غير مستقرة بعد أخذ الفرق الأول أو الثاني، وتمثل (d) عدد الفروق و عليه نقول بأن السلسلة متكاملة من الدرجة (d). أما إذا كانت السلسلة الأساسية مستقرة في المستوى level فإنها تكون متكاملة من الدرجة الصفر ، ويمكن إجراء اختبار (DF) باستخدام عدد من الصيغ ، وذلك بإضافة الحد الثابت و حد الاتجاه العام ، أو دراسة مختلف المستويات الثلاثة السابقة.

2-1 اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) : إن اختبار Dickey-Fuller لا يمكنه

حل مشكلة الارتباط الذاتي أو التسلسلي للحد العشوائي ε_t كما أنه يعطي نتائج غير دقيقة ، و لهذا السبب

¹ - James D . Hamilton ; **Times Serie Analysis** ; Prenceton ; University Press ; USA ; 1994 ; PP 501.

اقترح اختبار ديكفولر المطور و الذي يأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء¹.

يمثل اختبار الجذر الأحادي الموسع ADF في تقدير المعادلات التالية:

مع إضافة متغيرات متباطئة $p > 2$ AR(p)، لإزالة مشكلة الارتباط الذاتي²:

$$\Delta X_t = \phi X_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \bullet \quad \text{حيث: } \phi = \varphi - 1$$

$$\Delta X_t = \mu_1 + \phi X_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \bullet \quad \text{حيث: } \phi = \varphi - 1$$

$$\Delta X_t = \mu_1 + \beta \left(t - p - \frac{t-p+1}{2} \right) + \phi X_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \bullet$$

$$\text{حيث: } \phi = \varphi - 1$$

هذه صيغة ديكي فولر الموسع ADF الذي يحمل نفس خصائص الديكي فولر DF.

3-1 اختبار (PP) Phillips-Perron: طور كل من Phillips و Perron (1988) اختبارا

شاملا لجذر الوحدة الخاص بعد الاستقرار، و هذا الاختبار مماثل لاختبار Dickey-Filler الموسع

(ADF) و لكنه يتضمن تصحيحا تلقائيا لاختبار Dickey-Filler البسيط من أجل الأخذ بعين الاعتبار

كل من مشكلة الارتباط الذاتي و مشكلة عد ثبات تباين، و يتم إجرائه في مرحلتين هما³:

• تقدير المعادلات الأساسية الثلاثة السابقة لاختبار DF بواسطة المربعات الصغرى العادية و حساب

الإحصائيات المرافقة لها.

• تقدير معالم تصحيح يعتمد على هيكل العدد (L) للتباينات المشتركة للأخطاء النماذج السابقة، حيث

يؤدي التحويل إلى الحصول على توزيعات احتمالية مطابقة لتوزيعات DF

إذا كان لدينا النموذج (1) معطى كالتالي:

¹ Domodar N. Gujjarati, **Basic Econometrics**, op. cit p 817.

² James D. Hamilton ; **Times Serie Analysis**; op cit.P 502.

³ Régis Bourbonnais , **Econométrie – Manuel Et Exercices Corrigés** , Deuxième Edition : Dunod , Paris , Année 1998 ,P226.

$$\Delta \gamma_t = \phi \gamma_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (12-4)$$

إذا كان لدينا النموذج (2) معطى على الشكل التالي:

$$\Delta \gamma_t = \mu_1 + \phi \gamma_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (13-4)$$

إذا كان لدينا النموذج (3) معطى كالتالي (بوجود الثابت و الاتجاه العام):

$$\Delta \gamma_t = \mu_1 + \beta t + \phi \gamma_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (14-4)$$

مع العلم أن: هي إحصائيات (t.student) الناتجة عن تطبيق المربعات الصغرى العادية النماذج (1)،

(2)، (3) على التوالي. كما أن اختبار فرضية السكون تكون بنفس طريقة اختبار (ADF)، و مقارنة t_{cal}

المقدرة ب t_{tab} المجدولة .

المطلب الثالث : منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

يمثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag

Model ; ARDL)، أهم الطرق القياسية التي لقيت رواجا في أدبيات القياس الاقتصادي ، إذ تم تطويره

من قبل Pesaran سنة 2001، حيث جاء هذا النموذج لسد الفجوة التي تعاني منها النماذج المقترحة

من طرف (Engle and Granger (1987) و Johansen(1991)، تتميز عن باقي أساليب التكامل

المشترك، حيث يمكن تطبيقها سواء كانت متغيرات النموذج مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو متكاملة من

الدرجة الأولى $I(1)$ أو مزيج بينهما¹.

¹ Hatice Pehlivan Jenkins and salih Turan Katircioglu , **The Bounds Test Approach for Coitegration and Causality between Financial Development , International Trade and Economic Growth : The Case of Cypurs** , Journal Applied Economics , Routledge , Volume 42 issue 13, 2010 , p 1706.

زيادة على ما سبق فإن هذه المنهجية تمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير و الطويل بحث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل و القصير في نفس المعادلة ، بالإضافة تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير و الطويل¹ .

أولا : خطوات تطبيق منهجية ARDL:

لاستخدام نهجية ARDL نتبع المراحل التالية :

- التحقق من أن متغيرات مستقرة عند المستوى أو متكاملة من الدرجة الأولى أو مزيج بينهما و ليس أي منهما متكامل من الدرجة الثانية.
- توصيف نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) .
- التحقق من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج و ذلك بتقدير النموذج ثم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test).
- بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم تقدير نموذج المدى الطويل ، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ المقيد و ذلك لتحديد الآثار قصيرة المدى و معامل حد تصحيح الخطأ ، و أيضا التأكد من المعنوية الإحصائية لمقدرات العلاقة طويلة الأجل ، و التأكد من عدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء ، و في حالة وجوده ينبغي زيادة فترات الإبطاء حتى يختفي ، و ينبغي أيضا التأكد من ثبات تباين حد الخطأ و التوزيع الطبيعي للبواقي .

¹ الوليد قسوم ميساوي ، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2018 ، ص ص 270 - 271 بتصرف .

- اختبار السببية المدى القصير و الطويل بين المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية باستخدام

نموذج تصحيح الخطأ المقيد كما يلي :

* تحديد العلاقة السببية في المدى الطويل عن طريق اختبار تصحيح الخطأ ، يجب أن يكون معامل

ECT_{t-1} سالب الإشارة ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% .

* تحديد السببية على المدى القصير بين المتغير التابع و كل المتغيرات التفسيرية و هذا بالاعتماد على

إحصائية فيشر في إطار Wald test ، بحيث إذا كانت $F_{cal} > F_{tab}$ فهذا يعني عدم إمكانية قبول الفرضية

الصفريّة و من ثم قبول الفرضية البديلة ، أي توجد سببية غرانجر من المتغير المستقل اتجاه المتغير

التابع في الأجل القصير .

- و في الأخير دراسة مدى تحقيق خاصية الاستقرار الهيكلي لمقدرات الأجلين القصير و الطويل

وفق اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و اختبار التراكمي لمربعات البواقي

المعاودة (CUSUMSQ) . فإذا أظهرت النتائج أن كلا منحنين يقعان داخل الحدود الحرجة

عند مستوى 5% فهذا يعني أن مقدرات النموذج تتميز بخاصية الاستقرار الهيكلي .

ثانيا : مواصفات النموذج و بياناته

يأخذ هذا النموذج الصيغة الرياضية التالية:¹

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} \varepsilon_t \dots (15-4)$$

حيث:

¹ عبدلي ادريس ، العلاقة بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL : دراسة تحليلية قياسية للفترة (1987-2018) الملتقى العلمي الوطني الأول حول استشراف التنمية الاقتصادية في ظل النمو السكاني في الجزائر 12 نوفمبر 2019 ، جامعة البليدة 2 - لونيبي على ، ص 7 - 8 .

λ_1 و λ_2 معاملات الأجل الطويل (Long-run relationship) .

β_i و θ_i فهي تمثل معاملات الأجل القصير (Short-run relationship) .

Δ : الفروقات .

n و m : تشيران إلى درجة التأخير .

ε_t : يمثل الخطأ العشوائي

بعد تقدير هذا النموذج يقوم الباحث بالتحقق من وجود علاقة في المدى الطويل (تكامل مشترك) باستخدام اختبار الحدود الذي يستند على اختبار Wald، وتكون الفرضية المراد اختبارها وفق الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0 \\ H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0 \end{cases}$$

فرضية عدم تنص على عدم وجود تكامل مشترك، أما الفرضية البديلة فتتص على وجود تكامل مشترك. في حالة وجود تكامل مشترك ينتقل الباحث إلى تقدير معادلة الأجل الطويل الموضحة كما يلي:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \theta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^q \delta_i X_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (16-4)$$

حيث يتم تحديد فترات الإبطاء اعتمادا على معايير المعلومات الشهيرة.

بعد تقدير العلاقة في الأجل الطويل ننتقل إلى تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والذي يفيدنا في قياس سرعة التعديل في النموذج الديناميكي لإعادة التوازن على المدى البعيد، تأخذ هذه العلاقة الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \phi_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_i \Delta X_{t-i} + \Psi e_{t-1} + \vartheta_t \dots \dots \dots (17-4)$$

حيث أن:

Ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التعديل أو التكيف التي بها تعديل الاختلال في التوازن في المدى القصير باتجاه التوازن في المدى الطويل.

يقوم الباحث كذلك في هذا النوع من النماذج بدراسة المشاكل القياسية التي قد تعترض النموذج المقدر كالارتباط الذاتي وعدم تجانس الأخطاء واعتدالية البواقي

المبحث الثاني : المبحث الثاني: وصف متغيرات الدراسة ودراسة استقرارها.

سنحاول من خلال هذا المبحث تحديد نموذج النمو الاقتصادي المستخدم انطلاقاً من نتائج النظرية الاقتصادية، وذلك ابتداء بدراسة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المفسرة لمركبات رأس المال و النمو الاقتصادي.

المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة

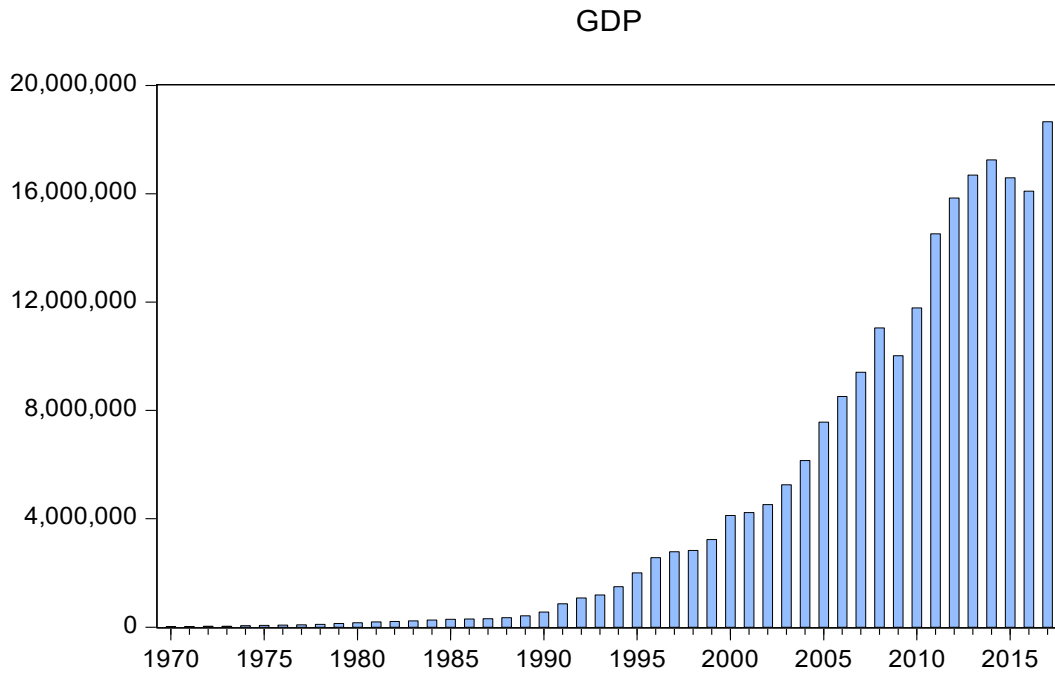
نعتمد في تكوين النموذج المفسر لهذه الدراسة على إدراج أهم المتغيرات التفسيرية المحددة لمركبات رأس المال إضافة إلى متغير تفسيري للنمو الاقتصادي ، و هذا بواسطة استعمال نموذج النمو النيوكلاسيكي .

أولاً - المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) : بينت الدراسات السابقة أن الناتج المحلي الإجمالي

يعد من المحددات الأساسية لمركبات رأس المال ، كما يعتبر مؤشر حقيقي لقياس مستوى أداء اقتصاد لدولة ما، فكلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي زاد حجم الاقتصاد الكلي، و بالتالي يزيد حجم الدخل الكلي و في النهاية يقابله زيادة في الدخل الذي يحصل عليه الفرد . يمكن توضيح تطور حجم الناتج

المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (4-1) : يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)



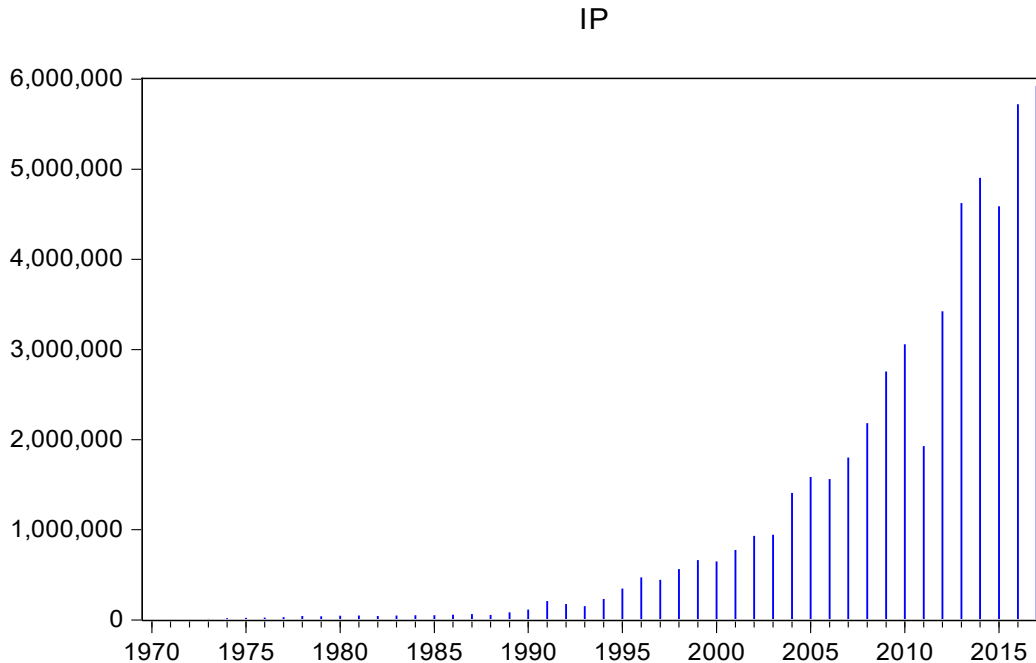
المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews9 و بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن الناتج المحلي الإجمالي عرف تطورات عديدة خلال فترة الدراسة ، حيث نلاحظ خلال الفترة (1970-1990) عرف معدلات جد ضئيلة و يعود ذلك إلى أن معظم الاستثمارات تتعلق بأعمال البنية التحتية ، و انتهاج الدولة استراتيجية تنموية تعتمد على القطاع العام لتحقيق التنمية الشاملة. و قد حقق الناتج المحلي الإجمالي سنة 1990 نمو قدره 0.8% ليصل إلى 3.8% سنة 1995 حيث تعتبر هذه الفترة التسعينيات من القرن الماضي من أسوء فترات عرفها النمو الاقتصادي ، و السبب راجع إلى انخفاض أسعار البترول و بداية الأزمة السياسية التي أثر على مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى عمليات النهب و التخريب التي تعرضت لها الكثير من المؤسسات نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية. أما في فترة (2000-2007) فنلاحظ ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي ، يعود ذلك إلى الإصلاحات و البرامج التنموية التي تهدف إلى دعم النمو من جهة و ارتفاع في العائدات النفطية من جهة أخرى، حيث بلغت مستويات قياسية سنة 2008، ليعود

الانخفاض سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية و انخفاض الطلب على الهيدروكربونات في أوروبا، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا، إذ ارتفع مجددا سنة 2010 و استمر إلى غاية نهاية سنة 2014 بنسبة 7,2%. ليعاود الانخفاض مجددا بسبب تدهور الحاد لأسعار النفط و الصادرات النفطية، ليرتفع سنة 2017 و هذا راجع إلى استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية. فبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الحكومة و انتهاج سياسة ذات طابع كينزي التي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى لكنها لم تحقق الأهداف المرجوة .

ثانيا - رأس المال المادي (الاستثمار الخاص) : إذ يعد من أهم العناصر الرئيسية في أي نظام اقتصادي باعتباره عنصر من مكونات الطلب الكلي و مصدر للتوسع في الطاقات الإنتاجية للمجتمع، يمكن توضيح تطور حجم الاستثمار الخاص في الجزائر في المنحنى التالي:

الشكل رقم (4-2): تطور حجم الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)



المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews9 و بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

يتضح من خلال الشكل أن حجم الاستثمار خاص عرف تطورات عديدة خلال طول فترة الدراسة، حيث نلاحظ خلال الفترة (1975-1989) تسجيل انخفاض كبير في حجم الاستثمار الخاص، و يعود ذلك إلى الاستراتيجية التنموية التي انتهجتها الحكومة باعتمادها على القطاع العام لتحقيق التنمية الاقتصادية . أما في الفترة (1990-2010) فنلاحظ ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الخاص ، حيث ارتفعت نسبة حجم الاستثمار الخاص سنة 1994 إلى 15.6% و 20.47% سنة 1999 لترتفع إلى 47.5% سنة 2001 ، و هذا نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة بتشريع قوانين لتشجيع القطاع الخاص و إعطائه امتيازات و ضمانات من أجل بناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق و انسحاب التدريجي للدولة من انتاج المباشر للمواد و الخدمات، أما بالنسبة للسنوات الأخيرة نلاحظ ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الخاص و هذا يدل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة . بالرغم من أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية و التي تعتبر شرطا أساسيا لتنمية القطاع الخاص¹، إلا أن هذا القطاع غير فاعل و نشط في الاقتصاد الوطني حيث أن القطاع الخاص ينتج ما بين 70% إلى 85% من اجمالي الناتج المحلي في معظم دول العالم إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50% .

ثالثا- رأس المال البشري : يحتل مرتبة أساسية في الاهتمام على مستوى العالم المعاصر، باعتباره

أهم عنصر من عناصر التنمية، و متغير مفسر رئيسي في هذه الدراسة، إذ تعتبر مخرجات التعليم

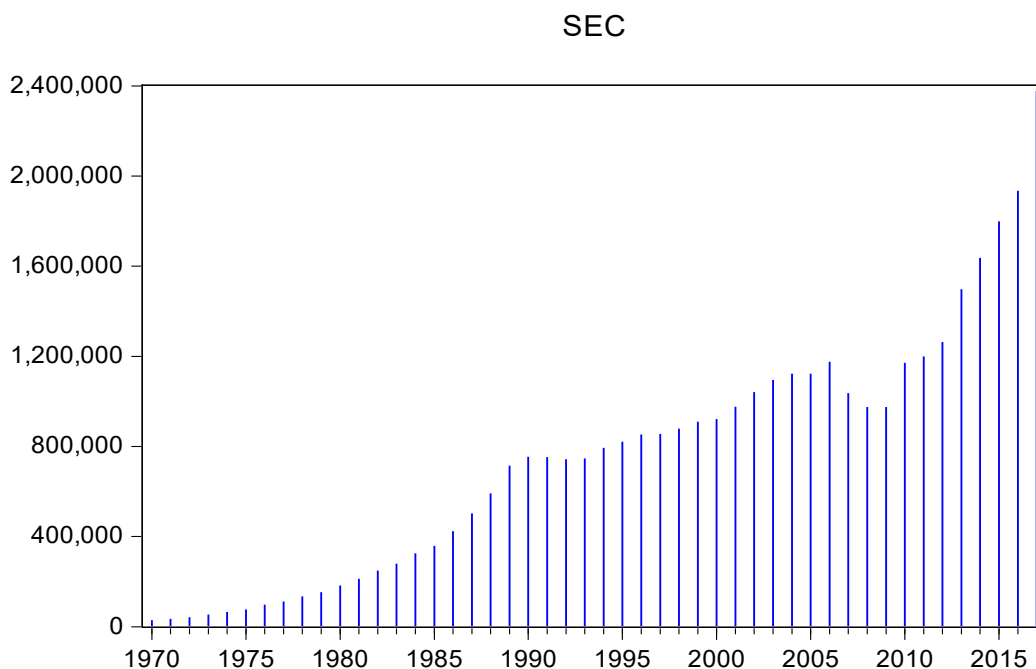
الثانوي الأكثر استخداما لقياس مخزون رأس المال البشري، و الشكل الموالي يوضح تطور مخرجات

التعليم الثانوي في الجزائر:

¹ مولاي لخضر عبد الرزاق ، بونوة شعيب ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة

حالة الجزائر - ، مجلة الباحث - عدد 2009/07-2010 ، ص 11 .

الشكل رقم (4-3): يمثل تطور مخرجات التعليم الثانوي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)



المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews9 و بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

يتضح من خلال الشكل أن هناك تزايد كبير في مخرجات التعليم الثانوي، فقد ارتفع عدد التلاميذ في الثانويات الجزائرية من 753947 تلميذ سنة (1990-1991) إلى غاية 1175731 تلميذ سنة (2005-2006)، و هذا نتيجة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في التعليم بعد اصدار الأمر رقم 35/76 المتعلق بتنظيم التربية و التعليم، و شرع في تطبيق أحكامه ابتداء من سنة الدراسية (1980-1981) و أهم ما جاء فيه (تعليم اساسي اجباري و مجاني لمدة تسع سنوات، و ديموقراطية التعليم) . كما نلاحظ أيضا انخفاض طفيف في مخرجات التعليم الثانوي خلال الفترة (2007 إلى غاية 2009) يعود ذلك إلى بط في النمو السكاني ، و وصول التعليم إلى حالة التشبع. ليرتفع بعد ذلك في السنوات الأخيرة ليصل إلى 2376395 تلميذ سنة (2016-2017) ، و هذا راجع إلى الاستثمارات الكبيرة للدولة في قطاع التعليم و ذلك بإقامة منظومة تربوية قوية واسعة تستوعب كل متطلبات التعليم .

المطلب الثاني: وصف نموذج الدراسة

يتم ادخال اللوغاريتم حتى نتتمكن من حساب المرونة فيكون صياغة النموذج كالآتي:

$$LGDP = C + LIP + LSEC + \varepsilon_t \dots\dots\dots (18-4)$$

حيث :

- LGDP : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي .
- LIP : لوغاريتم الاستثمار الخاص .
- LSEC : لوغاريتم مخرجات التعليم الثانوي .

بعد ذلك قمنا بتقدير النموذج المقترح باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والنتائج موضحة

في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-1): نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS

Variable	Coéfficient	Std-Error	T-Statistic	Prob
C	-0.715511	0.495393	-0.44433	0.1557
LIP	0.882502	0.041256	21.39098	0.0000
LSEC	0.281798	0.069891	4.031946	0.0002
$R^2 = 0.988$ $\bar{R}^2 = 0.987$ $DW = 1.72$ $F-Stat = 1812.17$				

المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews9 . انظر الملحق رقم 01 ص 237.

يتضح من خلال النتائج أعلاه أن النموذج ذو جودة إحصائية عالية و هذا ما أكدته نتائج اختبار

Correlogram of Residuals . حيث بلغت قيمة كل من معامل التحديد العادي و المعدل على التوالي:

$R^2 = 0.988$ و $\bar{R}^2 = 70.98$ بمعنى أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع

بنسبة 98% و الباقي تفسرها عوامل أخرى لم تدرج في النموذج .

المطلب الثالث : نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

بعد تحديد النموذج نقوم باختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج و هذا باستخدام اختبارات الجذر الأحادي وفق منهجية الدراسة التطبيقية .

أولا : نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

يتم استقرارية المتغيرات المعتمد عليها في الدراسة على أساس المستوى level و على أساس الفروقات Differences وهذا بإستخدام برنامج Eviews9 . و قد تم تحديد درجة الإبطاء من خلال قيمة الحد الأدنى لمعيار (AIC) و (SC) التي تتحدد آليا وفق البرنامج الإحصائي Eviews 9

الجدول رقم (4-2): نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات¹ *

المستوى المتغير	المستوى/Level			الفروق الأولى/1St differ		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
LGDP	3.39	ϕ	ϕ	ϕ	ϕ	-5.71
LIP	4.42	ϕ	ϕ	ϕ	-6.29	ϕ
LSEC	ϕ	ϕ	-4.20	ϕ	ϕ	ϕ
القيم النسب	القيم الحرجة في المستوى			القيم الحرجة عند الفروق الأولى		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
%1	-2.62	-3.60	-4.16	-2.62	-3.60	-4.20
%5	-1.95	-2.93	-3.50	-1.95	-2.93	-3.52
%10	-1.62	-2.61	-3.18	-1.62	-2.61	-3.19

المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews9 . انظر الملحق رقم 01-02 ص 237

* نقصد ب (1) : اختبار استقرار السلسلة الزمنية في المستوى بدون اتجاه عام ولا ثابت، (2) : وجود الثابت ، (3) : وجود ثابت واتجاه عام . أما بالنسبة ل (4) : اختبار السلسلة الزمنية عند الفروق الأولى بدون ثابت ولا اتجاه عام ، (5) : وجود الثابت ، (6) : وجود ثابت واتجاه عام.

Φ تشير الى عدم معنوية معامل الاتجاه العام أو الثابت حسب القيم الحرجة ل ديكي - فلر المتعلقة باختبار معنوية الاتجاه العام والثابت، أو الثابت فقط للنموذج المقدر .

بينت نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية أن مخرجات التعليم الثانوي LSEC مستقرة عند المستوى بوجود ثابت و اتجاه عام، بينما السلسلتين (LIP , LGDPI) مستقرة في الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5% .

ثانيا - نتائج اختبار PP: نقوم بواسطة هذا الاختبار تعديل معلمي لتباين النموذج، اذ يأخذ في الاعتبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، أي دراسة استقرارية السلاسل الزمنية مع معالجة مشكلة الارتباط الذاتي والتجانس للأخطاء.

الجدول رقم (4-3): نتائج اختبار PP لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات.

المستوى المتغير	المستوى/Level			الفروق الأولى/1st differ		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
LGDP	5.85	Φ	Φ	Φ	Φ	-5.70
LIP	6.86	Φ	Φ	Φ	-8.04	Φ
LSEC	Φ	Φ	-4.11		Φ	Φ
القيم النسب	القيم الحرجة في المستوى			القيم الحرجة عند الفروق الأولى		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
1%	-2.62	-3.60	-4.20	-2.62	-3.60	-4.20
5%	-1.95	-2.93	-3.52	-1.95	-2.93	-3.52
10%	-1.62	-2.61	-3.19	-1.62	-2.61	-3.19

المصدر: من إعداد الباحثة ، باستخدام برنامج Eviews 9.

Φ تشير الى عدم معنوية معامل الاتجاه العام

أكدت نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لإختبار (Phillips-Perron) أن سلسلة LSEC

مستقرة عند المستوى بوجود ثابت و اتجاه عام عند معنوية 5% ، بينما السلسلتين (LIP, LGDPI) لها

جذر وحدة عند مستوى معنوية 5% ، هذا ما دفعنا لإجراء اختبار عند الفرق الأول ، إذ أصبحت السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى.

ثالثا- اختبار Ng-Peron: يعتبر هذا الاختبار أفضل الاختبارات للكشف عن جذور الوحدة، حيث نقوم بإجراء هذا الاختبار لمعالجة مشكلة حساسية اختبار جذر الوحدة اتجاه اختيار طول الإبطاء، كما يقوم بمعالجة بعض العيوب الموجودة داخل الاختبارات السابقة وخاصة في حالة العينات الصغيرة إلى جانب حساسية نتائجها لعدد التأخيرات المستعملة وضعف مميزاتها ، أي أنها تميل على التوالي إلى الإفراط في رفض فرضية العدم عندما تكون صحيحة وإلى عدم رفضها عندما تكون خاطئة .

الجدول رقم (4-4): نتائج اختبار NG-PERON لاستقرار السلاسل الزمنية في الفرق الأول.

المتغيرات	MZA	MZT	MSB	MPT
LGDP	-19.42	-3.10	0.16	1.28
القيم الحرجة عند 5%	(-8.100)	(-1.980)	(0.233)	(3.170)
LIP	-22.12	-3.30	0.14	1.17
القيم الحرجة عند 5%	(-8.100)	(-1.980)	(0.233)	(3.17)
LSEC	-17.83	-2.98	0.16	1.37
القيم الحرجة عند 5%	(-8.1000)	(-1.980)	(0.233)	(3.170)

المصدر: من إعداد الطالبة، باستخدام برنامج Eviews 9. انظر الملحق رقم 02-02 ص 239.

أكدت نتائج اختبار NG-Peron أن جميع القيم الاحصائية المحسوبة أصغر من القيم الحرجة

الجدولية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي أن متغيرات الدراسة لا تحتوي على جذر وحدة وبالتالي

فهي مستقرة من الدرجة (1)ا.

المبحث الثالث : قياس أثر مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا المبحث الأخير دراسة قياس متغيرات المفسرة لمركبات رأس المال في الجزائر، باستخدام نماذج تصحيح الخطأ، للوصول إلى نموذج يجمع بين المدينالطويل و القصير الأجل إلى جانب سرعة تعديل الخطأ، و ذلك بالاعتماد على الطرح النظري السابق و كذا الدراسات التجريبية السابقة.

المطلب الأول : اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود.

يتضمن اختبار نموذج ARDL اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، بعد التأكد من وجود هذه العلاقة نقوم بعدها بتقدير معلمات الأجل الطويل و كذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، و لهذا السبب نقوم بحساب إحصائية F من خلال اختبار Boundtest حيث يتم اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و متغيرات المفسرة لمركبات رأس المال كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-5) : تقدير معادلة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.966124	0.075920	12.72559	0.0000
LIP	0.146663	0.071952	2.038360	0.0483
LIP(-1)	-0.004769	0.094580	-0.050427	0.9600
LIP(-2)	-0.143779	0.073395	-1.958966	0.0573
LSEC	0.034187	0.036527	0.935923	0.0351
C	0.144895	0.238549	0.607401	0.5471
R-squared 0.997992				
Adjusted R-squared 0.997734				
S.E. of regression 0.094694				
Sum squared resid 0.349710				
Log likelihood 45.43734				
F-statistic 3876.365				
Prob(F-statistic) 0.000000				
Mean dependent var 13.98543				
S.D. dependent var 1.989432				
Akaike info criterion -1.752771				
Schwarz criterion -1.511882				
Hannan-Quinn criter. -1.662970				
Durbin-Watson stat 1.901055				

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9. انظر الملحق رقم 03-01.

تبين النتائج الإحصائية على جودة و قوة النموذج في تفسير العلاقة التوازنية للآجل الطويل، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $R^2=0.99$ ، بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر لنا 99% من المتغيرات المفسرة لمركبات رأس المال بالنسبة للنمو الاقتصادي. كما أنه تم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى حيث تحصلنا على $DW=1.90$ و هي دلالة إحصائية على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء، كما دلت قيمة إحصائية فيشر $F=3876.35$ ¹ على وجود

علاقة معنوية بين معالم النموذج.

* انظر الملحق رقم 02-03 ص 241

المطلب الثاني : التوازن في المدى الطويل والقصير الاجل

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي و متغيرات المفسرة لمركبات رأس المال، حيث قدرت $F=7.60^*$ أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%، مما يجعلنا نقبل الفرض البديل و الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات المفسرة لمركبات رأس المال (الاستثمار الخاص و مخرجات التعليم الثانوي) و

الناتج المحلي الإجمالي، و عليه يتم تقدير هذه العلاقة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (4-6): مقدرات معلمات الاجل الطويل والقصير

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIP)	0.107208	0.056536	1.896299	0.0648
D(LSEC)	0.073148	0.034026	2.149799	0.0374
CointEq(-1)	-0.154801	0.058779	-2.633602	0.0118
Cointeq = LGDP - (0.6926*LIP + 0.4725*LSEC -0.0809)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIP	0.692556	0.141038	4.910406	0.0000
LSEC	0.472530	0.213619	2.212021	0.0325
C	-0.080923	1.474916	-0.054866	0.9565

المصدر : من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews9 ، انظر الملحق رقم 03-03 ص 242

يتضح من خلال الجدول أن حد تصحيح الخطأ E سالب الإشارة قدرت قيمته ب (-0.15) عند

مستوى معنوية 5%، و انطلاقا من هذه النتائج و حسب اختبار (ARDL) يمكن تأكيد وجود علاقة

توازنية بين المتغيرات الدراسة في المدى القصير باتجاه التوازن الطويل الأجل ، بالإضافة إلى إشارة معلمة تصحيح الخطأ سالبة و معنوية تؤكد وجود علاقة تكامل المشترك في النموذج . وبالتالي يتم تصحيح انحراف معدل النمو بسرعة قدرها 0.154 ، و هذا يعني أن سرعة تعديل من الأجل القصير للأجل الطويل حوالي 15.48 % ، و بمعنى آخر فإن أخطاء الأجل القصير في نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن تصحيحها خلال فترة زمنية تقارب السنة الواحدة أي بحلول السنة التالية، وهذا يعني أن تكيف معدل النمو يحدث بسرعة فائقة نتيجة للتغير في محدداته.

المطلب الثالث : الاختبارات التشخيصية لسلامة النموذج

للتأكد من الفرضيات المتعلقة بأخطاء النموذج المتحصل عليه و خلوه من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء ، سوف نستخدم الاختبارات التشخيصية من أجل أن يكون تقدير المعلمات متسقاً .

الجدول رقم (4-7) : يمثل نتائج الاختبارات التشخيصية لسلامة النموذج

الاختبارات	القيمة المحسوبة	Prob
Breusch – Godfrey Serial	F-statistic = 0.269	0.765
Correlation LM Test	Obs*R-squared = 0.644	0.724
Heteroskedasticity	F-statistic = 0.0083	0.927
ARCH	Obs*R-squared = 0.00876	0.925
Remsey Reset	t-statistic = 1.261	0.214
	F-statistic = 1.592	0.214

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews9

يتضح من خلال الجدول النقاط التالية :

أولاً : الإختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM-Test)

يسمح هذا الاختبار بإختبار الأخطاء مهما كانت رتبة التأخير ، كما يبين اختبار (LM test) أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي، كون قيمة الاحتمال تفوق 5%
(Prob = 0.76)

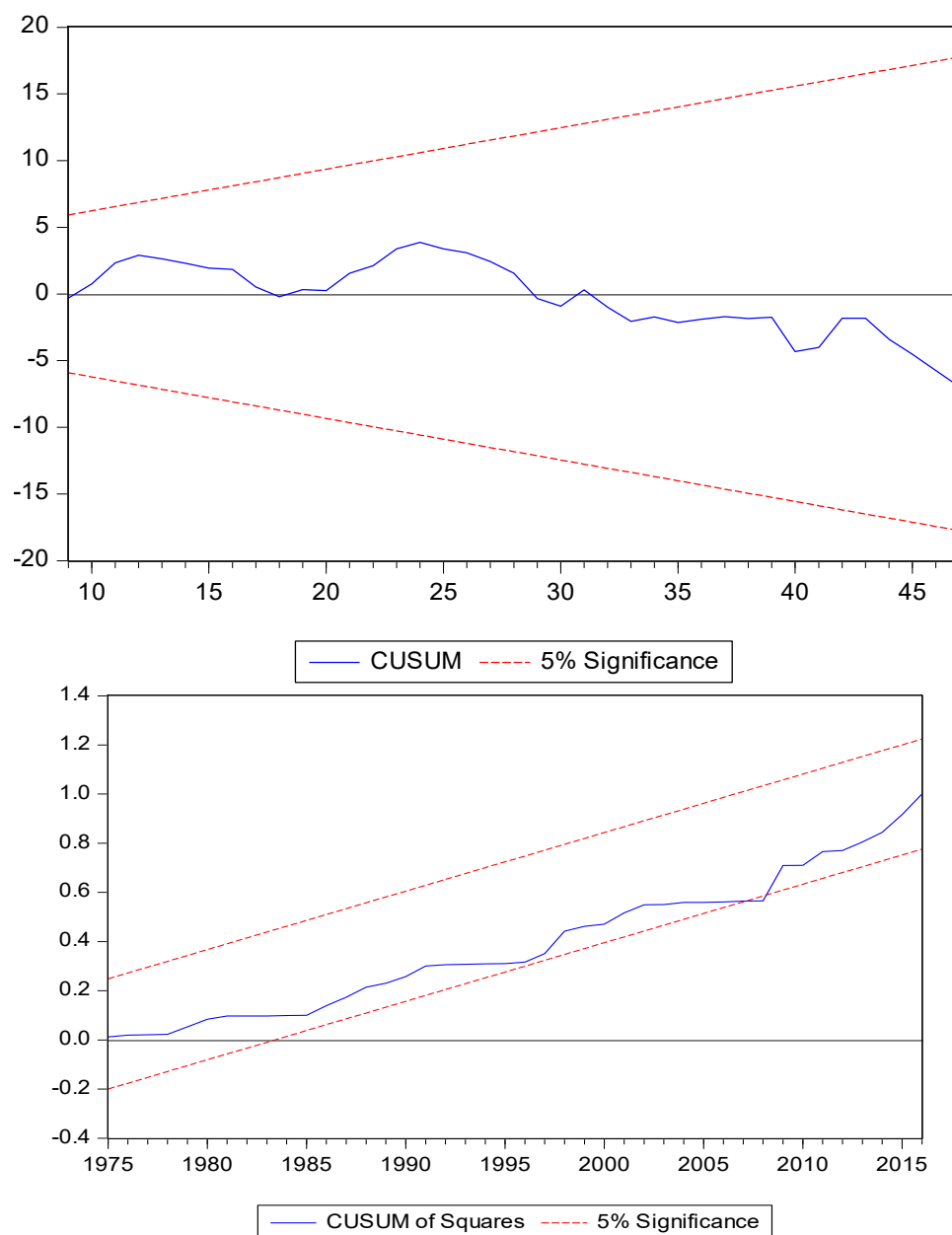
ثانيا : اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي (ARCH)

يسمح هذا الاختبار التحقق من سلامة النموذج من تجانس التباين من خلال قبول أو رفض فرضية ثبات التباين ، كما تشير القيمة الحرجة لاحتمالية (5% > 0.927 = Prob) ، هذا ما يدل على تحقق ثبات التباين .

ثالثاً : اختبار استقرار هيكلي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

يتم هذا الإختبار باستخدام اختباري (CUSUM) و (CUSUMSQ) ، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي إذا وقع الشكل البياني لهذين الاختبارين داخل حدود المنطقة الحرجة .

الشكل رقم (4-4) : اختبار Cusum لنموذج تصحيح الخطأ الغير المقيد



المصدر : من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews9

من خلال الرسم البياني نلاحظ ان اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum) يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 %، نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CusumQ)، ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة

المدى. كما نلاحظ أيضا خروج الرسم البياني بشكل طفيف عن حدود المنطقة الحرجة سنة 2009 و هذا نتيجة تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، و إن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول النامية الأخرى و ذلك لعدة أسباب أهمها:

- اغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي
- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر ،
- عدو وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

رابعا: تفسير النتائج

أكدت نتائج الدراسة القياسية أن المتغيرات المفسرة لمركبات رأس المال و التي تتمثل أساسا في الاستثمار الخاص و مخرجات التعليم الثانوي تؤثر على النمو الاقتصادي. كما أشار النموذج المقدر أن لمركبات رأس المال أثر إيجابي على مستوى النمو الاقتصادي الجزائري في الأجلين القصير و الطويل ، حيث بلغت مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للاستثمار الخاص و مخرجات التعليم الثانوي (0.15) في الأجل القصير ، في حين بلغت هذه المرونة (0,69) بالنسبة للاستثمار الخاص و (0.47) بالنسبة لمخرجات التعليم الثانوي في الأجل الطويل مما يدل على أن مركبات رأس المال أثر أقوى على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير. فزيادة حجم الاستثمار الخاص و مخرجات التعليم الثانوي بنسبة 1% يعمل على زيادة الناتج المحلي بنسبة 0.15% في الأجل القصير و بنسبة 0.69% في الأجل الطويل بالنسبة للاستثمار الخاص و 0.47% بالنسبة لمخرجات التعليم الثانوي.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة أثر مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 ، و ذلك من خلال التعرف على منهجية الدراسة القياسية و التي تتمثل في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ، ثم التطرق إلى منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL . حيث توصلنا إلى النتائج التالية :

أكد نموذج (ARDL) على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات الدراسة في المدى القصير باتجاه التوازن الطويل الأجل ، بالإضافة إلى إشارة معلمة تصحيح الخطأ سالبة و معنوية تؤكد وجود علاقة تكامل المشترك في النموذج ، و تشير نتائج تقدير النموذج على وجود أثر معنوي و موجب للمتغيرة المفسرة لرأس المال المادي و رأس المال البشري باعتبارهما من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر و هذا ما يتوافق مع مختلف النظريات الاقتصادية ، كما أن الاختبارات التشخيصية أوضحت أن النموذج يخلو من المشاكل التالية: الارتباط الذاتي للأخطاء، عدم تجانس الأخطاء، و أن السلسلة تتبع توزيع طبيعي، إضافة لهذا فإن النموذج مستقر مما يدل على انسجام معلمات المدى الطويل مع معلمات المدى القصير.

خاتمة

خاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع المتعلق بأثر مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) ، و التي حاولنا فيها معالجة الإشكالية التالية: " ما مدى تأثير مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين (1970-2017) ؟ " من خلال أربعة فصول ، توصلنا من خلالها إلى عدة نتائج و هو ما سمح لنا بتقديم بعض التوصيات و الاقتراحات.

بناءا على ما تم تقديمه في الفصل الأول تبين لنا أن مصدر رأس المال المادي هو الإدخار الذي يعتبر مصدر تراكم رأس المال و شرط أساسي للتنمية الاقتصادية ، هذا ما أكدته النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، أما بالنسبة للنظرية الكينزية فهي تقوم وفق مبدأ الكفاية الحدية للاستثمار و العائد المستقبلي المتوقع لرأس المال، أما رأس المال البشري أكد على ضرورة و تحويل الإنتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال إلى الاهتمام رأس المال البشري إذ توصلنا أن مركبات رأس المال غير كافية لضمان نجاح سياسة النمو بل هناك عوامل أخرى تتمثل في : (الحكم الراشد ، الدخل القومي، الاستهلاك، الادخار، التقدم التكنولوجي).

تطرقنا أيضا خلال هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين مركبات رأس المال و النمو الاقتصادي من خلال عدة نماذج تفسر العلاقة بين مركبات رأس المال و النمو الاقتصادي، حيث أكدت النماذج التي تفسر علاقة رأس المال المادي بالنمو أن الاستثمارات في الطاقة الإنتاجية الجديدة يسمح باستثمار جزء كبير من الدخل القومي للبلد عن طريق زيادة الجزء المخصص من الدخل الاستثمار. أما النماذج التي تفسر العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي أكدت على وجود وفرة خارجية متوافقة مع تكوين رأس المال البشري و التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض، و أن الزيادة في النمو لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال

المادي بل هناك عوامل أخرى أهمها التعليم الذي يساهم بنسبة كبيرة في رفع معدلات النمو و من ثم تحقيق التنمية الاقتصادية .

في الفصل الثالث قمنا بعرض واقع مركبات رأس المال في الجزائر، من خلال التطرق لأهم البرامج والمخططات التنموية و القوانين و النصوص التشريعية المنظمة للاستثمار و التي تتوافق مع النهج الجديد الذي باشرته الحكومة الجزائرية في شتى الميادين، بالإضافة إلى إنشاء هيئات و مؤسسات مكلفة بترقية الاستثمار، وهذا من أجل تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر الذي لا يعد مناخ جيد لجلب أكبر عدد من المستثمرين المحليين و الأجانب نتيجة لوجود عدة مشاكل و عراقيل تعيق قطاع الأعمال في الجزائر . بالإضافة إلى الاهتمام الدولة برأس المال البشري من خلال تكوين قاعدة قوية تستند عليها في حركتها التنموية.

أما الفصل الرابع ، فشمل دراسة قياسية لأثر مركبات رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) ، حيث قمنا بالتعرف على منهجية الدراسة القياسية التي تتمثل في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ، ثم التطرق إلى منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) من أجل اختبار العلاقة بين المتغيرات المفسرة لمركبات رأس المال و النمو الاقتصادي، حيث أكدت وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى القصير باتجاه التوازن طويل الأجل بمعنى أن المتغيرات المفسرة لمركبات رأس المال دورا أساسيا و مهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

نتائج اختبار الفرضيات :

بعد دراسة موضوع البحث و محاولة الإحاطة ببعض جوانبه تمكنا من التأكد من صحة الفرضيات من عدمها، و كانت النتائج على النحو التالي:

الفرضية الأولى: التي تنص على أن مركبات رأس المال تتمثل في رأس المال المادي و رأس المال البشري، تم اثبات صحتها من خلال الفصل الأول ، حيث أيقن الباحثون الاقتصاديون أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لا يقتصر على رأس المال المادي بقدر اعتماده على رأس المال البشري .

الفرضية الثانية : التي تنص على أن مركبات رأس المال دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية كما تمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي، تم اثبات صحتها من خلال دراستنا للفصل الثاني ، حيث توصلنا إلى أن رأس المال المادي و البشري من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى محددات أخرى.

الفرضية الثالثة : التي تشير إلى أن الاستثمار في مركبات رأس المال في الجزائر تحتل مكانة متميزة و هي صحيحة، و هذا من خلال الإصلاحات و البرامج التنموية التي تهدف إلى دفع و تيرة التنمية و تدارك التأخر الكبير الذي عانى منه الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينيات من القرن الماضي .

الفرضية الرابعة : التي تنص على أن المتغيرات المفسرة لمركبات رأس المال المتمثلة في الاستثمار الخاص و مخرجات التعليم الثانوي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي. و التي تم التأكد من صحتها في الفصل الرابع، حيث أثبتت الدراسة التطبيقية للنموذج المفسر لعلاقة التكامل المشترك عن وجود علاقة توازنية طويلة و قصيرة الأجل، حيث بلغت مرونة الناتج المحلي بالنسبة للاستثمار الخاص و مخرجات التعليم الثانوي (0.15) في الأجل القصير ، في حين بلغت هذه المرونة (0,69) بالنسبة للاستثمار الخاص و (0.47) بالنسبة لمخرجات التعليم الثانوي في الأجل الطويل مما يدل على أن مركبات رأس المال أثر أقوى على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير.

نتائج الدراسة :

- توصلنا من خلال هذه الدراسة و التحليل إلى جملة من النتائج ، و التي يمكن حصرها في النقاط التالية :
- إن النماذج التي تفسر علاقة رأس المال المادي بالنمو الاقتصادي بينت أن الاستثمارات في الطاقة الإنتاجية الجديدة من الوسائل الفعالة في تغيير الهيكل الاقتصادي و الركيزة الأساسية في تحقيق معدلات سريعة ، والتقدم التكنولوجي يؤدي إلى زيادة إنتاجية الحدية لرأس المال .
 - أكدت الدراسة أن الزيادة في النمو لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال المادي بل هناك عوامل أخرى أهمها التعليم و البحث العلمي فهما يساهمان بنسبة كبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي .
 - رغم الإصلاحات و القوانين التي تبنتها الدولة في شتى الميادين ، و إنشاء هيئات و مؤسسات مكلفة بترقية الاستثمار، إلا أن أثر الاستثمار ضعيف جدا في الجزائر .
 - ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، حيث سجل نسب سالبة (-1.44% ، -4.35% ، -0.27%) لسنة (2015، 2016 ، 2017) على التوالي ، و هذا راجع لعدة مشاكل و عراقيل التي يعاني منها القطاع أهمها :
- مخاطر سعر الصرف و هذا نتيجة انخفاض العملة الجزائرية (التضخم) .
- القيود و الإجراءات الإدارية المعقدة .
- تسجيل ارتفاع في معدلات التضخم في السنوات الأخيرة (2015،2016،2017) بنسب (4.8% ، 6.4% ، 5.6%) على التوالي ، و هذا نتيجة انخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض أسعار البترول.

- يساهم قطاع التربية و التكوين المهني في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.8% خلال الفترة (2010-2016) ، و قطاع التعليم العالي و البحث العلمي بنسبة 1،6% خلال الفترة (2010-2016) و هي نسب جد ضئيلة مقارنة بحجم الإنفاق الحكومي الموجه لهم .
- بينت نتائج الدراسة القياسية أن المتغيرات المفسرة لمركبات رأس المال تلعب دورا أساسيا و مهم في تعزيز النمو الاقتصادي. كما أكدت منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى القصير باتجاه التوازن الطويل الأجل ، بالإضافة إلى إشارة معلمة تصحيح الخطأ سالبة و معنوية تؤكد وجود علاقة تكامل المشترك في النموذج ، و تشير نتائج تقدير النموذج على وجود أثر معنوي و موجب للمتغيرة المفسرة لرأس المال المادي و رأس المال البشري ، كما أن الاختبارات التشخيصية أوضحت أن النموذج يخلو من المشاكل التالية: الارتباط الذاتي للأخطاء ، عدم تجانس الأخطاء ، إضافة لهذا فإن النموذج مستقر مما يدل على انسجام معلمات المدى الطويل مع معلمات المدى القصير .

- اقتراحات و توصيات الدراسة :

على ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات

- بناء استراتيجية استثمارية تهدف إلى تحسين و إصلاح بيئة الاستثمار في الجزائر من حيث تكييف و تطبيق قوانين الاستثمار ، و العمل على اصلاح الجهاز الإداري و محاربة الفساد من أجل ضمان تحقيق الأهداف المسطرة .

- الإنفاق الكبير على المشاريع الكبرى يجب أن يسبقه دراسات دقيقة لتجنب عمليات إعادة التقييم و رفع التكاليف، لأن سياسة التوسع في الاستثمارات في الجزائر لا ينبغي أن تكون هدفا في حد ذاته بمجرد وجود فوائض مالية .
- تحرير الدينار الجزائري و إعطاء أهمية كبيرة له، و جعله أداة ضبط التجارة الخارجية من أجل جذب أكثر للاستثمارات الأجنبية .
- العمل على إزالة القيود و الإجراءات الإدارية المعقدة من أجل تهيئة مناخ ملائم للاستثمار مع ضرورة التأكيد على أهمية شموليته في كامل التراب الوطني .
- إعطاء أهمية لتنمية رأس المال البشري من خلال تطوير المنظومة الصحية أكثر، و رفع كفاءة و نوعية خدمات التعليم عامة و التعليم العالي خاصة . كما يجب أن تكون علاقة بين مخرجات نظام التعليم و سوق العمل واضحة مبنية على أساس التأثير المتبادل حتى يحدث التوازن بينهما و بين متطلبات المجتمع الجزائري.
- العمل على وضع استراتيجيات و سياسات تهدف للارتقاء بمخرجات التعليم و البحث العلمي و التطور التكنولوجي ، سواء بما يرتبط بعدد البحوث العلمية المنشورة أو بعدد براءات الاختراعات.

- آفاق الدراسة :

- إن موضوع مركبات رأس المال و النمو الاقتصادي موضوع معقد نوعا ما و له أبعاد متعددة ، و رغم محاولتنا الإلمام و الإحاطة بمعظم جوانبه إلا أن هناك بعض النقاط تستحق التوضيح و الدراسة، و عليه نقترح بعض المواضيع للبحث و الدراسة بشكل أعمق ، تتمثل فيما يلي:
- مساهمة الاستثمارات الصغيرة و المتوسطة في رفع معدلات النمو الاقتصادي .

- دور التعليم العالي و البحث العلمي في تعزيز النمو الاقتصادي .
- الآثار السلبية للتوسع الكبير في الإنفاق العام على المخططات و البرامج التنموية و إيجاد بدائل تمويل أخرى لهذه البرامج .
- ادراج تقنية الذكاء الاصطناعي في الدراسات الاقتصادية .

المراجع

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية

أ- الكتب :

- 1- أحمد الخطيب، الجامعات الافتراضية : نماذج الحديثة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006 .
- 2- أحمد محمد أحمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، سنة 2003./2004
- 3- إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، نظريات التنمية و النمو "استراتيجيات التنمية " ، الطبعة الثانية ، دار الهومة الجزائر ، سنة 1997.
- 4- الهادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الدار الهومة للنشر ، الجزائر ، سنة 1996 .
- 5- بشير مصيطفى ، سلسلة صناعة الغد ، اقتصادنا : الفرصة المتبقية، الطبعة الأولى ، جسور لنشر و التوزيع ، الجزائر 2016 .
- 6- بشير مصيطفى ، سلسلة صناعة الغد ،نهاية الربيع : الأزمة و الحل ، الطبعة الثانية ، جسور لنشر و التوزيع، الجزائر 2016 .
- 7- بوخاري محمد ، الاقتصاد الكلي المعمق ، الجزء الأول ، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر 2014 .
- 8- حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ، الطبعة الأولى دار الشروق القاهرة ،سنة 1995.
- 9- حسن رواية ، مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية ، دار الجامعية الاسكندرية ، السنة 2005.

- 10- حسني علي خربوش ، عبد المعطى رضا أرشيد ، محفوظ أحمد جودة ، كتاب حول الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق ، جامعة العلوم التطبيقية كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، الأردن 1999 .
- 11- حسين عمر ، الموسوعة الاقتصادية ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1991 .
- 12- حسين عمر ، الاستثمار و العولمة ، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، 2000 .
- 13- رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة ، الكويت ، سنة 1998 .
- 14- زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2002 .
- 15- سالم توفيق النجفي ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الدولية ، القاهرة، 2000.
- 16- طاهر حردان ، أساسيات الإستثمار ، الطبعة الأولى، دار المستقبل، عمان ، السنة 2017.
- 17- طاهر حيدر حردان ، مبادئ الاقتصاد ، الطبعة الأولى ،دار المستقبل للنشر و التوزيع عمان ، 1997.
- 18- عادل عبد العظيم ، اقتصاديات الاستثمار النظريات و المحددات ، سلسلة جسر التنمية ، العدد 67 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، نوفمبر 2007 .
- 19- عقيل جاسم ، مدخل في تقييم المشروعات ، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع ، مصر 1999 .
- 20- عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي) ، الطبعة الخامسة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005 .
- 21- فريد النجار ، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ، الناشر مؤسسة شباب الجامعة ، مصر 2000 .
- 22- فريدريك شرر - ترجمة على أبو عمشة - نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثيره بالابتكار التكنولوجي، الطبعة الثانية ، دار العبيكان ، الرياض، 2002 .

23- محمد أحمد الأفندي ، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة و الممارسة ، الطبعة الأولى، الأمين للنشر و التوزيع ، صنعاء 2012 .

24- محمد أحمد بدر الدين ، استراتيجيات النمو الاقتصادي ، الطبعة الأولى، القاهرة مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، سنة 2017 .

25- محمد جبار طاهر الشمري ، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 2 ، العدد 12، جامعة الكوفة ، 2009.

26- محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة ، 2001 .

27- ميشل تودارو ، ترجمة حسن حسني و محمود حامد ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ ، الرياض ، 2006 .

28- ناظم محمد نوري الشمري ، أحمد زكريا صيام ، طاهر فاضل البياتي ، أساسيات الاستثمار العيني و المالي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان السنة 1999.

ب- الأطروحات و الرسائل الجامعية :

1- الوليد قسوم ميساوي ، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2018 .

2 - باشوش حميد ، الاستثمارات العمومية و دورها في التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001/2014 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر 3 ، سنة 2015/2016 .

- 3 - بلبية محمد ، تحديد معايير ضمان جودة و تأثيرها على الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي - دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ي، سنة 2016/2015 .
- 4 - بلوافي محمد ، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970 / 2011 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان ، 2013/2012 .
- 5 - بلوناس عبد الله ، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى اقتصاد السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2005 .
- 6 - بن عاتق حنان ، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، سنة 2014 / 2013 .
- 7- بن لخضر عيسى ، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجيلالي ليلبس - سيدي بلعباس - السنة الجامعية 2018-2019 .
- 8 - دلال بن سميحة ، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر - ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2013/2012 .
- 10- رملة حسام الدين، دور رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر للفترة 1981-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة 2 ، سنة 2018-2019.
- 11- زيرمي نعيمة ، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، سنة 2016/2015 .

- 12- ساطور رشيد ، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية ، حالة الاستثمار الخاص - دراسة قياسية: 1970 - 2010 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، بجامعة الجزائر 3 ، سنة 2012/2013 .
- 13- سهام بن شرشالي، أثر الاستثمار المادي العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2014) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجامعة البليدة 2 ، 2015-2016 .
- 14 - سهيلة متصوران ، الفساد الاقتصادي و آثاره على النمو الاقتصادي - دراسة اقتصادية تحليلية - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 3
- 15 - عمار إبراهيم ، تنمية رأس المال البشري و أثره على كفاءة المنشأة ، دراسة ميدانية في الساحل السوري، مذكرة ماجستير في السكان و التنمية ، كلية الاقتصاد قسم الإحصاء و البرمجة، جامعة تشرين ، سوريا ، سنة 2014 .
- 16- قنوني حبيب، الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تجريبية - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، سنة 2012/2013 .
- 17- كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية - دراسة تحليلية و قياسية - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة أبي بكر بلقايد _تلمسان ، سنة 2012/2013 .
- 18- محمد دهان ، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري : مقارنة نظرية و دراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2009/2010 .

- 19 - محمد موساوي، الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر 2011/1970- أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، سنة 2014 / 2015 .
- 20 - محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 3 ، سنة 2008 / 2009.
- 21 - نادية ابراهيمي ، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة جامعة المسيلة - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، سنة 2012/2013.
- 22- ناصري نفيسة ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، سنة 2013/2014 .
- 23- نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائر على المستوى الكلي - دراسة نظرية و قياسية خلال الفترة 1970-2008 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية 2011-2012 .
- 24 - وعيل ميلود ، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها ، حالة : الجزائر ، مصر، السعودية - دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، سنة الجامعية 2013-2014 .
- 25-عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2003-2004 .

ج- المقالات :

- 1- العقاب محمد ، غفاري الأمين ، عيساوي أحمد ، نمذجة قياسية لحجم الواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 ، باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، مجلد 03 عدد 02 - سبتمبر 2019.
- 2- أمينة بلحنافي و فيصل مختاري، أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية من 1962 إلى 2012 ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية عدد 2016/02 .
- 3- بحنفي أمينة ، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي حالة الجزائر ،دراسة قياسية من 1790-2010 ، جامعة معسكر، 2014 .
- 4- بلية لحبيب ، أثر ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي على الاستثمار في رأس المال البشري ، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة 1، العدد 37 ، ديسمبر 2017 .
- 5- بن ونيسة ليلي ، بن عبو جيلالي، واقع جودة التعليم العالي في الجزائر من منظور التصنيفات الدولية ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية - عدد 2015/01.
- 6- حوشين يوسف ، العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2009، مجلة العلوم الاقتصادية و المالية، جامعة أم البواقي، العدد 4 ، ديسمبر 2015.
- 7- خاطر طارق ، عادل زقير ، كريمة حبيب ، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع و تنويع الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية و تقييمية - مجلة رؤى اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي ، نوفمبر 2016 .

- 8- دربال فاطمة الزهراء ، أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1986-2015 ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة ، العدد 09، جانفي 2017 .
- 9- رعاد علي ، بلوكاريف نادية ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائري - دراسة قياسية - مجلة الاقتصاد الجديد ، خميس مليانة ، العدد 15 - المجلد 02-2016 .
- 10- عبد الزهرة حسن ، عبد اللطيف حسن شومان ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الإبطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد الرابع و الثلاثون ، المجلد التاسع ، سنة 2013 .
- 11- عقون شراف ، بوقجان وسام ، بوفنغور خديجة ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019) ، مجلة انماء للاقتصاد و التجارة ، عدد خاص ، المجلد 2 : أبريل 2018
- 12- غيدة فلة ، غيدة فوزية ، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2014) ، مجلة انماء للاقتصاد و التجارة ، العدد 3 ، جوان 2018.
- 13- كيجلي عائشة سلمة ، منى مسغوني ، لمياء عماني ، حتمية نظام الجودة في المؤسسات التعليم العالي في الجزائر / نموذج انشاء خلية ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية العدد 2 - ديسمبر 2017 .
- 14- مدفوني هندة ، رأس المال البشري في الجامعة بين آليات الاستثمار فيه و إشكالية قياس أدائه - نموذج مقترح للقياس وفقا لمؤشرات التصنيف العالمي للجامعات و أبعاد بطاقة التقييم المتوازن، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ISSN2352-9822 العدد 6 .

- 15- مشري محمد ناصر ، بقة الشريف ، تقييم حصيلة برامج و مخططات التنمية في الجزائر : دراسة اقتصادية خلال فترة 2005-2015 ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ، فيفري 2019 .
- 16- مليك محمودي ، يوسف بركان ، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014 ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية ، جامعة أم البواقي ، العدد 7 ، 2016 .
- 17- منصوري الزين ، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الثاني، ماي 2005 ، جامعة بن بوعلي شلف .

د- ملتقيات :

- 1- بوزيدة حميد ، مدخلات و مخرجات التعليم العالي في الجزائر ، الملتقى العربي الأول حول مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات -السياسات-الآليات) ، البحرين ، يومي 26-28 أكتوبر 2010 .
- 2- بوعشة مبارك ، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية ، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ، جامعة سطيف 1 ، مارس 2013 .
- 3- عبدلي ادريس، مداخلة حول العلاقة بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL : دراسة تحليلية قياسية للفترة (1987-2018) الملتقى العلمي الوطني الأول حول استشراف التنمية الاقتصادية في ظل النمو السكاني، جامعة البليدة 2 - لونيبي على، نوفمبر 2019.
- 4- قدي عبد المجيد ، آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ملتقى الدولي حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية ، سكيكدة ، سنة 2000

و- النصوص التشريعية و التنظيمية :

- 1- الأمر رقم 08-06 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 47 ، ص 17 إلى ص 20 .
- 2-الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 20 أوت 2001 ، المادة 19
- 3- قانون رقم 09-16 مؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 3 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 46 ، المادة 1 ، 32 ، 35 .
- 4- القانون 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990 ، المادة 78 ، ص 541 .
- 5- المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها، المادة 03 .
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها، المادة 01،02،03،04.
- 7- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 و المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي .
- 8- المرسوم التنفيذي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 ، أوت 2001 .
- 9- المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة في أكتوبر 1993 .

هـ- التقارير :

- 1- الطيب لوح ، المنتدى الدولي الثالث حول : دور الموارد البشرية المؤهلة في ترقية التشغيل ، 26 و 27 ماي 2010 ، الجزائر
- 2- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001
- 3- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية - دليل الإحصاءات و ملفات البيانات ، و صندوق النقد الدولي - الإحصاءات المالية الدولية .
- 4- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، مسح التعليم النظامي 2019 ، الإنفاق على التعليم
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة ، الملحق الثالث : قوام برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-2014 ، أكتوبر 2010 .
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، بوابة الوزير الأول ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) .

ثانيا : باللغة الأجنبية

A- Les ouvrages :

- 1- AN.Agrawal, Economics of development and planning kundun lal., second edition 1993
- 2- AN.Agrawal, Economics of development and planning kundun lal., second edition 1993.
- 3- Domodar N.Guijarati, Dawn C.Porter Basic Econometrics , 5th edition
- 4- Douglas Fisher , Théorie Macroéconomique , une vie d'ensemble , traduit par Philipe de la vergne , paris , juillet 1995 .
- 5- G.Bresson A , Pirote , << Econométrie Des Série Temporelles.>> Ed PUF,Année1985 .
- 6- Gregory . N. Mankiw « Macroéconomie » 3^{ème} édition . de boeck, Paris ,France 2003 .

- 7- Hatice Pehlivan Jenkins and salih Turan Katircioglu , The Bounds Test Approach for Coitegration and Causality between Financial Development , International Trade and Economic Growth : The Case of Cypurs , Journal Applied Economics , Routledge , Volume 42 issue 13, 2010 .
- 8 - James D . Hamilton ; <<Times Serie Analysis >>; Prenceton ; University Press ; USA ; 1994 .
- 9 - Jaques Chrissos et Roland Gillet , Décision d'investissement , gestion appliquée , Pearson , Éducation , France , juillet 2004 .
- 10 - Mare Nouchi , croissance – Histoire economie – edition Hazan , Paris, 1990.
- 11 - Michel Devoly , « Théories macroéconomique (Fondement et controverses) 2^{ème} édition , Armqnd coline , Paris 1998 .
- 12 - Régis Bourbonnais , << Econométié – Manuel Et Exercices Corrigés >> , Deuxième Edition : Dunod , Paris , Année 1998 .
- 13- Regis Bourbonnais , Michel Terraza , Analyse des series temporelles : Application à l'économie et la gestion , 3^{ème} èd, Dunod , Paris , 2010 .
- 14 - Robert J.Barro, Xavier Sala-i- :Martin, Economic Grozth , 2ndEd .
- 15 - Schubert Katheline , Macroeconomie comportement et croissance , 2^{ème} Edition , Vuibut , France 2000 .
- 16 - Ulrich Kohili , Analyse macroéconomie , De Boeck , Bruxelles Belgique 1999 .
- 17 - Villieu , Macroéconomie l'investissement , edition la découverte ,paris ,2000 .

B- Les thèses :

- 1 - Benissad Hocine , Algerie : Restructuration et Reformes Economique (1979 -1993) » O.P.U, Algérie , 1993
- 2 - Chenini,Abderrahmane,(2002), Modélisation de L'intermédiation Financière dans une Économie en Développement et en Transition : Cas de L'Algérie , Thèse d'État , Université d'Oran .
- 3 - Rezine Okach, Capital humain , education et croissance économique (une approcge économétrique), these doctorat en sciences economique , Université Abou Bekr Belkaid Tlemcen, 201462015 .

C- Les conferences :

- 1- Mehmet Mercan ,Sevgi Sezer,The effet of education expenditure on economic growth:The case of Turkey ,2nd World Conference on Business, Economics and Management,procedia-Social and Behavioral Sciences, nol 09,2014.

D- Les rapports :

- 1- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale , Retrospective des comptes économiques de 1963 A 2014 , Alger , Office National des Statistique- Janvier 2016 .

2 - Les comptes économiques de 2001 A 2015 , N° 750 , Alger , Office National des Statistique- Janvier 2017 .

3 - Ministère des finances , le nouveau modele de croissance (synthese) , juillet 2016 .

4- OCDE (2001), « Du bien-être des nations » : le rôle du capital humain et social, Paris .

E- Les sites internet:

1 <http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance/>

2- <http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf>

3- <https://www.hotcourses.ae/study/rankings/qs-world.html2019/09/09> تاريخ التحميل

4- [www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan des declarations-d-investissement-2002-2015](http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015).

5 - WWW.BANK-of-algeria.dz/html/rapport.htm

6 - www.fni.dz.

7- www.on.dz

8 <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.?end=2018&location=dZ&start=1970&view=chart> .

9- <http://www.uis.unesco.org/UISQuestionnaires/Pages/country.aspx>

10- <http://data.uis.unesco.org/>

11- <https://www.statista.com/statistics/408059/gross-domestic-product-gdp-in-algeria/>

12- <https://ar.knoema.com/UNWPP2019/world-population-prospects-2019?accesskey=refiwob>

13- <http://alamarabi.com/2019/08/>

الملاحق

ملحق رقم 01: نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 07/08/21 Time: 10:39
Sample (adjusted): 1970 2017
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.715511	0.495393	-1.444331	0.1557
LIP	0.882502	0.041256	21.39098	0.0000
LSEC	0.281798	0.069891	4.031946	0.0002
R-squared	0.988006	Mean dependent var	13.82036	
Adjusted R-squared	0.987460	S.D. dependent var	2.100528	
S.E. of regression	0.235219	Akaike info criterion	0.005099	
Sum squared resid	2.434423	Schwarz criterion	0.123193	
Log likelihood	2.880174	Hannan-Quinn criter.	0.049539	
F-statistic	1812.177	Durbin-Watson stat	1.726132	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم 02: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

الملحق 01-02: نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.702034	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.170583	
5% level	-3.510740	
10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009534
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009255

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/11/20 Time: 09:49
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.835469	0.146237	-5.713129	0.0000

C	0.184589	0.043760	4.218271	0.0001
@TREND("1970")	-0.002612	0.001193	-2.189444	0.0340
R-squared	0.432025	Mean dependent var	0.002456	
Adjusted R-squared	0.405608	S.D. dependent var	0.130990	
S.E. of regression	0.100989	Akaike info criterion	-1.684608	
Sum squared resid	0.438551	Schwarz criterion	-1.565349	
Log likelihood	41.74600	Hannan-Quinn criter.	-1.639933	
F-statistic	16.35378	Durbin-Watson stat	1.947619	
Prob(F-statistic)	0.000005			

Null Hypothesis: D(LIP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.291577	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.588509	
5% level	-2.929734	
10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/11/20 Time: 09:55
Sample (adjusted): 1973 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIP(-1))	-1.364987	0.216955	-6.291577	0.0000
D(LIP(-1),2)	0.288940	0.149534	1.932268	0.0603
C	0.204723	0.045162	4.533027	0.0000
R-squared	0.569139	Mean dependent var	0.001894	
Adjusted R-squared	0.548122	S.D. dependent var	0.312175	
S.E. of regression	0.209850	Akaike info criterion	-0.219103	
Sum squared resid	1.805514	Schwarz criterion	-0.097454	
Log likelihood	7.820277	Hannan-Quinn criter.	-0.173990	
F-statistic	27.07917	Durbin-Watson stat	2.085303	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: LSEC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.114019	0.0115

Test critical values:	1% level	-4.165756
	5% level	-3.508508
	10% level	-3.184230

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.166571
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.145972

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LSEC)
Method: Least Squares
Date: 03/11/20 Time: 09:58
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSEC(-1)	-0.530258	0.126079	-4.205762	0.0001
C	6.055790	1.405344	4.309116	0.0001
@TREND("1970")	0.038753	0.010939	3.542706	0.0010
R-squared	0.292137	Mean dependent var		0.094019
Adjusted R-squared	0.259962	S.D. dependent var		0.490337
S.E. of regression	0.421815	Akaike info criterion		1.173201
Sum squared resid	7.828821	Schwarz criterion		1.291296
Log likelihood	-24.57022	Hannan-Quinn criter.		1.217641
F-statistic	9.079480	Durbin-Watson stat		2.375103
Prob(F-statistic)	0.000500			

الملحق 02-02 : نتائج اختبار اختبار Ng Perron لاستقرارية السلاسل الزمنية :

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag length: 0 (Spectral GLS-detrended AR based on SIC, maxlag=9)
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 48 after adjustments

	MZa	MZt	MSB	MPT
Ng-Perron test statistics	-20.7783	-3.22113	0.15502	4.39831
Asymptotic critical values*: 1%	-23.8000	-3.42000	0.14300	4.03000
5%	-17.3000	-2.91000	0.16800	5.48000
10%	-14.2000	-2.62000	0.18500	6.67000

*Ng-Perron (2001, Table 1)

HAC corrected variance (Spectral GLS-detrended AR)	0.010712
--	----------

Null Hypothesis: D(LIP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag length: 0 (Spectral GLS-detrended AR based on SIC, maxlag=9)

Sample (adjusted): 1970 2017
Included observations: 48 after adjustments

	MZa	MZt	MSB	MPT
Ng-Perron test statistics	-22.1268	-3.30762	0.14948	1.17110
Asymptotic critical values*: 1%	-13.8000	-2.58000	0.17400	1.78000
5%	-8.10000	-1.98000	0.23300	3.17000
10%	-5.70000	-1.62000	0.27500	4.45000

*Ng-Perron (2001, Table 1)

HAC corrected variance (Spectral GLS-detrended AR)	0.051632
--	----------

Null Hypothesis: D(LSEC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag length: 0 (Spectral GLS-detrended AR based on SIC, maxlag=9)
Sample (adjusted): 1970 2017
Included observations: 48 after adjustments

	MZa	MZt	MSB	MPT
Ng-Perron test statistics	-17.8327	-2.98542	0.16741	1.37613
Asymptotic critical values*: 1%	-13.8000	-2.58000	0.17400	1.78000
5%	-8.10000	-1.98000	0.23300	3.17000
10%	-5.70000	-1.62000	0.27500	4.45000

*Ng-Perron (2001, Table 1)

HAC corrected variance (Spectral GLS-detrended AR)	0.188564
--	----------

الملحق 03-01 : نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية ARDL :

Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 07/08/21 Time: 09:49
Sample (adjusted): 1973 2017
Included observations: 48 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LIP LSEC
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(1, 2, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
----------	-------------	------------	-------------	--------

LGDP(-1)	0.966124	0.075920	12.72559	0.0000
LIP	0.146663	0.071952	2.038360	0.0483
LIP(-1)	-0.004769	0.094580	-0.050427	0.9600
LIP(-2)	-0.143779	0.073395	-1.958966	0.0573
LSEC	0.034187	0.036527	0.935923	0.0351
C	0.144895	0.238549	0.607401	0.5471
R-squared	0.997992	Mean dependent var	13.98543	
Adjusted R-squared	0.997734	S.D. dependent var	1.989432	
S.E. of regression	0.094694	Akaike info criterion	-1.752771	
Sum squared resid	0.349710	Schwarz criterion	-1.511882	
Log likelihood	45.43734	Hannan-Quinn criter.	-1.662970	
F-statistic	3876.365	Durbin-Watson stat	1.901055	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق 02-03 : نتائج اختبار Boundtest

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	7.604239	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

الملحق رقم 03-03 : التوازن في المدى الطويل و القصير الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: LGDP

Selected Model: ARDL(1, 0, 0)

Date: 03/11/20 Time: 15:29

Sample: 1970 2017

Included observations: 48

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIP)	0.107208	0.056536	1.896299	0.0648
D(LSEC)	0.073148	0.034026	2.149799	0.0374
CointEq(-1)	-0.154801	0.058779	-2.633602	0.0118
Cointeq = LGDP - (0.6926*LIP + 0.4725*LSEC -0.0809)				

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIP	0.692556	0.141038	4.910406	0.0000
LSEC	0.472530	0.213619	2.212021	0.0325
C	-0.080923	1.474916	-0.054866	0.9565

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.269021	Prob. F(2,37)	0.7656
Obs*R-squared	0.644997	Prob. Chi-Square(2)	0.7243

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 05/29/20 Time: 14:37

Sample: 1972 2017

Included observations: 46

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.003469	0.081281	0.042676	0.9662
LIP	0.008853	0.074791	0.118372	0.9064
LIP(-1)	-0.002275	0.097902	-0.023239	0.9816
LIP(-2)	-0.009686	0.077431	-0.125089	0.9011
LSEC	0.000239	0.037326	0.006416	0.9949

C	-0.015128	0.244639	-0.061837	0.9510
RESID(-1)	0.027674	0.175979	0.157255	0.8759
RESID(-2)	-0.124675	0.177776	-0.701306	0.4875
R-squared	0.014333	Mean dependent var	3.52E-16	
Adjusted R-squared	-0.172144	S.D. dependent var	0.089151	
S.E. of regression	0.096520	Akaike info criterion	-1.678319	
Sum squared resid	0.344697	Schwarz criterion	-1.357134	
Log likelihood	45.76218	Hannan-Quinn criter.	-1.558585	
F-statistic	0.076863	Durbin-Watson stat	1.963556	
Prob(F-statistic)	0.999150			

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.008372	Prob. F(1,42)	0.9275
Obs*R-squared	0.008769	Prob. Chi-Square(1)	0.9254

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/29/20 Time: 14:51

Sample (adjusted): 1973 2017

Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.008021	0.002122	3.779846	0.0005
RESID^2(-1)	-0.014076	0.153842	-0.091499	0.9275
R-squared	0.000199	Mean dependent var		0.007912
Adjusted R-squared	-0.023605	S.D. dependent var		0.011531
S.E. of regression	0.011666	Akaike info criterion		-6.019804
Sum squared resid	0.005716	Schwarz criterion		-5.938705
Log likelihood	134.4357	Hannan-Quinn criter.		-5.989728
F-statistic	0.008372	Durbin-Watson stat		1.995957
Prob(F-statistic)	0.927531			

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: LGDP LGDP(-1) LIP LIP(-1) LIP(-2) LSEC C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.261880	38	0.2147
F-statistic	1.592341	(1, 38)	0.2147

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.014065	1	0.014065
Restricted SSR	0.349710	39	0.008967
Unrestricted SSR	0.335645	38	0.008833

Abstract:

This study aims to measure the impact of capital on Algeria's economic growth during (1970-2017) , Under the Government's reforms and development programmes aimed at promoting the national economy and achieving high growth rates.

In accordance with the importance of the topic mentioned above, we have tried to use the descriptive and analytical approach, as well as some statistical and standard tools, to analyse the reality of capital compounds in Algeria. Knowing the impact of capital on Algeria's economic growth, and experimentally verify the long and short-term nature of the relationship in a model.

Test of cointegration was conducted using the test of autoregressive distributed lag model (ARDL) distributed on annual data for the period (1970-2017), The overall result of this study is that there is both the impact of private investment and the output of secondary education on GDP in the short and long term and the nature of the relationship between variables is positive.

Key words: capital vehicles; economic growth; GDP; ARDL